هيئة الأوراق المالية
Jordan Securities Commission

التقرير السنوي
2025

التقرير السنوي

2025

هيئة الأوراق المالية

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين ابن عبد الله الثاني المعظم

"إن التحديث الشامل بمساراته السياسية والاقتصادية والإدارية يشكل بكل جوانبه مشروعا وطنيا كبيرا، يجب أن تدور حوله كل الأهداف الوطنية وتسخر الجهود والموارد لتحقيقه. وعلى مؤسسات الدولة تبني مفهوم جديد للإنجاز الوطني يلمس نتائجه المواطنون، ولن نقبل بالتراجع أو التردد في تنفيذ هذه الأهداف.

فالتحديث السياسي هدفه مشاركة شعبية أوسع في صنع السياسات والقرارات من خلال أحزاب برامجية، أما هدف مسار التحديث الاقتصادي، فهو تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص التشغيل والاستثمار بالاستناد إلى العمل الاستراتيجي، حتى تعود الحيوية إلى كل القطاعات الإنتاجية ويتعافى الاقتصاد من جديد.

وهذان المساران لا يكتملان دون إدارة عامة كفؤة، توفر أفضل الخدمات للمواطنين وتعتمد التكنولوجيا الحديثة وسيلة لتسريع الإنجاز ورفع مستوى الإنتاجية"

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني
ابن الحسين المعظّم
13 تشرين الثاني 2022

رؤيتنا

الارتقاء بسوق رأس المال الوطني ليكون مركزاً إقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً للاقتصاد الكلي.

رسالتنا

تطوير النظام التشريعي والرقابي والإشرافي لسوق رأس المال الوطني بما يعزز حماية المستثمرين ويرسخ أسس التعامل السليم ويدعم بناء بيئة استثمارية تنافسية تواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

قيمنا الجوهرية

- الإفصاح والشفافية واعلاء سيادة القانون.
- الأمانة والنزاهة.
- الولاء والانتماء والموظفون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.
- التشاركية والعمل بروح الفريق.
- المبادرة والإبداع والابتكار.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادئ الإفصاح.
- المسؤولية المجتمعية.
- التميز والتطوير المستمر في تقديم الخدمة.
- تعزيز المعرفة والتعلم المؤسسي.

أهدافنا

1. تعزيز الثقة في سوق راس المال الاردني.
2. تحفيز التمويل من خلال سوق راس المال الاردني.
3. تحفيز الاستثمار في سوق راس المال الاردني.
4. الابتكار وبناء القدرات المؤسسية والتحول الالكتروني.

الاهداف الوطنية

تدعم الهيئة هدفين عامين من أهداف رؤية التحديث الاقتصادي للاعوام 2022-2033 هما :

1. " تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام" عبر مساهمتها في هدف "تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية من خلال بيئة جاذبة للاستثمار" الوارد في البرنامج التنفيذي الاول للاعوام 2023-2025 عن طريق مبادرتها الخاصة بتطوير التشريعات الناظمة للقطاع المالي غير المصرفي من خلال مراجعة التشريعات الناظمة لسوق رأس المال

2. " تعزيز تنافسية الأردن عالميًا" عبر مساهمتها في هدف "تحقيق التميّز في القطاعات الخدمية وزيادة الصادرات الخدمية إلى الأسواق الخارجية" الوارد في البرنامج التنفيذي الاول للاعوام 2023-2025 عن طريق مبادرتها الخاصة بتعميق وتوسيع السوق المالي من خلال تبسيط متطلبات إصدار وتسجيل وإدراج الصكوك القابلة للتداول وتحفيز إنشاء صناديق الاستثمار المشترك.

المحتويات	الصفحة
رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا الجوهرية	5
أهدافنا، الاهداف الوطنية	6
كلمة الرئيس	8
النشأة، الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب القانون	10
صلاحيات ومهام الهيئة	11
رؤية التحديث الاقتصادي	12
مؤشرات واحصائيات سوق رأس المال الاردني لسنة 2025	13
ادارة الهيئة	14
الهيكل التنظيمي والموارد البشرية	16
خدمة الجمهور	19
التطورات التشريعية والتنظيمية	20
الإصدارات	26
الإفصاح وحوكمة الشركات	29
الخدمات المالية	37
الرقابة على سوق رأس المال	43
تطوير أنظمة الهيئة الالكترونية	49
التواصل المحلي والعربي والدولي	51
جهود الاتصال والاعلام والتوعية خلال العام	53
أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العربية والعالمية	55
البيانات المالية	58
المــلاحــق:	81
ملحق 1: جداول الاصدارات	
ملحق 2: جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات المتخذة بحق المخالفين لعام 2025	
ملحق 3: جداول مدققي الحسابات المقيدين في السجل لدى الهيئة لعام 2025	

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

وضعت هيئة الأوراق المالية ومنذ نشأتها عملية النهوض بسوق رأس المال الوطني في مقدمة أولوياتها، وواصلت خلال العام 2025 جهودها الرامية لتطوير البيئة التنظيمية والتشريعية والرقابية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في إطار سعيها إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تلبي تطلعات المستثمرين وأصحاب المصلحة. وقد مثّل العام الماضي انطلاقة جديدة لمسيرة الهيئة نحو تحقيق تطلعاتها المستقبلية، انسجامًا مع الرؤية الملكية السامية للتحديث الاقتصادي، ومع الخطط الحكومية الرامية إلى تحفيز الاستثمار، وتعزيز الحوكمة، والتحول الرقمي.

ويسرني أن أستعرض أبرز ما حققته الهيئة خلال العام الماضي، الذي تشرفت بصدور الإرادة الملكية السامية بتعييني رئيسًا لمجلس مفوضيها في بداية الثلث الأخير منه، من إنجازات وما شهده سوق رأس المال الوطني من تطورات نوعية، إلى جانب التوجهات المستقبلية التي تعتزم الهيئة المضي قُدماً بها في الأعوام المقبلة.

فعلى صعيد البنية التشريعية المنظمة لسوق رأس المال، فقد شهد العام الماضي خطوات تشريعية مهمة أبرزها: صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025 كأول إطار وطني شامل لتنظيم هذا القطاع، بالإضافة إلى صدور نظام ترخيص مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية وذلك استنادًا إلى الرؤية الملكية السامية الداعية إلى تعزيز التحول الرقمي على مستوى المملكة. وفي ذات الإطار، قامت الهيئة بمراجعة وتعديل مجموعة من الأنظمة والتعليمات المعمول بها، شملت النظام المعدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الأوراق المالية وذلك في سبيل دعم استدامة أداء شركة بورصة عمان، وتعليمات معايير الملاءة المالية وكفاية رأس المال، وتعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها وقيدهم في السجل، كما قامت الهيئة بمراجعة وتعديل أسُس التعامل مع الحسابات الراكدة لعملاء الوسيط المالي، وإصدار أسُس اعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة التداول البيني في الأسواق المالية الأجنبية.
كما أصدر مجلس المفوضين حزمة من التعاميم الرقابية الهادفة إلى ضبط المخاطر، وتعزيز سلامة وكفاءة السوق، وإرساء توفير إطار رقابي متوافق مع معايير الامتثال والحوكمة والشفافية والاستقرار المالي.

وقد شهد عام 2025 تحقيق المزيد من الإنجازات التي انسجمت مع رؤية التحديث الاقتصادي، والتي جاءت ثمرة للتوجهات والقرارات الحكومية الرشيدة التي كان من أهمها: المحفزات الضريبية لصناديق الاستثمار المشترك، وزيادة ساعات التداول ساعة إضافية. وقد انعكست هذه الإجراءات إيجابًا على أداء الشركات المدرجة، وعلى مؤشرات بورصة عمان الأمر الذي أسهم في تقدم ترتيب البورصة ليصبح الأول عربيًا والثالث عشر عالميًا وفقًا لتقارير وكالة بلومبرغ. وفي هذا السياق، فقد صعد المؤشر العام لأسعار الأسهم المرجّح بالأسهم الحرة (ASEGI) إلى أعلى مستوياته منذ 17 عامًا بنسبة ارتفاع بلغت 45.1% ليصل إلى 3611.6 نقطة. كما ارتفع حجم التداول ليبلغ 2.2 مليار دينار بنسبة نمو 80.6% مقارنة بالعام 2024، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتصل إلى 26.6 مليار دينار بزيادة بلغت 50% عن العام السابق، اذ تمثل أعلى نسبة نمو منذ العام 2005. أما نسبة ملكية غير الأردنيين في القيمة السوقية فقد بلغت 46.5% لعام 2025 .

كما أقرت الهيئة خلال العام الماضي خطتها الاستراتيجية للأعوام 2025-2027 والتي جاءت منسجمة مع توجهات رؤية التحديث الاقتصادي والمشاريع المستقبلية المشتركة مع البنك الدولي، اذ تطمح الهيئة من

خلال العمل على تنفيذ خطتها الإستراتيجية إلى تحقيق رؤيتها بأن يصبح سوق رأس المال الوطني مركزاً إقليميًا رائدا وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً للاقتصاد الكلي.
وعلى صعيد العلاقات والتعاون الدولي، فقد شاركت الهيئة في العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية من خلال عضويتها في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO وإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إضافةً إلى مشاركاتها بفعاليات أخرى على المستوى العربي والدولي بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك والاطلاع على أحدث التطورات ذات العلاقة بقطاع الأوراق المالية، مما أسهم في تعزيز الرقابة والاستجابة للمخاطر ورفع مستوى الوعي، ولا سيما عبر مشاركتها في حملة أسبوع المستثمر العالمي، فضلاً عن استقبالها للوفود والخبراء الدوليين واطلاعهم على اهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترات الماضية.

كما أولت الهيئة اهتماما مطلقا لتعزيز التعاون والتنسيق محلياً من خلال إبرامها لعدد من مذكرات التفاهم مع جهات محلية حكومية ورقابية وأكاديمية وإعلامية، بهدف تنسيق الجهود وتعزيز الوعي المالي، ومواكبة التطورات التقنية والتشريعية في المجالات ذات العلاقة بسوق رأس المال، من بينها: المركز الوطني للأمن السيبراني، وضريبة الدخل والمبيعات، والجامعة الألمانية الأردنية، وجامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا، وجمعية المحاسبين القانونيين، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ومديرية الأمن العام، وقناة المملكة الإخبارية.

وفي إطار التحول الرقمي في عمل الهيئات العالمية، فقد نفذت الهيئة مشاريع نوعية من أهمها مشروع الربط مع المركز الوطني للأمن السيبراني للاستفادة من خدمات (SoC)، ومشروع تحديث نظام الهيئة الإلكتروني لقواعد البيانات الخاصة بأذونات وسندات الخزينة وربطه مع نظام XBRL، ومشروع تفعيل خدمات جديدة للدفع الإلكتروني بالتعاون مع إي-فواتيركم من خلال إضافة رسوم إدراج الأوراق المالية ورسوم الامتحانات الإلكترونية.

وتتطلع الهيئة إلى عام 2026 بمزيد من التفاؤل لتخطي التحديات وتعزيز مكانتها ودورها الرقابي والإشرافي، وتضع أمامها مجموعة من الأولويات للمرحلة المقبلة تتمثل في استكمال الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية بما فيه التعليمات التنفيذية، ومراجعة التشريعات الناظمة لسوق رأس المال والجهات الخاضعة للرقابة، وتعزيز الحوكمة والامتثال لدى الشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية، وتعزيز حماية المستثمرين وخصوصًا صغار المستثمرين، وفي هذا الإطار، تعكف الهيئة حاليًا على تعديل خطتها الاستراتيجية من خلال تبنّي أدوات رقابية وتقنيات حديثة، ورفع جاهزية كوادرها لمواجهة المخاطر الناشئة، وذلك دعمًا لمشاريع البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029.

ختامًا

أتقدم بخالص الشكر لزملائي في مجلس المفوضين ولجميع موظفي الهيئة على إخلاصهم وجهودهم المتميزة، التي كان لها الأثر الواضح في تعزيز مكانة سوق رأس المال الوطني ودفع مسيرته نحو مزيد من التقدم.

نسأل الله أن يحفظ الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وولي عهده الأمين، وأن يديم على وطننا نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عماد أبو حلتم
رئيس مجلس مفوضي
هيئة الأوراق المالية

النشأة

نشأت هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997، كجهة حصرية مسؤولة عن تنظيم سوق رأس المال الأردني، وتوفير البيئة التشريعية الناظمة والبنية الفنية والمؤسسية الداعمة لأداء السوق من حيث الكفاءة والعدالة والشفافية.

تتمتع الهيئة باستقلال مالي وإداري وترتبط برئيس الوزراء وتخضع لرقابة وحدة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي ولرقابة ديوان المحاسبة فيما يخص الجوانب الإدارية والمالية والفنية.

تحرص الهيئة على الالتزام بأفضل الممارسات الدولية ومواكبة التطورات في إجراءات تنظيم الأسواق المالية من خلال عضويتها في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والالتزام بمبادئها والمشاركة الفاعلة في اللجان المنبثقة عنها، إضافة إلى كون الهيئة عضواً في مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب القانون

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من:

1- السوق المالي.
2- مركز إيداع الأوراق المالية.
3- الجهات المصدرة للأوراق المالية.
4- شركات الخدمات المالية المرخص لها ممارسة أعمال الخدمات المالية.
5- المعتمدين الماليين المرخصين.
6- صناديق وشركات الاستثمار المشترك المرخص لها.

واستنادًا إلى أحكام قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025، أصبح مزودو خدمات الأصول الافتراضية خاضعين للرقابة والإشراف من قِبل الهيئة، ويتعين عليهم الالتزام بالأنظمة والضوابط التي يحددها القانون.

صلاحيات ومهام الهيئة

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات الرئيسية التالية:

- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها.
- ضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح والحوكمة بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون.
- تنظيم مركز إيداع الأوراق المالية ومراقبته.
- اعتماد معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.
- تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة أعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال المحلي والبورصات الأجنبية.
- تنظيم صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار.
- تنظيم ومراقبة الشوق المالي وأسواق تداول الأوراق المالية.

رؤية التحديث الاقتصادي

انطلاقاً من الدور التنظيمي والرقابي والتشريعي الذي تقوم به هيئة الاوراق المالية في تطوير سوق رأس المال الاردني، عملت الهيئة على تنفيذ التوجهات الوطنية الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي للاعوام 2023-2033، من خلال اقتراح ثلاثة مشاريع رئيسية تسهم في تحقيق رؤية سيد البلاد جلالة الملك عبدالله الثاني، حفظه الله ورعاه، وهي على النحو التالي:

1- تبسيط اجراءات اصدار صكوك اسلامية قابلة للتداول في بورصة عمان.
2- تحفيز انشاء صناديق الاستثمار المشترك والاستثمار المؤسسي.
3- مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لسوق رأس المال.

اذ التزمت الهيئة بانجاز جميع مراحل مشروع "تحفيز انشاء صناديق الاستثمار المشترك والاستثمار المؤسسي"، وعددها تسع مراحل وبنسبة انجاز 100%، وقد تم خلال فترة التنفيذ الموافقة على تسجيل صندوق استثمار مشترك مفتوح وذلك خلال العام 2024، إضافة الى استلام طلبات لتسجيل صندوقين استثماريين مع نهاية عام 2025، كما تواصل الهيئة حاليًا التباحث مع جهتين لغايات التقدّم بطلبات تسجيل لصناديق استثمارية جديدة.

في المقابل، فقد عملت الهيئة على تحقيق انجاز تراكمي يُقدّر بما نسبته 60%-70% من مراحل انجاز المشاريع الاخرى الواردة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، على ان يتم استكمال تنفيذ ما تبقى من هذه المشاريع خلال البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للاعوام 2026-2029.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هيئة الاوراق المالية قد التزمت بتنفيذ ثمانية مشاريع ضمن البرنامج التنفيذي الثاني تهدف جميعها الى تحقيق غايات رئيسة في رؤية التحديث الاقتصادي في مقدمتها "تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، والمساهمة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الحوكمة"

القيمة السوقية للأوراق المالية	**26.5 مليار دينار**
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	**%69.9**
قيمة الأوراق المالية المودعة	**29.9 مليار دينار**
نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية	**%46.5**
عدد شركات الخدمات المالية	**74 شركة**

حجم التداول للأوراق المالية	**2.2 مليار دينار**
حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي	**%5.72**
عدد الأوراق المالية المودعة	**7.7 مليار ورقة**
عدد الشركات المدرجة في البورصة	**162 شركة**
عدد رخص الخدمات المالية	**280 رخصة**

إدارة الهيئة

مجلس مفوضي الهيئة

يتولى إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس يسمى "مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية" يتألف من خمسة مفوضين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من رئيس الوزراء لمدة أربع سنوات، ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. ورئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وآمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2025/08/31 بتعيين رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ 2025/09/02 كما يلي:

1. عطوفة السيد عماد محمد محمود أبو حلتم رئيسًا للمجلس.
2. عطوفة المهندس علاء الدين ناصر عبد الكريم الزعبي.
3. عطوفة المهندس إلياس أيوب شراري زريقات.
4. عطوفة السيد محمد عبد الستار محمد جرادات.

حيث كان مجلس المفوضين السابق قد أنهى مدته المحددة في قانون الأوراق المالية والبالغة أربعة سنوات بتاريخ 2025/08/31، والذي تكون من:

1. عطوفة الدكتور عادل بينو رئيسًا للمجلس.
2. عطوفة السيد فراس العدوان نائباً للرئيس.
3. عطوفة السيدة منى المفتي.
4. عطوفة الدكتور نبيه موسى.

ويناط بمجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من أجلها، تشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات المتعلقة بالأوراق المالية، وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لشركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية المتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية، ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال، والموافقة على تسجيل الأوراق المالية، وإنشاء وتسجيل صناديق وشركات الاستثمار المشترك، ووضع قواعد الحوكمة للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتحديد الرسوم التي تتقاضاها شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية والعمولات التي تتقاضاها شركات الخدمات المالية، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

اجتماعات وقرارات مجلس المفوضين

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك وفق ما نص عليه قانون الأوراق المالية، اذ عقد مجلس مفوضي الهيئة (33) اجتماعا خلال عام 2025، واتخذ (446) قراراً، يبين الجدول التالي طبيعتها:

جدول رقم (1): قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال العام 2025

الموضـوع	عـدد القـرارات
دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال	22
الموافقة على نشرات الاصدار وتسجيل الاورق المالية وتغطية الاسهم غير المغطاة من خلال الاكتتاب	22
تسجيل سندات وأذونات خزينة (دينار، دولار) واسناد قرض	53
منح والغاء تراخيص شركات خدمات مالية محلي	5
منح والغاء تراخيص شركات خدمات مالية أجنبي	2
اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي	24
اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية في السوق المالي الأجنبي	11
اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه	141
قرارات ادارية وعمومية	166
المجموع	**446**

كما عقد مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بموجب قانون صكوك التمويل الاسلامي خلال عام 2025 اجتماعين واصدر قرارين .

الهيكل التنظيمي والموارد البشرية

صدر نظام التنظيم الإداري لهيئة الأوراق المالية لسنة 2021 استنادًا لاحكام الفقرة (أ) من المادة (118) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، حيث يتألف الهيكل التنظيمي للهيئة من ثلاث إدارات ترتبط بها اثنتا عشرة مديرية، بالاضافة الى اربع مديريات ترتبط مباشرة برئيس الهيئة، فضلاً عن عدد من المكاتب واللجان المتخصصة.

كما تلتزم الهيئة بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بأعمالها وأعمال الجهات الخاضعة لرقابتها، والتي من أهمها: مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، ومعايير التدقيق الدولية IAS، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومبادئ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF.

وفيما يلي بيان لأهم أعمال إدارات الهيئة:

- **إدارة شؤون المصدرين والمنتجات:**
  تتولى الإدارة مهام متابعة شؤون إصدار وتسجيل الأوراق المالية، وشؤون إصدار وتسجيل صكوك التمويل الإسلامي، إضافة الى مهام متابعة ومراقبة الإفصاحات الواردة من الشركات المصدرة للأوراق المالية، والتأكد من مدى التزام هذه الشركات بتعليمات الحوكمة ومتطلبات الافصاح المعتمدة.

- **إدارة شؤون المرخصين:**
  تتولى الادارة مهام ترخيص الشركات لممارسة أعمال الخدمات المالية والتفتيش عليها في كل من السوق المحلي والبورصات الأجنبية، كما تُعد الجهة المعنية بتنظيم وترخيص أنشطة مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية ضمن نطاق استخدامها لغايات الاستثمار. وهي المعنية كذلك بإعتماد الأشخاص الطبيعيين المؤهلين لممارسة مختلف أعمال الخدمات المالية. كما وتُشرف على مراقبة عمليات التعامل بالأوراق المالية في السوق المالي بما يضمن سلامة التداول، ورصد أي ممارسات مخالفة بهدف تخفيض المخاطر في السوق وحماية المستثمرين، وتشمل مهامها أيضًا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة على كل من السوق المالي ومركز إيداع الأوراق المالية.

- **إدارة الشؤون الفنية والإستراتيجية:**
  تتولى الادارة مهام مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة للتعامل بالأوراق المالية، وتقديم الاستشارات والدراسات القانونية ومتابعة تنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين. كما تقوم بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بسوق رأس المال والاقتصاد الوطني، ومتابعة علاقات الهيئة مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة على الصعيد المحلي والعربي والدولي، وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج توعية المستثمرين والتواصل مع شركاء الهيئة، وتشمل مهامها أيضًا تنظيم المؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية إضافة إلى جهودها في متابعة عملية التطوير المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ودراسة ومتابعة المخاطر المالية والاقتصادية المرتبطة بسوق رأس المال.

الهيكـل التنظيمـي للهيئـة

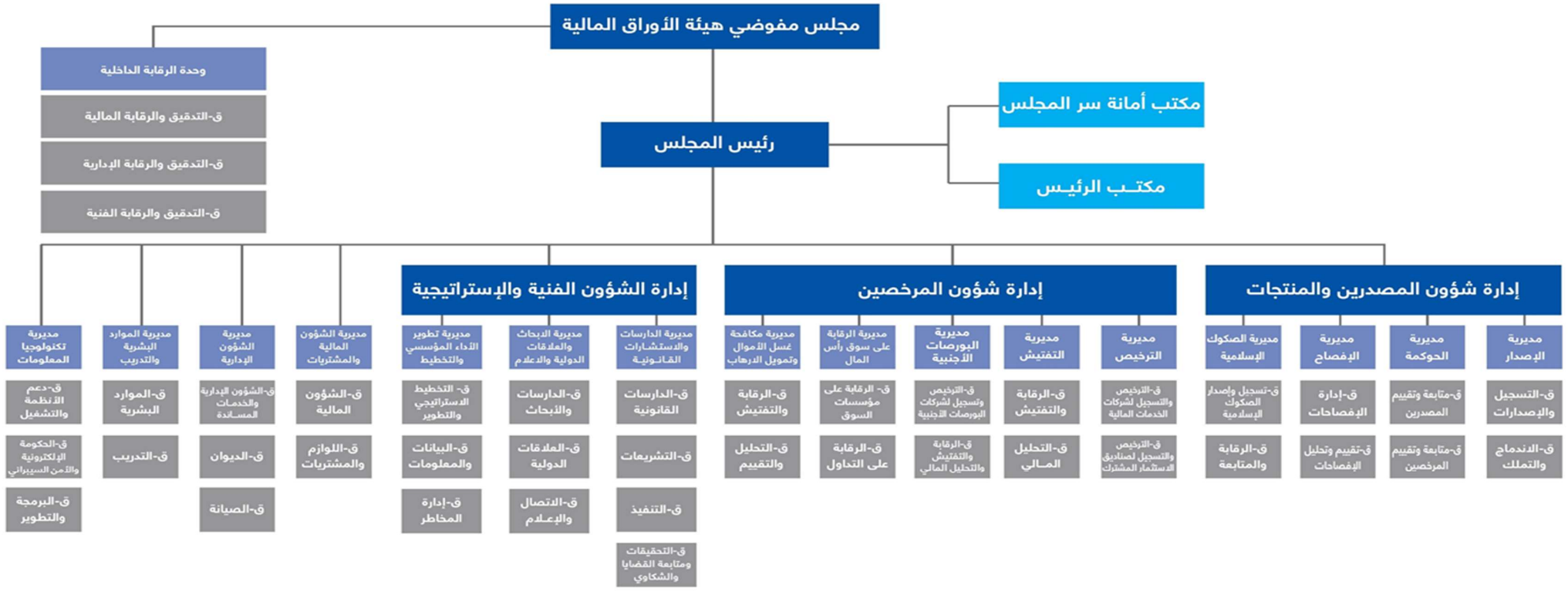

موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة 153 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2025، جاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (2): توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى العلمي	ذكر	أنثى	العدد	النسبة من الإجمالي
دكتوراه	7	-	7	%4
ماجستير	30	19	49	%32
دبلوم دراسات عليا	-	1	1	%1
بكالوريوس	37	26	63	%41
دبلوم كلية مجتمع	2	4	6	%4
ثانوية عامه	4	7	11	%7
تلمذة مهنية	4	-	4	%3
دون الثانوية	9	3	12	%8
الإجمالي	**93**	**60**	**153**	**%100**

التدريب

تولي الهيئة أهمية كبيرة لتنمية القدرات العلمية والمهنية لموظفيها واطلاعهم على أهم التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، تم إيفاد 89 موظفًا خلال عام 2025 في 185 مشاركة لحضور دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة داخل المملكة وخارجها (مباشرة وعن بُعد). وكان من أبرز مجالات الإيفاد داخل المملكة: البرامج المتخصصة بتأهيل شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية التي يعقدها مركز القيادات الحكومية/ معهد الإدارة العامة والاطلاع على أعمال وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما فيما يرتبط بالإيفاد لخارج المملكة، فقد ركّز على البرامج التدريبية المتخصصة بأعمال هيئات أسواق رأس المال من خلال التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية IOSCO، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، وصندوق النقد العربي

ويبين الجدول التالي توزيع الدورات التدريبية بين داخل المملكة وخارجها:

جدول رقم (3): الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال العام 2025

الدورات والمؤتمرات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	73	169
خارجية	16	16
المجموع	**89**	**185**

خدمة الجمهور

تقوم الهيئة بتقديم مختلف الخدمات اللازمة للمستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال، من خلال إتاحة البيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المصدرة. كما تستقبل الهيئة الاقتراحات المتعلقة بعملها وبعمل السوق المالي عبر صندوق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، حيث يتم تحويلها إلى الجهات المختصة لدراستها والنظر فيها وإتخاذ الإجراء اللازم بشأنها. هذا وتعمل الهيئة في إطار تحسين جودة خدماتها وبالتعاون مع مؤسسات السوق المالي على مراجعة الخدمات المقدمة وتطويرها بصورة مستمرة بما يتوافق مع احتياجات المستثمرين والمراجعين وبما يعزز ثقتهم وكفاءة السوق.

كما تقوم بالإجابة على طلبات الحصول على المعلومات التي ترد ورقياً عبر مكتب خدمة الجمهور أو الكترونياً من خلال البريد الالكتروني أو نموذج طلب الحصول على المعلومات المتوفر على موقعها الالكتروني والتطبيق الالكتروني الخاص بها، اذ يتم استقبال هذه الطلبات وتسجيلها في سجل خاص بها والتعامل معها استناداً لاجراءات داخلية تتوافق مع القانون المعدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (3) لسنة 2024، وقد بلغ عدد طلبات الحصول على المعلومات الواردة للهيئة 140 طلبًا خلال عام 2025، تم الإجابة عليها جميعاً ضمن المدة المحددة في القانون دون رفض أي طلب.

وفي ضوء صدور نظام فهرسة وتصنيف المعلومات والوثائق رقم (71) لسنة 2025 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/10/1، ستقوم الهيئة بمراجعة وإعادة تصنيف وتنظيم جميع بياناتها ومعلوماتها ووثائقها لمواءمتها مع أحكام النظام وما سيصدر بمقتضاه من تعليمات، وبما ينسجم مع متطلبات إدارة المعلومات المؤسسية، ويكفل توحيد منهجيات التصنيف والفهرسة، ورفع كفاءة الوصول إلى المعلومات، وضمان سلامتها وحمايتها، كما ستعمل الهيئة على التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة فور اطلاق النسخة المحدثة من منصة البيانات الحكومية المفتوحة بما يضمن جاهزية بيانات الهيئة، وتوافق التصنيفات المعتمدة لديها مع المتطلبات الجديده للمنصة، ومتابعة الجوانب الفنية والتنظيمية ذات العلاقة، وذلك وفق الأطر والتشريعات النافذة.

أما فيما يتعلق بشكاوى المستثمرين، اذ تقوم الهيئة باستلامها وتسجيلها في سجل مخصص لهذا الغرض، ومن ثم دراستها والتحقق من مضمونها من قبل الجهات المختصة في الهيئة، والعمل على معالجتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وقد تعاملت الهيئة خلال عام 2025 مع عدد من الشكاوى الواردة إليها من المستثمرين. اذ يبين الجدول التالي عدد الشكاوى التي تعاملت معها الهيئة خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

جدول رقم (4): عدد الشكاوى خلال الأعوام 2023 - 2025

السنة	ما تم حله	ما كان قيد الدراسة في نهاية العام	العدد الإجمالي
2023	56	25	81
2024	20	22	42
2025	57	14	71

وقد تركزت طبيعة هذه الشكاوى حول ما يلي:

- تصرف شركات الوساطة بمحافظ العملاء بيعاً وشراءً دون تفويض منهم.
- التشكيك بالإفصاحات المقدمة من الشركات المصدرة .
- التعامل في البورصات الأجنبية.
- التأثير على سعر السهم .

التطورات التشريعية والتنظيمية

عملت الهيئة خلال عام 2025 على إقرار وتعديل عدد من التشريعات الناظمة لسوق رأس المال الأردني، بالإضافة إلى إصدار جملة من القرارات التنظيمية المتعلقة به، ومن أهمها:

اولا: قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية

فقد شهد العام 2025 إصدار قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025، والذي يهدف الى وضع الإطار التشريعي الناظم لاعمال مزوّدي خدمات الاصول الافتراضية داخل المملكة، وتعزيز حماية المتعاملين بها، وتوفير ادوات استثمارية جديده، بالاضافة الى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية بالاصول الافتراضية.

وقد تضمن القانون جملة من الاحكام، من أبرزها ما يلي:

أ. الانشطة المرتبطة بتقديم خدمات الاصول الافتراضية في المملكة او العمليات المرتبطة بها لصالح الغير او نيابة عنه .

ب. قصر ممارسة انشطة الاصول الافتراضية لصالح الغير او الترويج لها داخل المملكة على الاشخاص الاعتباريين الحاصلين على ترخيص من الهيئة وفقًا لاحكام القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج. حظر استخدام الاصول الافتراضية لاغراض الدفع، ومنح البنك المركزي صلاحية تحديد المتطلبات الخاصة بإصدار او استخدام اي اصل افتراضي لاغراض الدفع، كما بين القانون الانشطة التي يُسمح للجهات الخاضعة لاشراف ورقابة البنك المركزي بممارستها وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي .

د. تعزيز حماية المستثمر من خلال النّص على الأحكام التي تضمن عدم إخضاع اصول العملاء واموالهم لدى مزوّدي خدمات الاصول الافتراضية لاجراءات الحجز والرهن او التصفية او الاعسار التي قد يخضع لها مزود خدمات الاصول الافتراضية.

ه. تحديد المخالفات والعقوبات المرتبطة بممارسة انشطة الاصول الافتراضية دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

ثانياً: الانظمة

1- إصدار نظام ترخيص مزوّدي خدمات الاصول الافتراضية رقم (94) لسنة 2025، الذي يهدف الى تحديد شروط منح الترخيص لمزوّدي خدمات الاصول الافتراضية داخل المملكة وقد تضمن ما يلي:

أ. تحديد شروط ومتطلبات منح الترخيص لمزوّدي خدمات الاصول الافتراضية، وحالات الغائه والرسوم الواجب استيفاؤها، والحد الادنى لرأس المال والضمانات اللازمة لذلك.

ب. حظر مزاولة انشطة الاصول الافتراضية لصالح الغير، او الترويج لها داخل المملكة من قبل اي جهة ما لم يكن شخصا اعتباريا مرخصا من هيئة الاوراق المالية .

ج. تحديد الانشطة الخاضعة لترخيص ورقابة هيئة الاوراق المالية وفق احكام قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025، في اربعة أنشطة هي: تشغيل منصة اصول افتراضية وادارتها، وحفظ الاصول الافتراضية وادارتها، والوساطة في تداول الاصول الافتراضية، والمشاركة في الخدمات المالية لعرض او بيع الاصول الافتراضية.

د. تحديد المعلومات والبيانات الواجب تقديمها للحصول على الموافقة المبدئية لمزاولة اي من انشطة الاصول الافتراضية للهيئة.

ه. بيان الوثائق المطلوبة لتقديم طلب الترخيص والشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص .

و. النص على الاعمال المحظورة التي يُمنع على مزودي خدمات الاصول الافتراضية القيام بها.

ز. الزام مزوّدي خدمات الاصول الافتراضية بمتطلبات عدة منها؛ متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

2- نظام معدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الاوراق المالية لسنة 2025

اجرت الهيئة تعديلاً على رسم التداول الذي تستوفيه، وذلك في ضوء قيامها بمراجعة لتعديل نظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الاوراق المالية، وقد تضمن التعديل ما يلي:

أ. زيادة حصة بورصة عمان من عمولات التداول بمقدار (0.0001) واحد بالعشرة الاف اعتبارا من تاريخ 2026/1/1 و(0.0001) واحد بالعشرة الاف اضافية اعتبارا من تاريخ 2027/1/1

ب. تخفيض رسم تجديد الترخيص السنوي المفروض على شركة بورصة عمان ليصبح (100,000) مائة الف دينار بدلا من (200,000) مائتي الف دينار، وذلك ما دامت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة.

ثالثاً: التعليمات

1- **تعديل تعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية واشرافها وقيدهم في السجل لسنة 2014،** وقد شملت هذه التعديلات ما يلي:

أ. تعديل بعض التعريفات وهي: مكتب التدقيق، الخطأ المهني، كما تم اضافة تعريف جديد وهو فريق التدقيق ليتناسب مع الممارسات العملية .

ب. ادخال بعض التعديلات التي تتوافق مع الممارسات الدولية مثل شرط الخبرة، كما تم الزام المدققين بالمعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين .

ج. اضافة بعض الاحكام التي تعزز النزاهة والكفاءة والشفافية في ممارسة المهنة، منها:

- تدوير مكتب التدقيق كل 7 سنوات متتالية، وتحديد مدة المنع لاعادة انتخابه بسنتين متتاليتين باستثناء الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الاردني
- شمول جميع اعضاء فريق التدقيق بحظر تدقيق الحسابات لأي من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة اذا كان هو او احد اقاربه عضوا في مجلس ادارة اي من تلك الجهات او هيئة مديريها او ادارتها التنفيذية العليا، وكذلك منعهم من شراء وبيع وامتلاك الاسهم والحصص في الجهات التي يقومون بتدقيق حساباتها
- الزام مكتب التدقيق ومدقق الحسابات بإعلام الهيئة بأية احكام قضائيه قطعيه صادرة بحقهم.

2- **تعليمات معايير الملاءة المالية وكفاية رأس المال لسنة 2025**، والتي تسري احكامها على الشركات الحاصلة على ترخيص الوسيط المالي والوسيط لحسابه والتمويل على الهامش في السوق المالي المحلي والحاصلة على ترخيص الوسيط المالي و/أو الوسيط لحسابه في البورصات الاجنبية، والتي تضمنت ما يلي:

أ. بيان معايير الملاءه المالية، وذلك من خلال ما يلي:

- تحديد سقف اجمالي أرصدة الذمم الدائنة لعملاء الشركة في السوق المالي المحلي، بمن فيهم الشركاء والناتجه عن عمليات شراء وبيع الاوراق المالية.
- تحديد سقف لنسبة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة في السوق المالي المحلي من صافي حقوق ملكيتها، مع الزام الشركات بالاحتفاظ، وفي جميع الاوقات، بأصول سائله او قابلة للتحويل الى سيولة، تغطي كافة الالتزامات المتداولة بنسبة لا تقل عن 100%.
- تحديد آلية اجراء التقييمات اللازمة للتوصل الى مبلغ السيولة، وكيفية التوصل الى قيمة محفظة الادوات المالية في الاسواق المالية المحلية، كما تم تحديد ما يستثنى من قيمة محفظة الشركة في الاوراق المالية المدرجة في السوق المالي المحلي.
- تقييم استثمارات الشركة في البورصات الاجنبية بالقيمة السوقية، وباعتماد اسعارها من الجهات الرقابية والجهات المنظمة لاسواقها، واعتماد تصنيفاتها الائتمانية

الصادرة من شركات التصنيف الائتماني المحددة من المجلس بموجب قرار يصدر لهذه الغاية .

ب. بيان معايير كفاية رأس المال، وذلك من خلال ما يلي:

- أوردت التعليمات مكونات رأس المال التنظيمي من مجموع رأس المال الشريحة الاولى ورأس المال الشريحه الثانية بعد الخصومات المقررة، مع شرح مفصل لهذه الشرائح.
- إلزام الشركة بالاحتفاظ برأس مال تنظيمي يغطي ما لا يقل نسبته عن 12% من الاصول المرجحة بالمخاطر والمحددة بموجب قرار يصدر من المجلس لهذه الغاية، على ان لا تقل نسبة تغطية رأس المال الشريحة الاولى عن 6% من الاصول المرجحة بالمخاطر.

ج. بيان احكام عامة، اذ منحت التعليمات مجلس مفوضي الهيئة، لتحقيق اهدافها، عدداً من الصلاحيات منها :

- فرض متطلبات رأس مال اضافية او رفع الحد الادنى لنسب كفاية رأس المال .
- تعديل الحدود الدنيا او العليا للنسب المالية او طريقة احتسابها او البنود المضافة الى او المخصومة من رأس المال الشريحة الاولى ورأس المال الشريحة الثانية او على بنود الاصول المرجحة بالمخاطر واوزان مخاطرها.
- اعتماد قائمة شركات التصنيف الائتماني او التعديل عليها وعلى نسب الاحتساب ذات العلاقة بتصنيفاتها الائتمانية.
- اعتماد و/أو التعديل على النسب المحتسبة من القيمة السوقية لاستثمارات الشركة في عقود المشتقات وفترة الاستحقاق المتبقية عليها .

د.بيان التزامات الشركة، اذ الزمت التعليمات الشركات بما يلي :

- احتساب النسب المالية باعتماد نموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال.
- تحديد ما يجب ان تلتزم به الشركة عند احتسابها للنسب المالية وفقا لنموذج الملاءة المالية، وكفاية رأس المال، واعدادها لملف الملاءة المالية، وكفاية رأس المال الالكتروني، ولبياناتها المالية الدورية .
- تسجيل كافة القيود التعديلية التي تخص السنة المالية المغلقة في حساباتها على النظام المحاسبي، وبما يتفق مع بياناتها السنوية المدققة.
- مطابقة بياناتها المالية الدورية مع بياناتها المالية.
- تضمين اتفاقيتها مع مدققي الحسابات الخارجي وفق ضوابط معينة .
- تزويد الهيئة فور صدور بياناتها المالية الدورية بكتاب خطي يتضمن أسباب ابداء مدقق حساباتها الخارجي لاي تحفظ، والاجراءات التي ستقوم الشركة باتخاذها لازالة الاسباب التي أدت ابداء هذا التحفظ او الملاحظة .
- حظر الشركاء او اقربائهم او الشركات التابعة لهم او ذو العلاقة بهم او من يمثلهم قانونا سحب اية مبالغ تزيد عن رصيد الذمة الدائنة المترصدة لأي منهم في حساباتهم لدى الشركة، وتحديد ما سيتم اتخاذه من تدابير على الشركة في حال مخالفتها هذا الحظر.
- تحديد شروط تصنيف القرض المساند ضمن البنود المضافة لرأس مالها المدفوع لغايات احتساب النسب المالية، وللفترة التي يوافق عليها المجلس طالما بقي القرض المساند محققا .

- الزام الشركات بتجهيز انظمتها المحاسبية لتصبح قادرة على اعداد الملف الالكتروني للملاءة المالية، وكفاية رأس المال على ان تقوم بتزويد الهيئة بالملف الالكتروني واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان صحة ودقة البيانات الوارد في هذ الملف.

ه. بيان مسؤوليات المدير المالي وضابط الامتثال في الشركة، والتي تتضمن:

- تجهيز الملف الالكتروني للملاءة وكفاية رأس المال وتزويد الهيئة به وفق المواصفات والالية المحددة من المجلس
- متابعة مدى التزام الشركة بأحكام هذه التعليمات.

رابعًا: الأسس

1- تعديل أسس التعامل مع الحسابات الراكدة لعملاء الوسيط المالي، من ابرز ما جاء في هذه التعديلات:

أ. تعديل المادة (3/أ) من الاسس، بحيث تم تمديد مدة اعتبار الحساب راكدا من سنة لثلاث سنوات لمنح شركات الوساطة المالية مهلة كافية لتطوير وتجهيز بياناتها والانظمة المحاسبية، لتصبح قادرة على فرز وتصنيف العملاء الذين تنطبق عليهم شروط الحسابات الراكده، إضافة إلى إتاحة إمكانية قطع حالة الركود عند قيام العميل بتحديث بيانات حسابه.

ب. تعديل المادة (6/أ) من الاسس، بحيث اصبحت مدة اخطار العميل من قبل وسيطه المالي ستين يوما بدلا من ثلاثين يوما، وذلك انسجاما مع تعديل مدة اعتبار الحساب راكداً وهي ثلاث سنوات.

2- أسس اعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة نشاط التداول البيني في الاسواق المالية الاجنبية لسنة 2025، التي صدرت استناداً لاحكام المواد (8/ب-4) و (12/ص،118) من قانون الاوراق المالية ، ومن ابرز ما جاء فيها:

أ. منع شركات الوساطة المالية ممارسة نشاط التداول البيني في السوق المالي الاجنبي الا بعد الحصول على الموافقة من قبل مجلس مفوضي الهيئة .

ب. تحديد شروط إعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة التداول البيني في السوق المالي الاجنبي.

ج. تحديد شروط السوق المالي الاجنبي الذي ترغب شركات الوساطة في ممارسة نشاط التداول عن بعد لديه.

د. الزام شركات الوساطة بتقديم الضمانات اللازمة لتسوية تداولاتها عن بعد في السوق الاجنبي، وفقا لمتطلبات يحددها مركز ايداع الاوراق المالية و/أو السوق المالي الاجنبي لتلك الغاية .

ه. بيان حالات الغاء الموافقة الممنوحة لشركة الوساطة المالية لممارسة نشاط التداول البيني في السوق المالي الاجنبي، وذلك في حال فقدت الشركة اي من الشروط المحددة في هذه الاسس، او ارتكبت اي مخالفة للتشريعات او القواعد المعمول بها في السوق المالي الاجنبي .

خامسا: التعاميم

1- تعميم لغايات فرض كفالة اضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل كوسيط مالي لحساب الغير في البورصات الاجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs)، تضمن ما يلي:

- فرض كفالة اضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل كوسيط مالي لحساب الغير في البورصات الاجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs) بقيمة

(500,000) خمسمائة الف دينار، بحيث يصبح مجموع الكفالات المقدمة مقابل هذا الترخيص مليون دينار كحد أدنى،

- منح الشركات مهلة تنتهي بتاريخ 2026/1/31 لتصويب اوضاعها وتقديم الكفالات المطلوبة.

2- **تعميم حول تعديل اسس احتساب مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مقابل الذمم المدينة -عملاء السوق المالي المحلي،** موجه للشركات المرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي، وقد تضمّن ما يلي:

- تعديل اسس احتساب مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مقابل الذمم المدينه لعملاء السوق المالي المحلي اعتبارا من تاريخ 2026/1/1، مع التأكيد على اعتمادها كحد أدنى لاحتساب مبلغ المخصص، وذلك لدى اعداد الملف الالكتروني للملاءة المالية وكفاية رأس المال ونموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال واحتساب النسب المالية ذات العلاقة .
- الطلب من الشركات المرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي العمل على تعديل الانظمة المحاسبية لديها، لتتوافق مع تنفيذ ما ورد في التعميم، والتأكد من صحة احتساب المخصصات وفقا للاسس التي تم اعتمادها في التعميم .

3- **تعميم حول تنظيم آلية التعامل على الأساس النقدي،** موجه للشركات المرخصة لممارسة أعمال الخدمات المالية في السوق المالي وتضمن هذا :

- الطلب من الشركة بحصر تعاملها مع عملائها لغايات التداول في السوق المالي المحلي على الاساس النقدي وعلى أساس التمويل على الهامش.
- تثبيت ارصدة الذمم المدينة الناشئة خارج رخصة التمويل على الهامش وأرصدة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بما يقابل مبلغ الذمم المدينة المعمره لاكثر من ثلاث اشهر وغير المغطاة بقيمة سوقية لاوراق مالية تقابلها كما بنهاية 2025/12/31،
- منح الشركات مهلة اربع سنوات من تاريخ 2026/1/1 لتحصيل كامل مبلغ هذه الذمم المدينة والطلب من الشركات تعديل الانظمة المحاسبية لتنفيذ هذا التعميم.

4- **تعميم حول تنظيم ترخيص قطاع شركات الخدمات المالية المرخصة،** موجه للشركات المرخصة لممارسة أعمال الخدمات الماليه، حيث تم اعلامها بما يلي:

- فتح باب الترخيص لشركات الخدمات المالية القائمة والمرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في البورصات الاجنبية للحصول على تراخيص اضافية باستثناء رخصة الوسيط المعرف وحسب الاصول.
- استمرار تعليق النظر في طلبات تأسيس شركات خدمات مالية جديده حتى اشعار آخر .
- استمرار تعليق منح الترخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية للتعامل في البورصات الاجنبية لشركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل في السوق المحلي والتي لم يسبق لها الحصول على ترخيص لممارسة اعمال الخدمات المالية في البورصات الاجنبية حتى اشعار اخر.

5- **تعميم بخصوص عمولات الوساطة المالية التي تتقاضاها شركات الوساطة المالية لقاء تداول الاسهم،** تضمن:

- تخفيض الحد الاعلى والحد الادنى للعمولات التي تتقاضاها شركات الوساطة المالية لقاء تداول الاسهم .
- السماح للوسيط المالي بتقاضي عمولة تقل عن الحد الادنى المحدد في هذا التعميم على عملية التداول الواحدة (شراء او بيع ورقة مالية واحدة في يوم واحد للعميل الواحد)

التي تزيد عن (100,000) مائة الف دينار على ان لا تقل هذه العمولة بأي حال من الاحوال عن (0.001) دينار عن كل الف دينار.

6- **تعميم بخصوص الضريبة المفروضة على صناديق الاستثمار المشترك**، بناء على قرار مجلس الوزراء والمتضمن ما يلي:

- عدم إخضاع ارباح الحصص والاسهم التي توزعها الشركات على صناديق الاستثمار المشترك لضريبة الدخل.
- عدم اخضاع الارباح الموزعة من قبل صناديق الاستثمار المشترك على حملة الوحدات الاستثمارية لضريبة الدخل .
- عدم اخضاع صناديق الاستثمار المشترك لاحكام المادة (11/ب) من قانون ضريبة الدخل النافذ المتعلقة بنسب ضريبة الدخل التي تستوفى عن الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري.
- اخضاع صناديق الاستثمار المشترك لضريبة دخل قطعية مقدارها (0.08%) ثمانية بالعشرة الاف من قيمة الاسهم تحصل من البائع والمشتري عن كل عملية.

الإصدارات

تُعد الهيئة الجهة الرسمية المختصة بتنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة، حيث يتوجب على الجهات المصدرة للأوراق المالية القيام بتسجيلها لدى الهيئة، ويعتبر التسجيل لدى الهيئة بمثابة التوثيق الرسمي لوجود هذه الاوراق المالية، ويلي عملية التسجيل لدى الهيئة استكمال الإجراءات لدى مركز إيداع الاوراق المالية لغايات تسجيلها بأسماء مالكيها، ومن ثم إدراجها في بورصة عمّان تمهيدًا لتداولها في السوق المالي.

وقد ألزم قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الجهات المصدرة عند قيامها بعملية العرض العام للأوراق المالية، بتقديم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن جميع المعلومات والبيانات والمرفقات المحددة بموجب التعليمات التي تمكّن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، اضافة الى تقديم أية بيانات أو معلومات ترى الهيئة ضرورة إطلاع المستثمر عليها.

وتُعد نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، ولا يتم إنفاذها الا بعد الحصول على موافقة مجلس المفوضين عليها، وذلك حال استيفاء الجهة المصدرة لكافة متطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه. وللمجلس كامل الصلاحية لرفض أو تعليق إنفاذه نشرة الإصدار إذا تبين له أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو غير مكتملة.

جدول رقم (5): الأوراق المالية المصدرة والمسجلة خلال العام 2025

طبيعة الإصدار	عدد الأوراق المالية المسجلة	عدد الأوراق المالية المغطاة	قيمة الأوراق المالية المغطاة (بالدينار)
إصدارات السوق الأولي لأسهم الشركات المساهمة العامة	206,919,084	197,557,739	190,164,275
أسهم الشركات المصدرة لغايات زيادة رؤوس أموالها من خلال رسملة الأرباح أو الاحتياطيات	110,695,507	110,695,507	110,695,507
إسناد القرض	100,000	-	-
إسناد قرض مسجلة في سنوات سابقة وتم تغطيتها في عام 2025	-	48,759	55,590,000
صكوك التمويل الإسلامي	-	-	322,000,000

ويوضح الجدول التالي نوع وقيمة الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها خلال العام 2025.

جدول رقم (6): الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها خلال العام 2025

نوع الإصدار	المسجلة بالدينار الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها (بالدينار)	المسجلة بالدولار الأمريكي* الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها (بالدينار)	المجموع (بالدينار)
سندات الخزينة	3,725,000,000	1,470,466,000	5,195,466,000
أذونات الخزينة	800,000,000	42,540,000	842,542,000
أذونات وسندات شركة الكهرباء الوطنية	275,000,000	-	275,000,000
يورو بوند	-	496,300,000	496,300,000
الإجمالي	**4,800,000,000**	**2,009,306,000**	**6,809,306,000**

* سعر صرف الدولار الأمريكي 0.709 دينار أردني لكل دولار واحد.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت 11 شركة بتخفيض رؤوس أموالها خلال العام 2025 بسبب الخسائر المتراكمة أو لأن رأسمالها فائض عن الحاجة أو للتخلص من أسهم خزينة بقيمة بلغت 89,718,205 دينار.

كما شهدعام 2025 تصفية إجبارية لشركة مساهمة عامة واحدة، بالاضافة الى تحويل الصفة القانونية لشركة أخرى لتصبح شركة ذات مسؤولية محدودة.

وفيما يلي الأشكال البيانية التي توضح الإصدارات لسنة 2025 مقارنة مع السنوات السابقة:

شكل رقم (1): إصدارات السوق الأولي لأسهم الشركات المساهمة العامة للأعوام 2021-2025

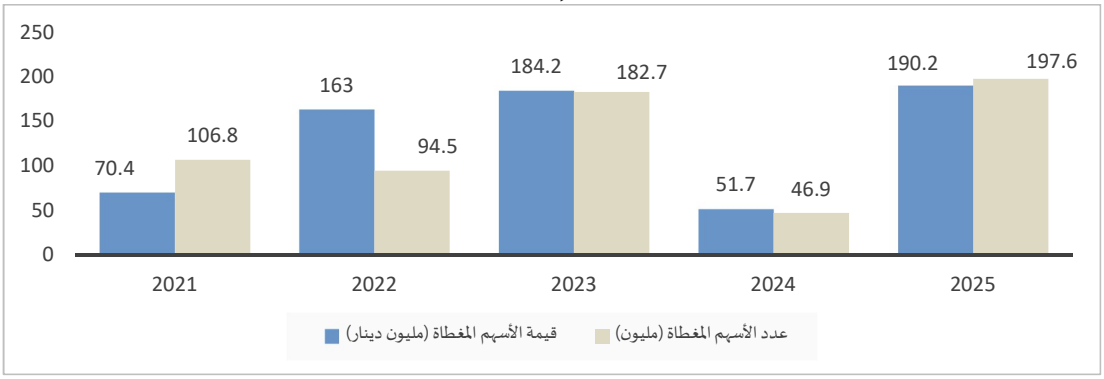

شكل رقم (2): زيادة رأس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار أو الاحتياطيات للأعوام 2021-2025

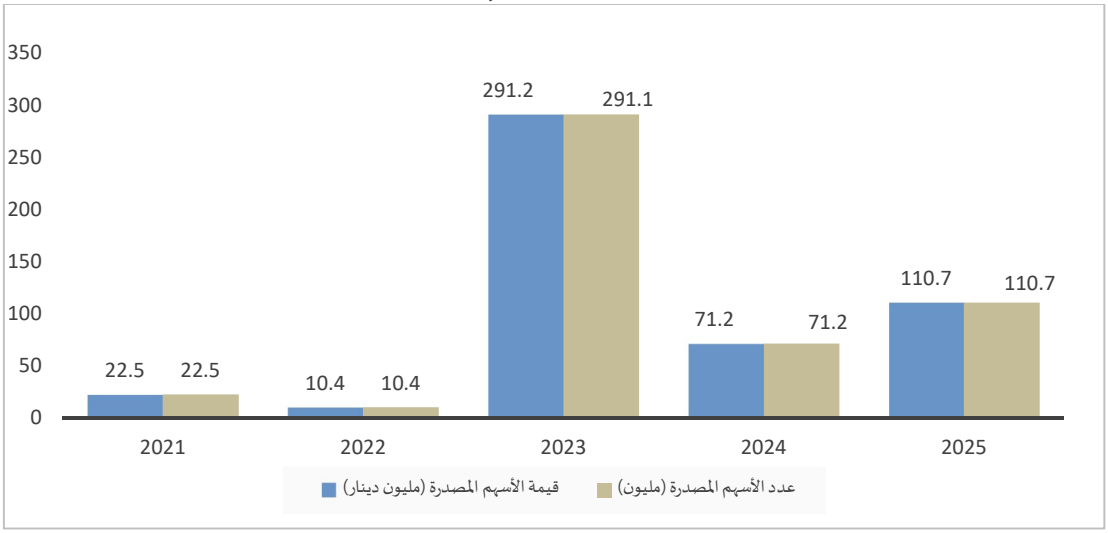

شكل رقم (3): إصدارات إسناد القرض المغطاة للأعوام 2021-2025

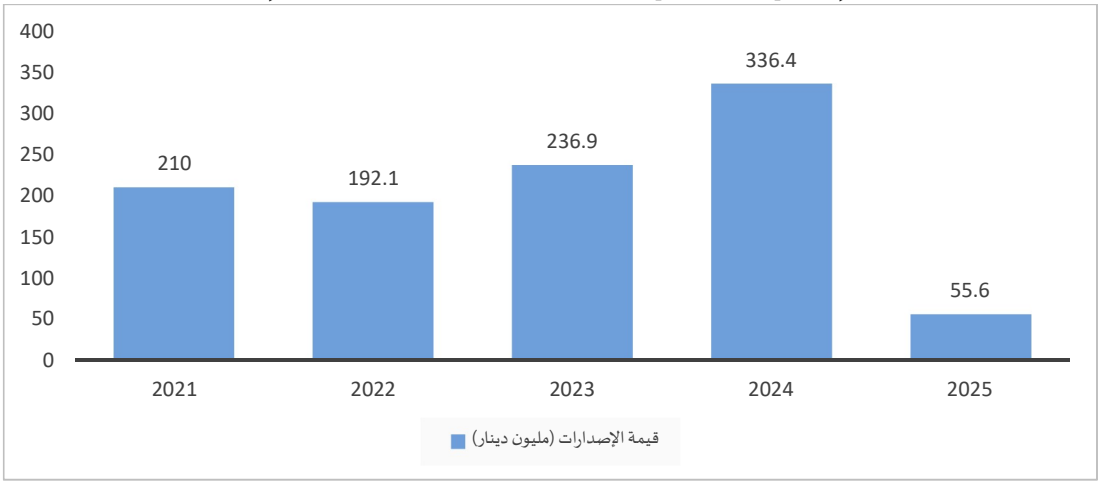

شكل رقم (4): إصدارات السندات الحكومية للأعوام 2021-2025

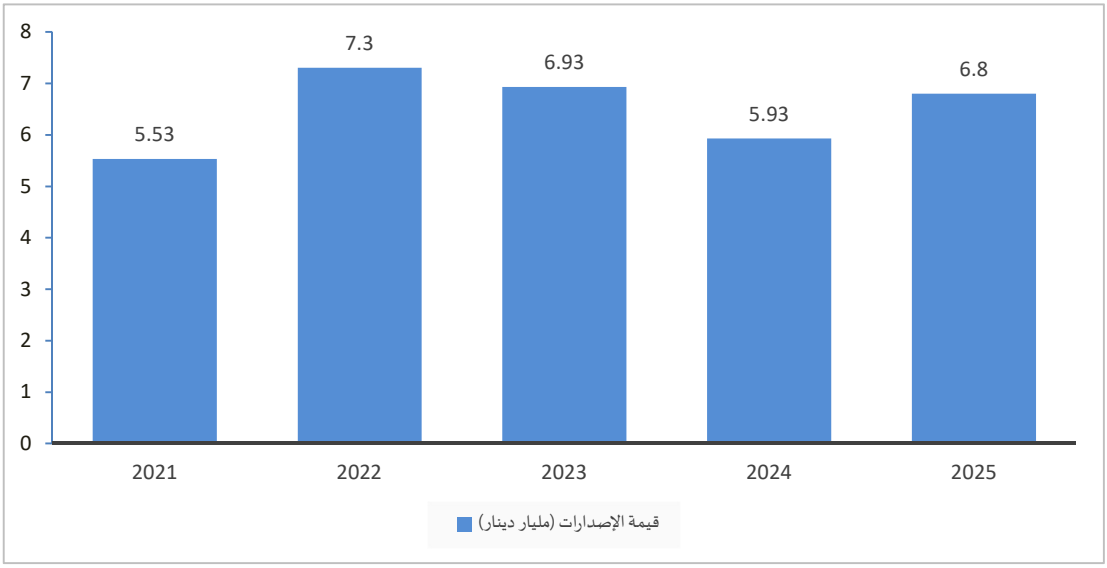

الإفصاح

يُعد الإفصاح الأولي والمستمر الدقيق والشامل بالإضافة إلى توفير المعلومات للجمهور وللمستثمرين من المقومات الأساسية في الأسواق المالية كونها تساعد في الوصول إلى سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وهناك عدة مراحل لعملية الإفصاح يتوجب على الجهات المصدرة القيام بها وهي الإفصاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار، والإفصاح الدوري عن البيانات المالية وتقارير مجلس الإدارة، والإفصاح الفوري عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على سعر الأوراق المالية، والإفصاح عن تعاملات المطلعين وكبار المساهمين، بالإضافة إلى إصدار البيان العلني المتعلق بالخبر الجوهري.

وبموجب احكام قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق، وتعليمات المعايير الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات لرقابة الهيئة وإشرافها والأنظمة والقرارات الصادة بمقتضاهما، تولي الهيئة من خلال الجهة المختصة لديها أهمية خاصة لعملية تزويد المصدرين للتقارير الدورية في المواعيد المحددة سندًا لأحكام المادة (43/أ) من قانون الأوراق المالية.

اذ الزمت التشريعات والانظمة النافذة الشركات المصدرة، خلال عام 2025، بتزويد الهيئة بالتقارير الدورية وفق المواعيد المحددة، وذلك على النحو التالي:

- **تقرير نتائج أعمالها الأولية عن عام 2024**، (أو البيانات المالية السنوية او التقرير السنوي عوضا عنها)، خلال فترة لا تتجاوز خمسة واربعين يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية (2024).
- **تقريرها السنوي لعام 2024**، والذي يتضمن البيانات المالية السنوية المدققة خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- **تقاريرها الربع سنوية الثلاثة لعام 2025،** خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الربع المعني (الأول أو الثاني أو الثالث).

كما تنص أحكام المادة (43/د) من قانون الأوراق المالية على اعتبار قيام الجهة المصدرة بتزويد الهيئة بالمعلومة الجوهرية فور العلم بها أمراً واجباً، وبيّن التعميم الصادر عن الهيئة بتاريخ 2010/1/10 أن المقصود بكلمة فوراً هو أي توقيت قبل بداية جلسة التداول التالية - في بورصة عمان - ليوم العمل التالي الذي وقعت فيه المعلومة الجوهرية.

التزام الشركات المدرجة بتزويد التقارير الدورية خلال العام 2025:

بلغت نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق النظامي (الأول والثاني) التي التزمت بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية عن عام 2024 ضمن التاريخ المحدد في التشريعات ما نسبته 96%، وهي ذات النسبة المسجلة لعام 2023.

كما بلغت نسبة الشركات المدرجة التي التزمت بتزويد الهيئة ببياناتها المالية أو بتقريرها السنوي عن عام 2024 ضمن المدة المحددة في التشريعات ما نسبته 94%، مقارنةً بنسبة 98% مسجلة في العام السابق.

فيما بلغت نسبة التزام الشركات المدرجة بتزويد الهيئة بتقاريرها الربعية في العام 2025 للربعين الأول والثاني 94% و بلغت 96% للربع الثالث. بينما بلغت نسبة التزام الشركات المدرجة بتزويد الهيئة بتقاريرها الربعية في العام السابق 2024 للربعين الاول 95% والثاني 94% وما نسبته 93% للربع الثالث. وبلغت نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة التي زودت بالتقارير المالية الدورية خلال عام 2025 بصيغة XBRL (باستثناء قطاع التأمين) للتقرير السنوي لعام 2024 ما نسبته 95%، وللتقارير الربعية لعام 2025 للربعين الأول والثاني 92% وما نسبة 93% للربع الثالث.

مدققو الحسابات المسجلين لدى الهيئة:

تم خلال عام 2025 قيد اثني عشر مدققاً في السجلات المعتمدة لدى الهيئة؛ حيث تم قيد إحد عشر مدققًا في سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها، في حين جرى قيد مدقق واحد في سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الشركات غير المساهمة العامة.

كما تم خلال العام 2025 شطب قيد مدقق واحد بناءً على طلبه، ورفض طلب قيد مدققين اثنين لعدم استيفائهما شروط ومتطلبات القيد، إضافة إلى نقل مدقق واحد من سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات جميع الجهات الخاضعة للهيئة إلى سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة من غير المساهمة العامة.

جدول رقم (7): التغيرات التي حصلت على سجلّي المدققين المؤهلين لدى الهيئة خلال العام 2025

الحالة	سجل المدققين المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية واشرافها	سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية واشرافها باستثناء الشركات المساهمة العامة	المجموع
قيد	11	1	12
رفض	2	-	2
شطب	1	-	1
نقل	1	-	1

ومع بداية العام 2025، استكملت الهيئة عملية تجديد قيد المدققين في سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها لمدة ثلاث سنوات، وذلك وحتى نهاية عام 2027، وفقا لمتطلبات أحكام المادة (8/أ) من تعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية وإشرافها، والتي تنص على:

"تكون مدة قيد مدقق الحسابات في السجل لثلاث سنوات تنتهي في نهاية شهر كانون الأول من السنة الثالثة، ....."، حيث تم ما يلي:-

1. تجديد قيد 96 مدقق حسابات قانوني يعملون لدى 50 مكتب تدقيق، في سجل المدققين المسموح لهم تدقيق حسابات جميع الجهات.
2. تجديد قيد 10 مدققي حسابات قانونيين يعملون لدى 10 مكاتب تدقيق، في سجل المدققين المسموح لهم تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من غير المساهمة العامة.

الافصاح الالكتروني بلغة XBRL :-

تم في نهاية العام 2020 اطلاق نظام الافصاح والخدمات الالكتروني XBRL، بهدف إدارة ونشر الافصاحات المالية وغير المالية الواردة الى الهيئة والبورصة باللغتين العربية والإنجليزية، واعتماده كوسيلة وحيدة وحصرية للإفصاح. ويشتمل النظام على نماذج متعلقة بالافصاحات غير المالية، بما يحقق متطلبات الافصاح عن مختلف أنواع المعلومات الجوهرية والهامة وفقًا للانظمة والتعليمات النافذة. كما صدر بتاريخ 2021/4/14 قرار مجلس المفوضين والذي ألزم كل جهة مصدرة للاوراق المالية بتزويد الهيئة بالتقارير المالية الدورية بصيغة XBRL.

ويوفر نظام الافصاح الالكتروني خاصية الترجمة الآلية للقوائم المالية الرئيسية الى اللغة الانجليزية. وقد اعتبر قرار مجلس المفوضين المشار إليه اعلاه أن التزام الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية بصيغة XBRL يُعدّ مستوفيًا لمتطلبات الافصاح عن البيانات المالية المترجمة الى اللغة الانجليزية.

وتعمل هيئة الاوراق المالية حالياً، بالتعاون مع بورصة عمان، على تعديل النماذج والتصنيفات المالية المعتمدة ضمن نظام الخدمات والافصاح الالكتروني XBRL لقطاعَي البنوك الاسلامية والتجارية، وذلك بما يعكس التعديلات المرتبطة بمعياريّ المحاسبة الدولية رقم 9 ورقم 16، ولقطاعي التأمين التجاري والتكافلي بما يبيّن أثر التعديلات الناتجة عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17. كما صدر عن مجلس مفوضي الهيئة قراراً يتضمن إعفاء شركات التأمين من الافصاح عن بياناتها المالية بصيغة ملف XBRL الى حين إستكمال تعديل النماذج والتصنيفات المالية لقطاع التأمين ضمن النظام بما يتلائم مع احدث الممارسات العالمية.

وفيما يلي جدولا يبين عدد الإفصاحات المستلمة خلال عام 2025 مقارنة 2024 من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL:

جدول رقم (8): إحصائية الإفصاحات المستلمة من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL

نوع الافصاح	عدد الافصاحات المنشورة 2025	عدد الافصاحات المنشورة 2024
الافصاحات المالية	1918	1942
الافصاحات غير المالية	4177	3762
الإجمالي	**6095**	**5704**

المخالفات والتدابير:

1- الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بالتقارير الدورية خلال المدد المحددة.

بلغ عدد الشركات التي لم تقم بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية عن العام 2024 ضمن الموعد المحدد بالتشريعات (26) شركة، حيث تمَّ فرض غرامة مالية على (4) شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 500 - 750 دينار، كما تم توجيه تنبيه لباقي الشركات وقيد المخالفات في سجل الشركات المهني لدى الهيئة، وتم التأكيد على الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

اما بخصوص التقرير السنوي المتعلق بالعام 2024 للشركات، والذي يحتوي على جزئين هما البيانات المالية السنوية المدققة بالاضافة الى الجزء المتعلق بتقرير مجلس الادارة السنوي، فقد بلغ عدد

الشركات التي لم تزود الهيئة بكامل التقرير السنوي لعام 2024 ضمن الموعد المحدد 30 شركة، منها 5 شركات زودت بالبيانات المالية السنوية المدققة فقط ولم تزود الهيئة بالجزء المتعلق بتقرير مجلس الادارة الذي يتم وضعه ضمن التقرير السنوي للشركة. وقد تم اتخاذ تدابير قانونية بحق الشركات المخالفة، تضمنت فرض غرامة مالية على 11 شركة تراوحت قيمتها بين 750 - 6250 دينار وتوجيه تنبيه الى 19 شركة وقيد المخالفات في سجل الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية الدورية للربع الاول لعام 2025 فقد بلغ عدد الشركات المخالفة والتي لم تزود الهيئة بهذه البيانات ضمن الموعد المحدد 29 شركة، تم فرض غرامة مالية على 10 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 750 - 1250 دينار وتوجيه تنبيه لباقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد عليهم بعدم تكرار المخالفة وذلك تحت طائلة اتخاذ الهيئة المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية الدورية للربع الثاني لعام 2025، فقد بلغ عدد الشركات المخالفة والتي لم تزود الهيئة بهذه البيانات ضمن الموعد المحدد 28 شركة، تم فرض غرامة مالية على 10 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 1000 - 1500 دينار مع توجيه تنبيه الى باقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد عليهم تصويب المخالفة وعدم تكرارها، تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

كما بلغ عدد الشركات التي لم تقم بتزويد الهيئة ببياناتها المالية للربع الثالث لعام 2025 ضمن الموعد المحدد في التشريعات 26 شركة، تم فرض غرامة مالية على 7 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 1000 - 1250 دينار وتنبيه باقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد عليهم عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

جدول رقم (9): عدد الشركات المساهمة العامة التي التزمت خلال العام 2025 بتزويد الهيئة بتقاريرها الدورية ضمن الموعد المحدد.

التقرير الدوري المطلوب	السنة المالية	سوق الاوراق المالية المدرجة		سوق الاوراق المالية غير المدرجة		إجمالي الشركات القائمة
		عدد الشركات الملتزمة	عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملتزمة	عدد الشركات القائمة	
نتائج الاعمال الاولية لعام 2024	2024	155	161	27	47	**208**
البيانات المالية السنوية المدققة لعام 2024	2024	152	161	31	47	**208**
تقرير الربع الاول لعام 2025	2025	150	160	29	48	**208**
تقرير الربع الثاني لعام 2025	2025	151	161	28	46	**207**
تقرير الربع الثالث لعام 2025	2025	155	162	26	45	**207**

التزويد بالتقارير المالية الدورية بصيغة ملف XBRL

تم فرض غرامة مالية بقيمة 250 دينارا على 40 شركة مدرجة لم تزود الهيئة بالبيانات المالية بصيغة ملف XBRL خلال عام 2025، وتنبيه 81 شركة غير مدرجة وقيد المخالفات في السجل المهني لهذه الشركات لدى الهيئة لعدم تزويدها بالتقارير المالية الدورية بصيغة XBRL، والتأكيد على هذه الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

جدول رقم (10): عدد الشركات المساهمة العامة التي التزمت خلال العام 2025، بتزويد الهيئة بتقاريرها الدورية بصيغة XBRL خلال الفترة المحددة.

التقرير الدوري المطلوب بصيغة XBRL (بإستثناء شركات التأمين)	السنة المالية	سوق الاوراق المالية المدرجة		سوق الاوراق المالية غير المدرجة		إجمالي الشركات القائمة
		عدد الشركات الملتزمة	عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملتزمة	عدد الشركات القائمة	
التقرير السنوي لعام 2024	2024	136	143	28	47	**190**
الربع الاول لعام 2025	2025	131	143	26	47	**190**
الربع الثاني لعام 2025	2025	134	145	25	44	**189**
الربع الثالث لعام 2025	2025	135	145	22	44	**189**

2- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بتضمين التقرير السنوي بالبنود الافصاحية المطلوبة في التعليمات.

تم اتخاذ اجراء بحق 66 شركة مساهمة عامة بخصوص 120 بند كان يتوجب الافصاح عنها ضمن التقرير السنوي للشركة المصدرة لعام 2024 سندا لأحكام المادة (4/ب، ه) من تعليمات الافصاح، فعلى سبيل المثال لم يتضمن التقرير السنوي لبعض الشركات معلومات عن طبيعة عمل ونشاط الشركة التابعة لها، أو بيان درجة الاعتماد على العملاء الرئيسيين للشركة، او تضمين التحليل المالي لبيانات الشركة، أو تقديم نبذة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا أو بيان المزايا والرواتب التي حصل عليها كل منهم.

علماً أنه تم فرض غرامات مالية قيمة كل منها 250 دينارا بخصوص 27 بندًا واجب تضمينها كاملةً في التقرير السنوي للشركة المساهمة العامة سنداً لأحكام التعليمات المشار اليها أعلاه.

كما تم توجيه تنبيه بخصوص 17 بندًا أخرى مطلوب تضمينها ضمن التقرير السنوي للشركة المساهمة العامة لعام 2024 وقيد هذه المخالفات في السجل المهني للشركات المخالفة لدى الهيئة. كما تم توجيه تأكيد بالالتزام بالتشريعات المعمول بها بخصوص 76 بند آخر من بنود التقرير السنوي. والتأكيد على جميع الشركات المخالفة تصويب المخالفة وعدم تكرارها، وذلك تحت طائلة اتخاذ الهيئة للمزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

3- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بمتابعة إفصاحاتها المتعلقة بالبيانات المالية السنوية وإعادة تحميل البيانات المالية المرفوضة من قبل الهيئة على نظام الافصاح الالكتروني ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ ثلاث اجراءات بحق ثلاث شركات مساهمة عامة لعدم التزامها بالتعميم الصادر عن الهيئة بتاريخ 2021/4/18 والتعميم الصادر بتاريخ 2025/2/18 والمتضمنين قيام الشركة المساهمة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة المتعلقة بتتبع البيانات المالية المحملة على نظام الخدمات والافصاح الالكتروني XBRL والتحقق من انتهاء الاجراءات المتعلقة بها ليتم نشرها اصوليا خلال الفترة القانونية المحددة، حيث تم رفض البيانات المالية السنوية لعام 2024 بصيغة XBRL من قبل الهيئة وذلك لحين اكمال النقص الحاصل بها، وتم توجيه تنبيه اليها وقيد المخالفات في السجل المهني للشركات الثلاث لدى الهيئة.

4- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن التغييرات المتعلقة باعضاء مجلس الادارة عند انتخابهم أو تعيينهم أو تسميتهم او شغور منصبهم ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ اجراء بحق 26 شركة مساهمة عامة لعدم إعلامها الهيئة خطياً وضمن المدة القانونية عن التغيرات التي تمت على اعضاء مجلس ادارة الشركة، حيث تم فرض غرامة مالية على 19 شركة تتراوح قيمة كل منها بين 250 و 1000 دينار، فيما تم توجيه تنبيه الى 7 شركات وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

5- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن التغييرات المتعلقة بأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ تدابير قانونية بحق 12 شركات مساهمة عامة لعدم إعلامها الهيئة وضمن المدة القانونية عن التغيرات التي تمت على أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية، حيث تم فرض غرامة مالية على 10 شركات تتراوح قيمة كل منها بين 250 و 1000 دينار، فيما تم توجيه تنبيه الى شركتين وقيد هذه المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

6- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة حول الفروقات بين نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية لعام 2024.

تم اتخاذ اجراءات بحق 11 شركة مساهمة عامة لم تقم بإعلام الهيئة بأسباب الفروقات بين نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية لها، حيث تم فرض غرامة مالية قيمتها 1000 دينار على كل منها وقيد المخالفات في السجل المهني لهذه الشركات لدى الهيئة، والتأكيد عليها بتصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الأوراق المالية.

7- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن قرار مجلس إدارة الشركة باقتراح توزيع الارباح المقدم الى الهيئة العامة للشركة ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ اجراء بحق 11 شركة مساهمة عامة لم تقم بإعلام الهيئة بقرار مجلس الادارة حول الارباح السنوية المقترح توزيعها على المساهمين وذلك قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لليوم الذي تم به اتخاذ قرار مجلس الادارة بتوزيع الأرباح، حيث تم فرض غرامة مالية على 10 شركات تتراوح قيمتها بين 500 - 2000 دينار، فيما تم توجيه تنبيه الى شركة واحدة وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

8- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة ضمن المدة القانونية عن قرار مجلس الادارة بتحديد موعد اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة.

تم اتخاذ اجراء بحق 22 شركة لم تقم بإعلام الهيئة عن موعد اجتماع الهيئة العامة غير العادي للشركة قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لتاريخ اتخاذ القرار بدعوة الهيئة العامة غير العادية حيث تم فرض غرامة مالية بخصوص 13 مخالفة تتراوح قيمتها بين 250 - 1000 دينار، فيما تم توجيه تنبيه الى 9 شركات وقيد هذه المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد عليهم عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

9- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة ضمن المدة القانونية عن مختلف انواع المعلومات الجوهرية الأخرى التي لها أثر على سعر الورقة المالية.

تتضمن احكام المادة (8) من تعليمات الافصاح امثلة عن المعلومات الجوهرية يتوجب على الشركة المساهمة العامة تزويد الهيئة بها قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لحصول الحدث الجوهري، مثل الافصاح عن الدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة او التغيرات في الاستثمارات الراسمالية للشركة أو الشروع بالاندماج، حيث تم اتخاذ 5 اجراءات بحق الشركات لم تقم بإعلام الهيئة عن المعلومات الجوهرية خلال المدة القانونية المحددة سنداً لأحكام المادة (8) من تعليمات الافصاح، وتم فرض غرامة مالية على 4 شركات قيمة كل منها 1000 دينار وتوجيه تنبيه الى شركة واحدة وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

10- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم باعلام الهيئة حول رأيها المتعلق بتحفظ مدقق الحسابات على بياناتها المالية السنوية المدققة لعام 2024.

سنداً لأحكام المادة (19) من تعليمات الإفصاح تم اتخاذ اجراء بحق 12 شركة مصدرة لم تقم باعلام الهيئة عن رأيها حول تحفظ مدقق حساباتها الخارجي على بياناتها المالية السنوية المدققة لعام 2024، حيث تم فرض غرامة مالية بقيمة 1000 دينار على 11 شركة وتوجيه تنبيه الى شركة وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

11- الجهات التي لم تلتزم باعلام الهيئة حول انتخاب مدقق حسابات جديد أو اعتذار مدقق الحسابات عن التدقيق خلال عام 2025.

بموجب احكام المادتين (20 و21) من تعليمات الإفصاح تم اتخاذ اجراء بحق شركة مساهمة عامة واحدة وشركة تدقيق حسابات واحدة لم تقوما بإعلام الهيئة حول إعتذار مدقق الحسابات القانوني عن تدقيق حسابات الشركة المساهمة، حيث تم فرض غرامة مالية قيمتها 1000 دينار على كل منهما وقيد المخالفتين في سجل الجهتين لدى الهيئة.

12- مدققو الحسابات المقيدين في سجل مدققي الحسابات لدى الهيئة والذين لم يلتزموا بتحديث بيانات المدقق او مكتب التدقيق.

تم اتخاذ اجراء بحق مكتب تدقيق حسابات واحد مؤهل لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة واشرافها لم يقم باعلام الهيئة عن التغيرات التي حصلت على بياناته المسجلة لدى الهيئة بحسب متطلبات تعليمات المعايير والشروط الواجب توفرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها وقيدهم في السجل لسنة 2014، وتوجيه تنبيه وقيد المخالفة في السجل لدى الهيئة.

التوزيعات النقدية التي اقرتها الجمعيات العمومية حسب التصنيف القطاعي:

بلغت التوزيعات النقدية للشركات المساهمة في بورصة عمان خلال العام 2025 ما يقارب 1.274 مليار دينار، تركز الجانب الاكبر من هذه التوزيعات وفقا للتوزيع القطاعي المعتمد لدى الهيئة على قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة التوزيعات النقدية للقطاع 577 مليون دينار وشكلت ما نسبته 45.28% من اجمالي التوزيعات النقدية، ثم تلاه قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الخدمات بقيمة توزيعات بلغت 512 و 169 مليون دينار على التوالي بما نسبته 40.18% و 13.26% من اجمالي التوزيعات، وأخيراً بلغت توزيعات قطاع التأمين 16.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 1.28%، وذلك كما موضح بالجدول ادناه:

جدول رقم (11): التوزيعات النقدية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان موزعة قطاعيًا

القطاعات	الارباح الموزعة (بالدينار) خلال العام 2025*	نسبة الارباح الموزعة خلال العام 2025
قطاع البنوك	577,027,968	%45.28
قطاع الصناعة	512,007,434	%40.18
قطاع الخدمات	169,017,824	%13.26
قطاع التأمين	16,293,500	%1.28
الاجمالي	**1,274,346,726**	**%100**

*المصدر بورصة عمان

حوكمة الشركات

في عام 2025، تابعت الهيئة عملية تسليم الشركات المدرجة لتقارير الحوكمة الخاصة بعام 2024 ضمن المهلة المحددة لتقديم التقرير السنوي بموجب تعليمات الحوكمة، والتي تنتهي في 2025/3/31. وقد قامت 153 شركة، أي ما يعادل 97.5% من مجموع 157 شركة مساهمة مدرجة في السوق النظامي، بتزويد الهيئة بتقرير الحوكمة لعام 2024 في الوقت المناسب.

كما تم تدقيق ومراجعة جميع تقارير الحوكمة الواردة إلى الهيئة للعام 2024، وتبيّن أن 19 شركة من الشركات المدرجة كان هنالك نقص في بعض البنود الواجب تضمينها في تقريرها، حيث تم فرض غرامات مالية على 15 شركة نتيجة عدم التزامها التام بإدراج هذه البنود، وقيد المخالفات في سجلات هذه الشركات لدى الهيئة، واتُخذت الإجراءات اللازمة لتصويب تلك المخالفات.

كما تم فرض غرامة مالية على 4 شركات بعد ثبوت عدم تضمينها بعض البنود الواجب ذكرها في تقرير الحوكمة، مع التأكيد عليها بالالتزام التام بكافة البنود الواجب إدراجها في تقارير الحوكمة المستقبلية.

كما تم مخالفة وفرض غرامة مالية على شركة واحدة لمخالفتها احكام المادة (j/4) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017.

وقد تم مخاطبة جميع هذه الشركات والتأكيد عليها بضرورة الالتزام بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017، فيما يتعلق بتزويد الهيئة بتقرير الحوكمة متضمنًا جميع البنود الواجب تضمينها وفقًا لأحكام هذه التعليمات. وتؤكد الهيئة استمرار متابعتها الدورية لكافة الإفصاحات الواردة من الشركات للتأكد من مدى توافقها مع متطلبات تعليمات الحوكمة.

الخدمات المالية

1. السوق المالي المحلي:

يعتبر تنظيم أعمال الخدمات المالية من أهم مهام هيئة الأوراق المالية، وذلك للمحافظة على سلامة التعامل في سوق رأس المال الوطني وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها وحماية المستثمرين في الأوراق المالية. وتشمل التراخيص التي تمنحها الهيئة في السوق المالي المحلي: الوساطة المالية وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية والحفظ الأمين وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناية وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام بتحقيق غاية وأمانة الإصدار والتمويل على الهامش.

وقد حددت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة شروطاً يجب توافرها في الشركات للحصول على تراخيص لممارسة أي من النشاطات والخدمات المالية التي تمنحها الهيئة في السوق المالي المحلي، وجاء تنظيم أعمال الخدمات المالية من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي وخلق كفاءات مهنية مالية محترفة مسؤولة.

وفيما يلي نتائج عام 2025 فيما يتعلق بتراخيص شركات الخدمات المالية ومعتمديها في السوق المالي المحلي:

أ- تم منح (6) ترخيص لـ (4) شركات خدمات مالية قائمة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (12):

التراخيص الممنوحة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025

اسم الشركة	الترخيص الممنوح	تاريخ قرار المجلس
شركة السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	التمويل على الهامش	2025/10/23
بنك صفوة الاسلامي	إدارة الاستثمار امانة الاستثمار الاستشارات المالية	2025/10/29
شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2025/11/6
شركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	إدارة الاستثمار	2025/11/6

ب- تم الغاء ترخيص لشركة خدمات مالية قائمة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13): التراخيص الملغاة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025*

اسم الشركة	الترخيص الملغى	تاريخ قرار المجلس
شركة الامل للاستثمارات المالية	التمويل على الهامش	2025/12/29

*تم إلغاء الترخيص بناء على طلب الشركة

ج- اعتماد الأشخاص الطبيعيين:

وافقت الهيئة على منح 26 شخصًا طبيعيًا 48 اعتمادًا لممارسة أعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14): الاعتمادات الممنوحة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المحلي خلال العام 2025

نوع الاعتماد	عدد الاعتمادات
الوسيط المالي	9
المستشار المالي	11
أمين الاستثمار	7
مدير الاستثمار	13
الحفظ الأمين	1
إدارة الإصدار	3
أمين إصدار	2
ضابط امتثال	2
الإجمالي	**48**

2. الرقابة والتفتيش على شركات الخدمات المالية

تقوم الهيئة بالتفتيش على شركات الخدمات المالية والتأكد من التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، من خلال الزيارات التفتيشية الميدانية والمكتبية وتحليل التقارير والبيانات المالية (الملاءة المالية) التي تقدمها هذه الشركات، وفيما يلي أهم الإجراءات التي قامت بها خلال عام 2025:

- تم التفتيش الميداني على ثلاث وعشرون شركة خدمات مالية خلال عام 2025.
- متابعة مدى تقيد شـركات الوسـاطة المالية بمعايير الملاءة المالية وبأحكام المادتين (6،5) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأسـبوعية لهذه الشـركات واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشـركات المخالفة ومتابعة تصـويب أوضاعها .
- متابعة مدى تقيد شـركات الوسـاطة المالية بتعليمات التمويل على الهامش من خلال متابعة ودراسـة كافة تقارير الهامش لسـنة 2025 للشـركات الممارسـة لأعمال التمويل على الهامش والتي تبلغ ثلاثون شـركة وسـاطة مالية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأسـبوعية لهذه الشـركات واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشـركات المخالفة ومتابعة تصـويب أوضاعها .
- متابعة مدى التزام شـركات الوسـاطة المالية بتعليمات الفصـل بين أموال الوسـيط المالي وأموال عملائه لسـنة 2013 من خلال التقارير اليومية والاسـبوعية المزودة من قبلهم للهيئة، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأسـبوعية لهذه الشـركات، واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها .
- متابعة مدى التزام شـركات الوسـاطة المالية بقرارات مجلس مفوضـي هيئة الاوراق المالية الصـادرة، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأسـبوعية لهذه الشـركات، واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها .
- متابعة التزام شـركات الوسـاطة المالية بتزويد الهيئة بملف الملاءة الإلكتروني وفقاً لما جاء في تعميم الهيئة رقم 1313/1/3 تاريخ 2009/4/19، وتحميلها للملف الخاص بنظام مركزية المخاطر

ضـــمن التوقيت المحدد من قبل الهيئة يومياً، وذلك انســـجاما مع تعليمات نظام مركزية المخاطر، حيث تبين التزام كافة الشـــركات بتزويد الهيئة بالملف الإلكتروني للملاءة وملف مركزية المخاطر وفق المواعيد المحددة، من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأســـبوعية لهذه الشركات واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها .

جدول رقم (15): الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من قبل الهيئة بحق شركات الوساطة المالية لعام 2025

طبيعة المخالفة أو التدبير	عدد المخالفات أو التدابير
فرض قيد التعامل النقدي وتدابير أخرى.	10
انخفاض نسبة صافي حقوق الملكية لرأس المال المدفوع عن 75%	8
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تخفيض الذمم المدينة وساطة إلى ما دون 50% من صافي حقوق الملكية.	1
مخالفة قيد التعامل النقدي المفروض على عملاء الشركة.	3
مخالفة تعليمات تداول أعضاء مجالس إدارة/ هيئة مديري شركات الوساطة المالية وموظفيها وذوي العلاقة بهم.	4
مخالفة تعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه.	14
مخالفة تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية.	1
قصور في نظام الرقابة الداخلية.	7
عدم وجود مدير عام/ تنفيذي متفرغ.	2
مخالفة تعليمات الترخيص والاعتماد لشركات الخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يخص دور ضابط الامتثال	3
عدم اتخاذ الإجراءات السليمة لمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية بصورة منظمة وصحيحة.	1
مخالفة أحكام المادة (15) من تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2018	4
تجاوز مبالغ التمويل الممنوحة للعميل الواحد النسبة المحددة والبالغة 10% من صافي حقوق الملكية.	1
مخالفة أحكام المادة (55/أ) من تعليمات الترخيص والاعتماد وأحكام المادة (11/د) من تعليمات التمويل على الهامش فيما يخص عدم تعبئة كافة البيانات الأساسية في اتفاقيات التمويل على الهامش الموقعة مع العملاء	1
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولاً بأول وأن لا تتجاوز نسبة الذمم الدائنة للعملاء ما قيمته 20% من صافي حقوق الملكية .	1
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولاً بأول وأن لا تتجاوز إجمالي رصيد الذمم الدائنة للعملاء ما نسبته 90% من الكفالات المقدمة للهيئة	1
مخالفة أحكام المادة (63) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017	3
مخالفة معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة العاملة في السوق.	2
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص التخلص من العقارات المملوكة من قبل الشركة	1
مخالفة التعميم الصادر عن الهيئة فيما يخص عدم التحقق من صحة ودقه المعلومات التي يتم تزويد الهيئة بها في ملف الملاءة المالية الإلكتروني.	1
مخالفة أسس وإجراءات التعامل مع شكاوى عملاء شركات الخدمات المالية المرخصة لممارسة أعمال الوسيط المالي فيما يخص عدم قيامهم بتضمين مستند منفصل في الاتفاقية الموقعة مع العملاء يضمن حقهم بالتقدم بأي شكوى تتعلق بالخدمات المقدمة لهم	6

3. البورصات الأجنبية:

في ظل صدور قانون تنظيم التعامل بالبورصات الاجنبية رقم (1) لسنة 2017. والذي حصر بالبنوك وبشركات الخدمات المالية ممارسة نشاط التعامل بالبورصات الاجنبية أو التوسط فيها لصالح الغير، فقد أناط القانون بهيئة الأوراق المالية إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ضمن اختصاصها، حيث يهدف القانون لحماية المستثمرين وتنظيم التعاملات في البورصات الأجنبية من خلال جهات مرخصة ومؤهلة لذلك.

ومن الجدير بالذكر، فإنه لم يتم منح أية تراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية خلال عام 2025 وذلك لصدور قرار مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/9/8 المتضمن ما يلي:

أولاً: تعليق النظر في طلبات تأسيس شركات خدمات مالية جديدة حتى إشعار آخر.

ثانياً: تعليق منح الترخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية للتعامل في البورصات الأجنبية حتى إشعار آخر.

التراخيص في البورصات الأجنبية:

ومع نهايات العام 2025 قرر مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/12/17 وبموجب قراره رقم (2025/435) إعادة فتح باب الترخيص لشركات الخدمات المالية القائمة والمرخصة لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الاجنبية للحصول على تراخيص اضافية باستثناء رخصة الوسيط المعرف وحسب الأصول، مع الإبقاء على ما تبقى من التعليق وكما ورد في قرار مجلس المفوضين بتاريخ 2020/9/8 المشار اليه أعلاه .

كما قرر مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/12/17 وبموجب قراره رقم (2025/431) فرض كفالة إضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل كوسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs) بقيمة (500,000) خمسمائة ألف دينار، بحيث يصبح مجموع الكفالات المقدمة مقابل هذا الترخيص مليون دينار كحدٍ أدنى.

وخلال العام 2025 تم إلغاء رخصتين لشركتين قائمتين بناء على طلبهما لممارسة أعمال الخدمات المالية التالية في البورصات الاجنبية وعلى النحو التالي:

جدول رقم (16): التراخيص الملغاة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025*

اسم الشركة	الترخيص الملغي	تاريخ قرار المجلس
رم للوساطة المالية	الوسيط المالي لحساب الغير	2025/7/15
الامل للاستثمارات المالية	الوسيط المعرف	2025/12/29

*تم إلغاء الترخيص بناء على طلب الشركة

الاعتمادات في البورصات الأجنبية

وافقت الهيئة خلال عام 2025 على منح عشر أشخاص طبيعيين، إحدى عشر اعتمادًا جديدًا لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (17): الاعتمادات الممنوحة لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية خلال العام 2025

نوع الإعتماد	العدد
الوسيط المالي	8
المستشار المالي	1
مدير الاستثمار	2
الإجمالي	**11**

4- الأصول الافتراضية:

انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية الداعية إلى تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد القائم على التكنولوجيا والابتكار، وبما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي وأولويات الاقتصاد الرقمي في المملكة، تولّت الهيئة ملف الأصول الافتراضية بوصفه أحد الملفات التي تستلزم بناء إطار وطني واضح يوازن بين تمكين الابتكار واستقطاب الأنشطة النوعية من جهة، وتعزيز التنظيم والرقابة ووضوح المسؤوليات من جهة أخرى. وقد انطلق توجه الهيئة في هذا المجال من إدراك أهمية إدارة هذا القطاع ضمن بيئة منظمة تحدّ من الممارسات غير الخاضعة للرقابة، وترفع مستوى الثقة لدى المتعاملين، وتعزّز جاهزية السوق للتطورات التقنية والمالية المتسارعة.

وقد شهد عام 2025 صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14)، الذي شكّل الخطوة التشريعية الأولى نحو تأسيس إطار وطني منظم لهذا القطاع. حيث وضع تعريفاً واضحاً للأصول الافتراضية وأنشطة مزوّدي خدماتها لصالح الغير، وحدّد القاعدة العامة التي تحكم التعامل معها داخل المملكة، بما يرسّخ مبدأ تقديم خدمات الأصول الافتراضية للجمهور ضمن إطار مؤسسي مرخّص وخاضع للإشراف. كما أسهم في تحديد نطاق الممارسة داخل المملكة، ووضع أساس تشريعي واضح للقطاع والمتعاملين فيه، وفتح المجال أمام تنظيم السوق بصورة سليمة.

كما أكد القانون أن الهيئة هي الجهة المختصة بتنظيم وترخيص أنشطة مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية ضمن نطاق استخدامها لغايات الاستثمار، وبما يضمن وحدة المرجعية الرقابية للقطاع. وتبرز أهمية هذا التنظيم المؤسسي في توفير نقطة اتصال واضحة، وتعزيز اتساق المتطلبات الرقابية، ورفع كفاءة الإشراف، ودعم قدرة الهيئة على تطوير أدوات رقابية تتناسب مع طبيعة هذا النشاط الرقمي، سواء من حيث المتطلبات التنظيمية أو متابعة الامتثال أو التعامل مع المخاطر المرتبطة بالنشاط.

وانطلاقاً من المتطلبات الواردة في القانون، تم إعداد نظام ترخيص مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية رقم (94) لسنة 2025 باعتباره الإطار التنفيذي الذي يحدّد الأسس العامة لتنظيم الترخيص ومتطلبات الدخول إلى السوق. كما يحدّد المسار الذي سيتم من خلاله استقبال طلبات الترخيص، ويبيّن الشروط والإجراءات والمتطلبات الأساسية التي تُبنى عليها ممارسة الأنشطة ضمن بيئة مرخصة. ويعكس ذلك نهجاً تدريجياً في بناء المنظومة التنظيمية يبدأ بالقاعدة التشريعية، ثم بالإطار التنفيذي، تمهيداً لاستكمال التفاصيل التشغيلية والفنية عبر التعليمات ذات العلاقة.

وقد انطلق البناء التنظيمي للأصول الافتراضية من منهجية تقوم على تمييز الأنشطة بحسب طبيعتها، بما يتيح ربط كل نشاط بمتطلبات مناسبة عند التطبيق، ويعزز وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل السوق. ويخدم هذا النهج هدفين عمليين هما: تمكين القطاع من فهم نطاق النشاط ومتطلباته بصورة دقيقة، وتمكين الهيئة من التركيز على المخاطر الفعلية لكل نشاط ومواءمة أدوات الإشراف تبعاً لها. وهو ما يمثّل مدخلاً ضرورياً لتأسيس سوق منظم قادر على النمو ضمن ضوابط واضحة، وبما يقلل التداخل بين الأدوار ويعزز الحوكمة.

ونظراً للطبيعة الرقمية والعابرة للحدود للأصول الافتراضية، برزت أهمية ربط مسار التنظيم بمتطلبات الامتثال وإدارة المخاطر، لضمان أن تطور هذا القطاع يتم ضمن بيئة تدعم سلامة التعاملات وموثوقيتها. وفي هذا الإطار، يرتكز التنظيم على تعزيز تطبيق نهج قائم على المخاطر لدى مزوّدي الخدمات عند بدء الترخيص، بما يشمل العناية الواجبة بالعملاء، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر التشغيلية والتقنية، وبما ينسجم مع المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويعزز ثقة الشركاء والمتعاملين محلياً ودولياً.
وبعد استكمال القاعدة التشريعية والإطار التنفيذي، تتجه الهيئة إلى وضع المتطلبات التفصيلية اللازمة للتطبيق العملي المنظم، من خلال إعداد التعليمات المرتبطة التي ستوضح بصورة أدق المتطلبات التشغيلية والسلوكية والفنية لكل نشاط، وبما يدعم جاهزية القطاع للالتزام، ويؤسس لبيئة سوقية مرخصة وشفافة وقابلة للنمو وفق ضوابط واضحة. حيث أن من المتوقع صدور هذه التعليمات خلال الربع الأول من العام 2026.

5- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت الهيئة خلال عام 2025 باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف حماية سوق رأس المال الأردني من المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم، وذلك على النحو التالي:

1- بتاريخ 2025/1/8 تم تعميم إشعار على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بخصوص التطبيق الإلكتروني الخاص باللجنة الفنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
2- بتاريخ 2025/7/24، تم تسمية ممثلي عن الهيئة للمشاركة في فرق العمل الوطنية المشكَّلة لغايات إعداد تقرير التقييم الوطني للمخاطر وذلك بموجب كتابّي وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئاسة الوزراء، والمتعلقة بـ:
   - فريق نقاط الضعف الوطنية
   - فريق تقييم التهديدات الوطنية
3- خلال الفترة من 2025/3/1 ولغاية 2025/8/1 نفذت الهيئة تفتيش ميداني على ثلاث شركات خاضعة لرقابتها.
4- بتاريخ 2025/10/5 تم تعميم قرار اللجنة الفنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن على الجهات الخاضعة، والمتضمن تحديث القائمة الوطنية.
5- بتاريخ 2025/10/16، قامت الهيئة وبالتعاون مع الفريق المشكَّل من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بإعداد مسودة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح الخاصة بمزوّدي خدمات الأصول الافتراضية.(VASPs)
6- بتاريخ 2025/11/11 ، قدّمت الهيئة محاضرة متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن برنامج المحاضرات الذي تنظمه إدارة البحث الجنائي/ مركز تدريب الإدارة، بالإضافة إلى تقديم عدة محاضرات متخصصة في مقر إدارة البحث الجنائي.
7- بتاريخ 2025/12/21 ، تم تعميم طلب تزويد الهيئة بـ تقرير مدقق الحسابات المستقل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2025 على جميع الجهات الخاضعة.
8- بتاريخ 2025/12/28 تم تعميم طلب تزويد الهيئة بنموذج تقييم المخاطر المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2025 على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

الرقابة على سوق رأس المال

أولاً: الرقابة على التداول

عزّزت الهيئة خلال عام 2025 جهودها الرقابية للحد من المخاطر في السوق المالي، ولا سيما تلك المرتبطة بتداولات الأوراق المالية، وذلك حمايةً للمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة. وتستند الهيئة في أعمالها الرقابية إلى مجموعة من البرامج والأنظمة الإلكترونية الداعمة، والتي تسهم في تحقيق أهداف الرقابة وفق المحاور التالية:

- الرقابة الحثيثة على جلسات التداول اليومية للتأكد من سلامة العمليات وامتثالها لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وذلك من خلال التحليل الفني والدراسات المتخصصة التي تُجرى بخبرات موظفي الهيئة وباستخدام أنظمة الرقابة على التداول. وفي حال رصد أي تداولات مشبوهة قد تشكّل مخالفة، يتم إعداد الدراسات اللازمة ورفعها إلى مجلس المفوضين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- متابعة التغيرات في أسعار الأوراق المالية للشركات المتداولة في جميع الأسواق الخاضعة لرقابة الهيئة، ودراسة أسباب أي نشاط غير طبيعي على الأسعار، سواء من حيث الإفصاحات والمعلومات الجوهرية الواردة من المصدرين أو من حيث أنماط تداول المستثمرين والوسطاء. وفي الحالات التي لا يَصدر فيها ما يبرّر التغير السعري (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، يتم مخاطبة المصدر خطياً لطلب أي معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء ذلك، ونشرها تحقيقاً لمبدأي الشفافية والعدالة.
- التواصل مع الوسطاء للإجابة عن استفساراتهم وتوجيههم لتجنب السلوكيات المخالفة عند إصدار أوامر التداول أو تنفيذها، وتنبيههم عند رصد أي ممارسات قد تؤدي إلى مخالفة، وكذلك التواصل مع المستثمرين لتوعيتهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل السوق.
- تتبع تداولات المطلعين من أعضاء مجالس الإدارة وممثليهم والإدارة العليا والأطراف المرتبطة بهم، للتحقق من عدم ارتكاب أي مخالفات، ولا سيما التداول بناءً على معلومات داخلية محظورة.
- إجراء التحقيقات مع الجهات المخالفة من مستثمرين ووسطاء، بشكليها الخطي والاستدعاء الشخصي، وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات التحقيق.
- دراسة الشكاوى المتعلقة بالتداولات والواردة من المستثمرين والوسطاء وشركات المساهمة العامة، واتخاذ جميع الإجراءات الفنية والتحقيقية اللازمة لمعالجتها.
- إعداد الدراسات على الشركات المتداولة بالاستناد إلى تداولاتها التاريخية، والأشخاص المتداولين عليها، وبشكل خاص أعضاء مجلس الإدارة وكبار المالكين، إضافة إلى تحليل أسعار أسهمها التاريخية وطبيعة نشاطها وأبرز مؤشراتها المالية.
- متابعة معاملات المستثمرين المتعلقة بالحصول على الجنسية بالتعاون مع وزارة الاستثمار، والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة من قبل مديري الاستثمار وتطبيقهم للمتطلبات اللازمة، وقد تم إنجاز 15 معاملة خلال العام.
- إعداد تقارير التداول اليومية التي تعرض ملخصاً شاملاً لحركة التداول، متضمّنة أحجام التداول والتغيرات السعرية والرقم القياسي، والشركات الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً وحجماً وتذبذباً، بالإضافة

إلى تفاصيل الصفقات الكبيرة وحركة كبار المساهمين بيعاً وشراءً، مع مقارنتها بنتائج الأيام السابقة.

كما اصدرت الهيئة خلال عام 2025 العديد من المبادرات التي كان لها تأثيرًا ايجابيًا من حيث ضخ السيولة في السوق وزيادة حجم التداول وتعزيز جاذبية السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين وخاصة الاجانب منهم، نذكر عدد منها:

1. اعادة هيكلة عمولات التداول التي يتقاضاها الوسيط
2. تمديد ساعات جلسة التداول المستمر

ونتيجة لعمليات المراقبة على التداول، اتخذت الهيئة خلال عام 2025 عددا من التدابير بحق كل من شركات الوساطة والمتعاملين والشركات المساهمة العامة، على النحو التالي:

جدول رقم (18): الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها نتيجة المراقبة على التداول لعام 2025

طبيعة الإجراء المتخذ	العدد	الجهة المعنية بالإجراء
إشعارات سماع أقوال	12	تسعة إشعارات لمتعاملين وثلاثة لشركات وساطة
استفسار للشركات نظراً لحدوث تغير ملحوظ في أسعار أسهمها	32	شركات مساهمة عامة
المخالفات	11	ثمانية متعاملين وثلاث شركات وساطة مالية

ثانياً: الرقابة على مؤسسات السوق

أ- شركة بورصة عمان

تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ شركة بورصة عمان لأعمالها وفقًا لقانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والإشراف على أعضائها والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة البورصة والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما يتم النظر بقرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم والمتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية وإقرار أو إيقاف أي منها وفق القانون.

نفذت بورصة عمان خلال عام 2025 العديد من المشاريع الحيوية الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير الأطر التشريعية والفنية وتعزيز التحول الرقمي في البورصة وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، بما يعزز المناخ الاستثماري في سوق رأس المال الوطني ويزيد من جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن أهم ما تم تنفيذه: تعديل تعليمات إدراج الأوراق المالية وتعليمات سوق الأوراق المالية غير المدرجة، وإعادة نشر بيانات تداول السندات الحكومية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، وتنظيم عدد من الورش التدريبية المتخصصة للشركات المدرجة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ، بالإضافة الى إطلاق الإطار التنظيمي والإرشادي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي.

أداء البورصة خلال عام 2025

اختتمت بورصة عمّان عام 2025 بأداء قياسي مكّنها من التقدّم إلى مصافّ أفضل الأسواق العالمية، إذ حلّت في المركز الأول عربياً، والمركز الثالث عشر عالمياً من حيث ارتفاع المؤشر وفقاً لتقرير وكالة بلومبرغ. وقد جاء هذا الأداء نتيجة مسار إيجابي تصاعدي بدأ منذ نهاية عام 2024، وانعكس بوضوح على عدد من المؤشرات الرئيسية.

فقد سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المرجّح بالأسهم الحرة (ASEGI) ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 3611.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنة مع 2488.8 نقطة في نهاية عام 2024، أي بارتفاع نسبته 45.1%، وهو أعلى مستوى يصل إليه المؤشر منذ عام 2007.

كما ارتفع مؤشر ASE20 ليبلغ 1978.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقابل 1344 نقطة في نهاية عام 2024، محققاً نمواً بنسبة 47.2%. وفي السياق ذاته، سجّل مؤشر العائد الكلي (ASETR) -الذي يقيس التغير في أسعار أسهم شركات عينة المؤشر مضافاً إليها التوزيعات النقدية بافتراض إعادة استثمارها- ارتفاعاً ليصل إلى 2602.1 نقطة مقارنة مع 1641.5 نقطة في نهاية عام 2024، أي بنسبة نمو بلغت 58.5%.

شكل رقم (5): الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة ASEGI للأعوام 2015- 2025

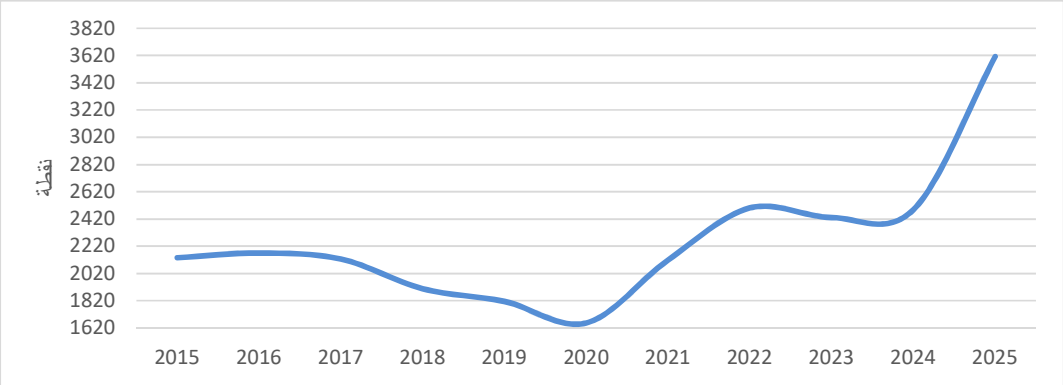

أما فيما يتعلق بحجم التداول، فقد شهد العام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى حوالي 2.2 مليار دينار، مقارنة مع ما يقارب 1.2 مليار دينار في عام 2024، أي بزيادة نسبتها 80.6%. كما بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2025 نحو 1.1 مليار سهم نُفذت من خلال حوالي 747 ألف عقد، مقابل 913.2 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2024 عبر ما يقارب 543 ألف عقد.

شكل رقم (6): أحجام التداول للأعوام 2021-2025

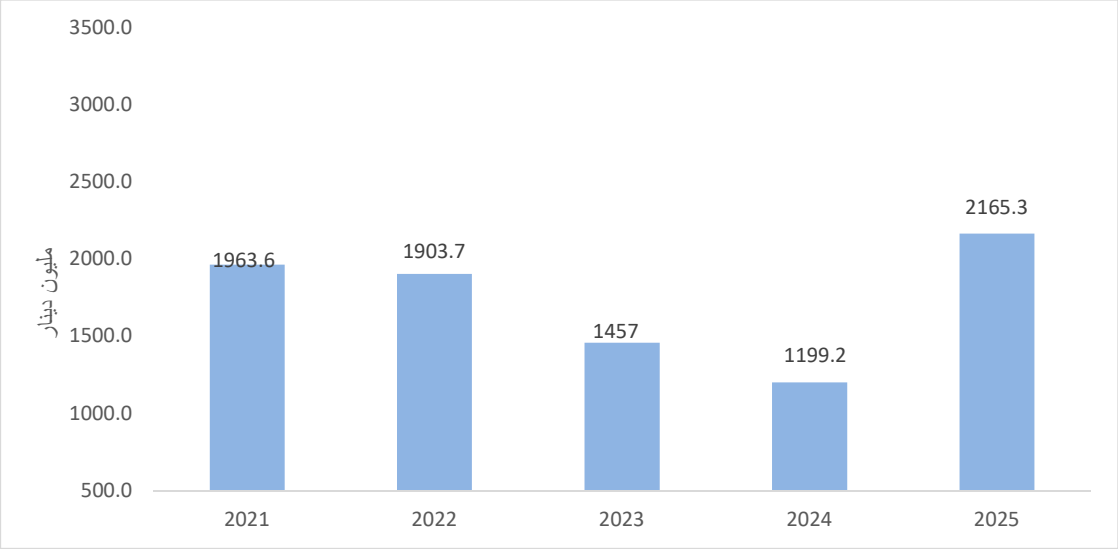

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمّان لتصل إلى نحو 26.5 مليار دينار، مُسجّلة أعلى قيمة إغلاق سنوية منذ عام 2007، وبنسبة نمو بلغت 50.1% مقارنة بالقيمة السوقية في نهاية عام 2024. ويُشار إلى أن هذه النسبة تُعدّ أعلى معدل نمو سنوي في القيمة السوقية منذ عام 2005.

شكل رقم (7): القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان للأعوام 2021- 2025

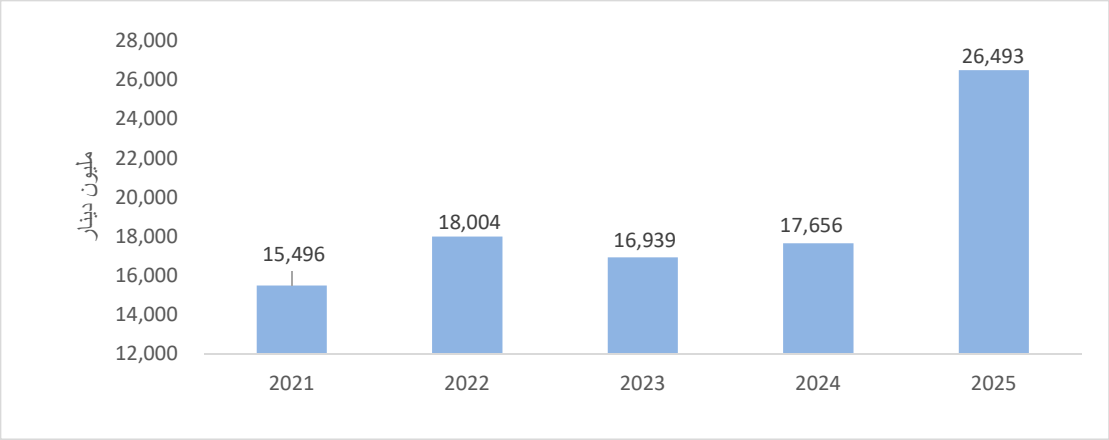

أما بالنسبة لعدد الشركات المدرجة، فقد بلغ عدد الشركات 162 شركة في نهاية العام الحالي. كما بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمّان 46.5% مقارنة مع 47.1% في نهاية العام السابق.

سوق الاوراق المالية غير المدرجة

بلغ عدد الأسـهم المتداولة في هذا السـوق خلال عام 2025 ما مجموعه 157,831,600 سـهماً، بقيمة بلغت 52,802,972 دينارًا، نُفذت من خلال 88,300 عقدًا على أسهم 52 شركة غير مدرجة .
كما تم تنفيذ خمس صـفقات تداول على أسـهم خمس شـركات بعدد 36,705,996 سـهماً وبحجم 29,890,776 دينارًا.

ب- مركز إيداع الاوراق المالية

يعمل مركز إيداع الأوراق المالية على تسجيل الأوراق المالية وإيداعها وحفظها ونقل ملكيتها، إضافة إلى تنفيذ عمليات التقاص والتسوية الخاصة بها. وتتابع الهيئة قيام المركز بمهامه وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، بما في ذلك التأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارته والإدارة التنفيذية فيه لصلاحياتهم وفقاً للقانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. كما يقوم مجلس مفوضي الهيئة بالنظر بشكل دوري ومنتظم في القرارات الصادرة عن مجلس إدارة المركز ذات الصلة بالتعامل بالأوراق المالية، واتخاذ قرار إقرارها أو إيقافها وفقاً لأحكام القانون.
هذا وقد واصـل المركز خلال عام 2025 تنفيذ برامجه ومشـاريعه الاسـتراتيجية المدرجة ضـمن خطته للأعوام (2024-2026)، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي. بالاضافة الى استكماله لعدد من المشاريع المرتبطة بمهامه الرئيسية ضمن إطار تنفيذ خارطة الطريق المعدّة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد تركزت أبرز إنجازات المركز خلال العام على المحاور التالية: تحديث أجهزة وأنظمة الجدار الناري (Firewall) بما يعزز حماية الأنظمة والبيانات، وتسوية أثمان أسْناد القرض، ومشروع الربط الإلكتروني مع سوق أبوظبي للأوراق المالية.

قام مركز إيداع الأوراق المالية خلال عام 2025 بتسجيل 57 ورقة مالية جديدة، بقيمة إجمالية بلغت 6.75 مليار دينار أردني، توزعت على النحو الآتي:

- واحد وثلاثون سند خزينة بالدينار الأردني
- تسعة سندات خزينة بالدولار الأمريكي
- ستة أذونات خزينة بالدينار الأردني
- ستة إسناد قرض شركات بالدينار الأردني
- ثلاثة سندات مؤسسات حكومية
- أذن خزينة واحد لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
- صك واحد من صكوك إسلامية بالدولار الأمريكي

كما قام المركز بإطفاء 57 ورقة مالية بقيمة إجمالية بلغت 4.8 مليار دينار أردني، وذلك وفق الآتي:

- عشرون سند خزينة بالدينار الأردني
- اربعة سندات خزينة بالدولار الأمريكي
- خمسة أذونات خزينة بالدينار الأردني
- خمسة أذونات خزينة بالدولار الأمريكي
- إسناد قرض شركات واحد بالدولار الأمريكي
- سبعة عشر إسناد قرض شركات بالدينار الأردني
- سندات اثنان من لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
- اذن خزينة واحد لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
- صكان اثنان من الصكوك الإسلامية بالدينار الأردني

وقد عمل مركز الإيداع خلال عام 2025 بإجراء التغييرات اللازمة على الأوراق المالية المسجلة لديه وتحديث سجلات المساهمين نتيجة للإجراءات المختلفة التي اتخذتها الشركات المصدرة. وفي هذا السياق، عمل المركز على تسجيل أسهم الزيادة لـ 20 شركة مساهمة عامة وبما مجموعه نحو 313 مليون سهم، بما في ذلك أسهم الزيادة على رأسمال بنك الاتحاد الناتجة عن مبادلة أسهم الزيادة بتملك البنك لجميع الأسهم المكوّنة لرأسمال البنك الاستثماري الأردني.

وقد تم تخفيض رؤوس أموال 11 شركة مساهمة عامة بما يقارب 90 مليون سهم. وبلغ عدد الأوراق المالية المصدرة نحو 7.75 مليار ورقة مالية، بقيمة إجمالية بلغت 30 مليار دينار أردني. كما بلغ عدد الأوراق المالية المسجّلة والمحفوظة في قيود وسجلات نظام المركز الإلكتروني (SCORPIO) حوالي 7.7 مليار ورقة مالية، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 29.9 مليار دينار أردني وذلك كما في نهاية عام 2025.

ويبين الجدول التالي تصنيف ملكية الأوراق المالية المسجلة لدى مركز الإيداع كما هي بنهاية عام 2025:

جدول رقم (19) : تصنيف ملكية الأوراق المالية حسب الجنسية لعام 2025

تصنيف الجنسية	الأوراق المالية		القيمة الإجمالية	
	عدد	%	المبلغ بالدينار	%
أردنيين	5,385,497,402	69.517	16,927,559,924.03	58.04
عرب	1,872,147,709	24.166	8,232,164,983.80	28.226
أجانب	489,337,032	6.316	4,005,627,957.12	13.734
الإجمالي	**7,746,982,143**	**100**	**29,165,352,864.95**	**100**

كما بلغت المبالغ المقبوضة والمدفوعة من خلال حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني خلال عام 2025 – والمرتبط مباشرة بحسابات الوسطاء أعضاء المركز لدى البنوك التجارية – ما مجموعه 999 مليون دينار أردني. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم التي تم نقل ملكيتها خلال العام نحو 2,140,954,960.84 دينار أردني.

بالاضافة الى ما سبق فقد عمل مركز الإيداع خلال عام 2025 بتنفيذ عمليات تحويل ونقل لملكية الأوراق المالية المستثناة من التداول، والتي شملت، التحويلات الارثية بعدد 17,254 عقدًا وبعدد 34,766,393 سهمًا وبقيمة اجمالية 79,772,171.07 دينارًا، والتحويلات العائلية بعدد 3,985 عقدًا وبعدد 12,489,889 سهمًا وبقيمة اجمالية 23,548,950.46 دينارًا، وعمليات التحويل للأوراق المالية غير المتداولة والتحويلات الأخرى بعدد 6,518 عقدًا و126,949,512 سهمًا وبقيمة إجمالية بلغت 243,027,086.28 دينارًا.

وفي إطار تنفيذ قيود الملكية قام المركز بتثبيت عدد من الحركات وشملت 118عملية رهن بعدد 164,809,604 ورقة مالية، وتم رفع رهن على 261 عملية وبعدد 167,982,393 ورقة مالية، بالاضافة الى إجراء 7,974 عملية حجز بعدد 125,931,954 ورقة مالية ورفع الحجز عن 6,611 عملية وبعدد 115,849.679 ورقة مالية، وتم تجميد 4 عمليات وبعدد 8,807,834 ورقة مالية ورفع التجميد عن 5 عمليات وبعدد 1,390,551 ورقة مالية.

كما عمل المركز خلال العام بتعريف ما مجموعه 37,431 مستثمراً، ليصبح اجمالي عدد المستثمرين الذين تم تعريفهم على قاعدة بيانات المركز كما في نهاية العام ما مجموعه 718,962 مستثمراً منهم 653,712 أردني الجنسية و57,628 عربي و7,622 أجنبي، كما بلغ عدد المستثمرين الجدد المشتركين بخدمة محفظتك الالكترونية 3,296 مستثمرًا، ليصبح العدد الإجمالي للمستثمرين المشتركين بالخدمة كما في نهاية العام 8,266 مستثمر.

اما فيما يتعلق بصندوق ضمان التسوية، فقد واصل المركز إدارته باعتباره الجهة المعنية بإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات التداول المنفذة من قبل الوسطاء وامناء الحفظ/ أعضاء الصندوق، وقد بلغت موجودات الصندوق كما في نهاية عام 2025، كما يلي:

جدول رقم (20): موجودات صندوق ضمان التسوية كما في نهاية عام 2025

مجموع الكفالات البنكية	5,938,000.00
مجموع المساهمات النقدية	2,965,000.00
مجموع الضمانات	**8,903,000.00**

تطوير أنظمة الهيئة الإلكترونية

استمراراً لنهج الارتقاء بأداء الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني، وبهدف تعزيز أداء العمل والبيئة التقنية الآمنة والمتطورة، فقد شهد العام 2025 البدء بتنفيذ المشاريع المعتمدة في خطة الهيئة، واستكمال وإنهاء العديد من المشاريع بنجاح حسب ما هو مدرج أدناه:

أولاً: مشروع تطوير الموقع الالكتروني الداخلي

بهدف مواكبة التطور التكنولوجي وتحسين ورفع كفاءة الخدمات الإلكترونية المقدمة لموظفي الهيئة وتطوير خدمات الكترونية جديدة، عملت الهيئة على تحديث وتطوير نسخة جديدة من موقع الإنترا الداخلي (INTRA EB4)، والذي يُعنى بتقديم خدمات الكترونية مؤتمته لموظفيها تشمل الإستعلام عن قسائم الراتب بشكل الكتروني ومتابعة الإجازات والمغادرات والإستفسار عن رصيد الاجازات من خلال النظام، والإطلاع على كافة التعاميم الصادرة عن الهيئة والجهات ذات العلاقة، والنشاطات الخاصة بأعمال الهيئة داخلياً بالإضافة الى ركن المعرفة الذي يحتوي على كافة المواد التدريبية والعلمية للدورات التدريبية والمهام العلمية التي يشارك بها موظفي الهيئة.

ثانياً: مشروع تفعيل خدمات الدفع الالكتروني

استمراراً لنهج التطوير المستمر على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة لجمهور المتعاملين في السوق المالي وبهدف توفير قنوات دفع الكترونية لتسهيل تسديد الرسوم المستحقة عليهم الكترونياً بشكل فوري بما يضمن السرعة والكفاءة العالية عملت مديرية تكنولوجيا المعلومات على ادراج خدمات الكترونية جديدة يتم تحصيلها من خلال تطبيق اي فواتيركم وذلك بالتعاون مع شركة مدفوعاتكم وهي الشركة المزودة لخدمات الدفع الإلكتروني (اي-فواتيركم) بالإضافة الى شركة طلال ابو غزالة، ومن الخدمات التي تم ادراجها خلال عام 2025:

- رسوم ادراج الاوراق المالية.
- رسوم الامتحانات الالكترونية.

ثالثاً: مشروع الربط مع المركز الوطني للأمن السيبراني للاستفادة من خدمات (SoC)

يهدف هذا المشروع للاستفادة من خدمات Security Operations Center (SoC) الخاص بالمركز الوطني للأمن السيبراني، والذي من مهامه رصد أي حادث أمني (Incident Detection) داخل الهيئة باستخدام أحدث الحلول الأمنية المتواجدة لديهم، ومن ثم إبلاغ الهيئة عنه مباشرة لاتخاذ الإجراء الأمني المناسب (Incident Response) لوقف ذلك الحادث الأمني أو احتوائه أو التخفيف من آثاره، حيث تم تحديث المشروع مع المركز واضافة NDR وهو نظام امني متقدم يراقب حركة البيانات داخل الشبكة.

رابعاً: مشروع تطوير نظام تتبع المعاملات وسير الإجراءات

بهدف الحفاظ على ديمومة وكفاءة عمل الأنظمة الإلكترونية العاملة داخل الهيئة، ولا سيما نظام الديوان الإلكتروني ونظام الإنترا الداخلي، قامت الهيئة بتوفير جهاز خادم (سيرفر) جديد بمواصفات أداء عالية، والعمل على نقل تلك الأنظمة من الخادم القديم إلى الخادم الجديد بما يضمن استمرارية عملها بكفاءة وموثوقية.

كما عملت الهيئة على إصدار نسخة جديدة من الأنظمة بصورة تتيح تقديم خدمات إلكترونية تفاعلية لموظفيها ، وبما يسهم في أتمتة الإجراءات الداخلية وتقليل الاعتماد على الورق، إضافة إلى اختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات وتحسين جودة العمليات التشغيلية.

سادساً: مشروع تحديث المقسم الهاتفي للهيئة

يهدف المشروع إلى تحديث المقسم الهاتفي للهيئة وتحويله إلى مقسم إلكتروني يعمل بتقنية (VOIP)، وذلك للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات، بما في ذلك تحويل المكالمات وتسجيلها وتفعيل أنظمة الرد الآلي. وقد تم في هذا الإطار تركيب أجهزة الهواتف لموظفي الهيئة وربطها بالمقسم الجديد لضمان تحسين جودة الاتصال ورفع كفاءة الخدمات المقدّمة.

سابعاً: مشروع تحديث نظام البيانات والمعلومات الإلكتروني

يهدف المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة خاصة بأذونات الخزينة وسندات الخزينة ضمن نظام الهيئة الإلكتروني، تتضمن تطوير شاشات إدخال واستعلام، إضافة إلى إعداد تقارير متخصصة تخدم أغراض التحليل المالي ودراسة أوضاع السوق المالي الأردني.

وفي هذا الإطار، تم ربط نظام الـXBRL مع نظام البيانات، بحيث يتم **سحب بيانات أذونات وسندات الخزينة بشكل آلي من نظام XBRL إلى نظام البيانات، وربطها كذلك بنظام رسوم الإدراج وأنظمة الدفع الإلكتروني**، بما يسهم في تعزيز دقة البيانات، وتسريع إجراءات العمل، وتوفير قاعدة معلومات تحليلية داعمة لاتخاذ القرار.

المشاريع المستقبلية للعام 2026

1- مشروع بناء الموقع الاحتياطي المساند لخدمات الهيئة DR Site.
2- مشروع تطوير الموقع الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية.
3- استكمال مشروع شراء نظام إلكتروني للرقابة على التداول.
4- مشروع شراء نظام الكتروني للرقابة على البورصات الاجنبية.
5- مشروع شراء نظام الكتروني للرقابة على الاصول الافتراضية .
6- مشروع تحديث انظمة حماية الشبكة.
7- تحديث البنية التحتية و التقنية من خلال شراء اجهزة حاسوب و الآت طابعة.

إحصائية زوار الموقع الإلكتروني للهيئة:

بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني للهيئة بحدود 94 ألف زائر لسنة 2025 ومن مختلف البلدان العربية والأجنبية، حيث بلغ متوسط وقت التصفح دقيقتان واربع ثواني وقد تركز تصفح زوار الموقع على الأخبار والإفصاحات بالإضافة الى الشركات المساهمة العامة وشركات الخدمات المالية .

التواصل المحلي والعربي والدولي

اولت الهيئة اهتمام مطلق لتعزيز التعاون والتنسيق محلياً من خلال إبرامها لعدد من مذكرات التفاهم مع جهات محلية عدة في المجالات ذات العلاقة بسوق رأس المال من بينها: المركز الوطني للأمن السيبراني، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والجامعة الألمانية الأردنية، وجامعة الاميرة سمية للتكنولوجيا، وجمعية المحاسبين القانونيين، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، ومديرية الأمن العام، وقناة المملكة الاخبارية.

اما على الصعيد الدولي، فقد واصلت الهيئة خلال عام 2025 حرصها على توثيق علاقاتها مع الهيئات النظيرة من خلال تبادل المعلومات والخبرات بما يخدم أهدافها ويسهم في تعزيز مكانة سوق رأس المال الوطني والترويج له ويمكنها من الاطلاع على أحدث الممارسات والمعايير التنظيمية والرقابية والاستفادة من تجارب الهيئات والمؤسسات الدولية.

وفي هذا الإطار، شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات الدولية البارزة، من أهمها:

- المؤتمر السنوي الخمسون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، والمؤتمر العام لهيئة قطر للأسواق المالية في دولة قطر.
- المنتدى العربي الثالث لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في العصر الرقمي بعنوان "دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والنزاهة في السياسات العامة "في جمهورية مصر العربية.
- الاجتماع السنوي العشرون عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والرقابية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويوضح الجدول التالي أهم المشاركات واللقاءات على المستوى المحلي والعربي والدولي:

جدول رقم (21): مشاركات الهيئة في اللقاءات المحلية والعربية والدولية

الرقم	عنوان اللقاء	المكان	الفترة
.1	برنامج تعليم تنفيذي (الرقابة على الأسواق المالية)	عن بُعد	2025/6/23 /1-21
.2	برنامج تدريبي (الصكوك الإسلامية والتمويل الإسلامي: المعايير الشرعية والرقابة والحوكمة)	قطر	2025/2/20-18
.3	دورة تدريبية (Sustainable Growth and Climate Resilience: Islamic Green Finance in OIC Capital Markets)	عن بُعد	2025/2/26-25
.4	برنامج تدريبي (Environmental crimes with Money laundering)	عن بُعد	2025/4/3
.5	دورة تدريبية (أساسيات معايير مجموعة العمل المالي)	قطر	2025/4/17-13
.6	جلسة حوارية حول الابتكار والتكنولوجيا المالية والامن السيبراني وزيارة مركز دبي المالي العالمي ومهرجان دبي للذكاء الاصطناعي	دبي	2025/4/24-22
.7	الاجتماع السنوي الخمسين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والمؤتمر العام لهيئة قطر للأسواق المالية	قطر	2025/5/15-12
.8	برنامج تدريبي (Cloud Security and Data Protection in Financial Services)	عن بُعد	2025/5/15
.9	دورة تدريبية (كيفية انشاء محافظ الاستثمار الأخضر والمستدام)	عن بُعد	2025/6/5-2
.10	دورة تدريبية (تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية)	عن بُعد	2025/6/5-2

الرقم	عنوان اللقاء	المكان	الفترة
.11	ورشة العمل الإقليمية (خرائط طريق اعتماد تقارير الاستدامة)	الرباط	2025/6/5-4
.12	ورشة عمل حول (الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية)	ستراسبوغ	2025/6/12-11
.13	المنتدى الأول للمالية العامة (إدارة الدين في عالم متغير: استراتيجيات مستدامة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية)	إسطنبول	2025/6/19-18
.14	برنامج تدريبي (أخصائي معتمد للأصول المشفرة الرقمية)	عمّان	2025/8/28-24
.15	دورة تدريبية (تطوير أسواق المال العربية)	عن بُعد	2025/9/18-15
.16	دورة تدريبية (اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاءة)	الكويت	2025/10/23-19
.17	المنتدى العربي الثالث لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في العصر الرقمي حول "دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والنزاهة في السياسات العامة	القاهرة	2025/10/23-22
.18	فعالية (Chainlysis Nodes USE 2025)	دبي	2025/11/20-19
.19	منتدى مكافحة الجرائم السيبرانية وتعزيز الحوكمة 2025	عمّان	2025/11/25-24
.20	المؤتمر السنوي العشرين حول القضايا المصرفية وتداول الأوراق المالية	بازل	2025/11/26-25
.21	الاجتماع السنوي العشرين عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والرقابية	أبو ظبي	2025/12/11-10

جهود الاتصال والإعلام والتوعية خلال العام

قامت هيئة الأوراق المالية، في إطار جهودها الإعلامية والتوعوية، بالترويج للقرارات الصادرة عن الحكومة والهيئة، من خلال إجراء مقابلات مع محطات تلفزيونية وإذاعية، والمشاركة في الندوات وورش العمل التي نُظّمت لهذه الغاية، إضافةً إلى إصدار البيانات الصحفية ونشرها عبر مختلف وسائل الإعلام، والموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ومنصّاتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد حظيت هذه الجهود بتغطية إعلامية واسعة خلال عام 2025، كان من أبرزها ما يلي:

- حديث عطوفة رئيس الهيئة، السيد عماد أبو حلتم، لقناة المملكة حول الأرقام القياسية التي سجلها مؤشر بورصة عمّان، نتيجةً للقرارات الحكومية المتخذة، والمتمثلة بتخفيض العمولات المفروضة على الوسطاء الماليين، ورفع ساعات التداول في سوق عمّان المالي بساعة إضافية، بما يتيح فرصاً أوسع للمتداولين والمستثمرين من خارج المملكة، إضافةً إلى إعفاء أرباح صناديق الاستثمار المشترك من ضريبة الدخل.

- نشر أخبار وتحذيرات عبر وسائل الإعلام المختلفة للتنبيه إلى تطور وازدياد النشاطات الاحتيالية، والتحذير من الانسياق وراء الوعود الوهمية والأرباح غير الواقعية.

- مشاركة عطوفة رئيس الهيئة متحدثاً في مؤتمر ومعرض C8 للتقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني 2025، والذي عُقد في منطقة البحر الميت، حيث تم التأكيد على أن الأمن السيبراني يشكّل عاملاً حاسماً في تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر المرتبطة بالأصول المشفّرة، في ظل التحول المتسارع نحو العصر الرقمي وتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوكشين وإدارة البيانات المتقدمة.

- مشاركة عطوفة رئيس الهيئة في منتدى "الحد من الجرائم الإلكترونية والحوكمة السيبرانية"، الذي نظمته الجمعية العلمية الملكية تحت عنوان "الأصول المشفّرة: موازنة الفرص مقابل المخاطر بالأمن السيبراني - نظرة مستقبلية للأردن"، حيث تم التأكيد على أن رؤية الهيئة في مواجهة تحديات الأمن السيبراني ترتكز على تعزيز الابتكار والشفافية، وتوفير بيئة آمنة لتداول الأصول المشفّرة، وبناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة.

- عقد ورشة عمل تثقيفية بالتعاون مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بعنوان "تكنولوجيا البلوكشين والأصول الافتراضية"، والتي جاءت في إطار دخول الهيئة مرحلة جديدة من التشريعات التي أقرّتها المملكة في مجالات الرقمنة والتداول في الأصول الافتراضية، إضافةً إلى التداول في البورصات المحلية والأجنبية.

- المشاركة في منتدى التواصل الحكومي، والذي تم بثه عبر عدد من محطات التلفزة، حيث جرى استعراض ملامح التوجه المستقبلي للهيئة بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، من خلال ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في: تطوير سوق رأس المال المحلي، وتنظيم التداول في البورصات الأجنبية، والتعامل مع الأصول الافتراضية (Virtual Assets). كما تم توجيه مجموعة من النصائح للمستثمرين، أبرزها أهمية تنويع الاستثمارات، والتأكد من التعامل مع شركات مرخّصة، وعدم الانجرار وراء الأرباح الخيالية، وتجنّب بيع الأصول الحقيقية بغرض الاستثمار في الأوراق المالية، وعدم الخلط بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار في الأوراق المالية.

- إجراء مقابلات إعلامية مع عدد من القنوات والبرامج، من أبرزها: التلفزيون الأردني من خلال برنامج مسارات، وبرنامج الاقتصاد مع عصام، وبرنامج البث المباشر على الإذاعة الأردنية، إضافةً إلى تقارير

متلفزة لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ومقابلات مع قناة رؤيا، وقناة المملكة ضمن برنامج الأحد الاقتصادي، وكذلك برنامج على قناة CNBC عربية.

كما شارك أصحاب العطوفة أعضاء مجلس مفوضي الهيئة، في عدد من المؤتمرات وورش العمل الدولية التي عُقدت خارج المملكة، والمتعلقة بأسواق رأس المال.

وقد واصلت الهيئة خلال عام 2025 تنفيذ جملة من الأعمال والإجراءات والمهام المدرجة ضمن نطاق الاتصال والإعلام والتوعية، تعزيزًا لدورها في نشر الوعي الاستثماري وتوثيق التواصل مع الشركاء وضمان حضور إعلامي يعكس جهودها في ترسيخ بيئة استثمارية جاذبة وآمنة، وفي هذا الإطار، باشرت الهيئة تحديث الخطة الاستراتيجية للاتصال الداخلي والخارجي بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة ومشاريعها المختلفة، وبما يضمن تحقيق التغطية الإعلامية الملائمة والترويج الفاعل لبرامجها ومبادراتها. كما تولّت الهيئة إدارة وتنسيق وتغطية الفعاليات الرامية إلى تعزيز التواصل مع الشركاء، إلى جانب توقيع عدد من مذكرات التفاهم الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية.

وفي سياق متصل، عززت الهيئة العلاقات الإعلامية مع مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وحافظت على قنوات اتصال فعّالة مع ممثلي هذه الوسائل لضمان التعاون في النشر. وقد قامت الهيئة خلال العام بإعداد ونشر 55 خبراً في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى الترتيب لعقد عدد من اللقاءات الإعلامية ذات الصلة.

كما جرى تحديث وتغذية الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة وصفحاتها على شبكات التواصل الاجتماعي وقناتها الرسمية على تطبيق الواتساب بالأخبار والمواد الإعلامية. وتم نشر وتحديث المحتوى الإلكتروني بالتشريعات واجتماعات وقرارات مجلس المفوضين التي تضمنت قرارات تنظيمية وتشغيلية متعددة، إلى جانب نشر التعاميم والإعلانات ذات العلاقة، وبطاقات المعايدات والتهاني بالمناسبات الوطنية والدينية، بما يخدم الأهداف التشغيلية لخطة الاتصال.

أما في مجال التوعية، فقد شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات التي عُقدت عن بُعد ضمن الإعداد التحضيري لحملة أسبوع المستثمر العالمي (WIW 2025) بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وقد شاركت الهيئة من خلال دليل موحّد للمستثمر الذكي الذي أُعد ضمن فريق التوعية المشكّل من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بهدف رفع الوعي بمخاطر الاستثمار وأساسياته. بالاضافة الى إعداد ونشر التحذيرات المتعلقة بالتعامل مع شركات الخدمات المالية غير المرخصة.

وفي إطار الشراكات الإعلامية، أعدّت الهيئة ملفًا متكاملاً برسائل التوعية التي ستقوم قناة المملكة بإنتاج فيديوهات تغطي مضامينها، وذلك ضمن مذكرة التفاهم التي ساهمت الهيئة في إعداد بنودها والتنسيق لمراحل تنفيذها وتغطيتها إعلامياً. هذا بالإضافة الى إنتاج ومونتاج عدد من الفيديوهات ونشرها عبر الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لأغراض التوعية والتوثيق.

اما فيما يتعلق بتحسين الأداء الإعلامي وتعزيز الشفافية، تواصل الهيئة العمل على تحديث الموقع الإلكتروني من حيث التصميم والمحتوى، بما يعزز قدرات إدارة المحتوى ويرتقي بجودته.

اداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العربية والعالمية

شهدت البورصات العربية أرتفاعًا في مؤشراتها لعام 2025 مقارنة مع عام 2024 فيما عدا مؤشر السوق المالية السعودية الرئيسي الذي اغلق على انخفاض، وقد كان التغير في مؤشر بورصة عمان اعلاها ارتفاعًا، وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (22): أداء بورصة عمان مقارنة مع عدد من البورصات العربية

المؤشر	إغلاق 2024	إغلاق 2025	التغيير
مؤشر السوق المالية السعودية الرئيسي TASI	12,036.5	10,490.69	- %12.84
مؤشر بورصة قطر QSI	10,571.09	10,762.51	%1.81
مؤشر فوتسي سوق أبو ظبي العام FADGI	9,419	9,992.72	%6.09
مؤشر سوق دبي العام DFMGI	5,158.67	6,047.09	%17.22
مؤشر السوق العام لبورصة الكويت PR	7,362.54	9,498.31	%29.01
مؤشر البورصة المصرية EGX30	29,740.58	41,828.97	%40.65
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لبورصة عمان ASEGI	2,488.76	3,611.62	%45.12

شكل رقم (8): أداء بورصة عمان مقارنة مع عدد من البورصات العربية لسنة 2025

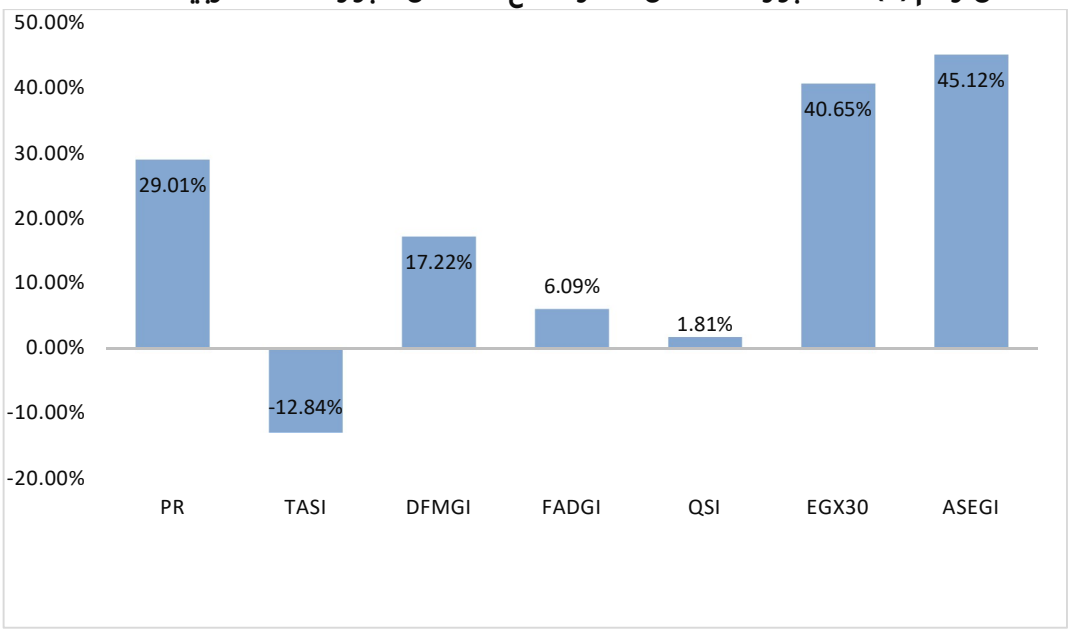

أما بالنسبة للبورصات العالمية الرئيسة أدناه، والتي بالرغم من ان التغير في جميع مؤشراتها كان ايجابيًا الا ان التغير في مؤشر بورصة عمان كان أعلاها وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (23): أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العالمية الرئيسة لسنة 2025

المؤشر	إغلاق 2024	إغلاق 2025	التغيير
Standard and Poor's 500 S&P 500	5,881.63	6,845.50	%16.39
Dow Jones Industrial Average DOW 30	42,544.22	48,063.29	%12.97
NASDAQ Composite NASDAQ	19,310.79	25,249.85	%30.76
Financial Times Stock Exchange 100 Index FTSE 100	8,173.02	9,931.38	%21.51
Deutscher Aktienindex DAX	19,909.14	24,490.41	%23.01
Nikkei Stock Average Nikkei 225	39,894.54	50,560	%26.73
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لبورصة عمان ASEGI	2,488.76	3,611.62	%45.12

شكل رقم (9): أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العالمية لسنة 2025

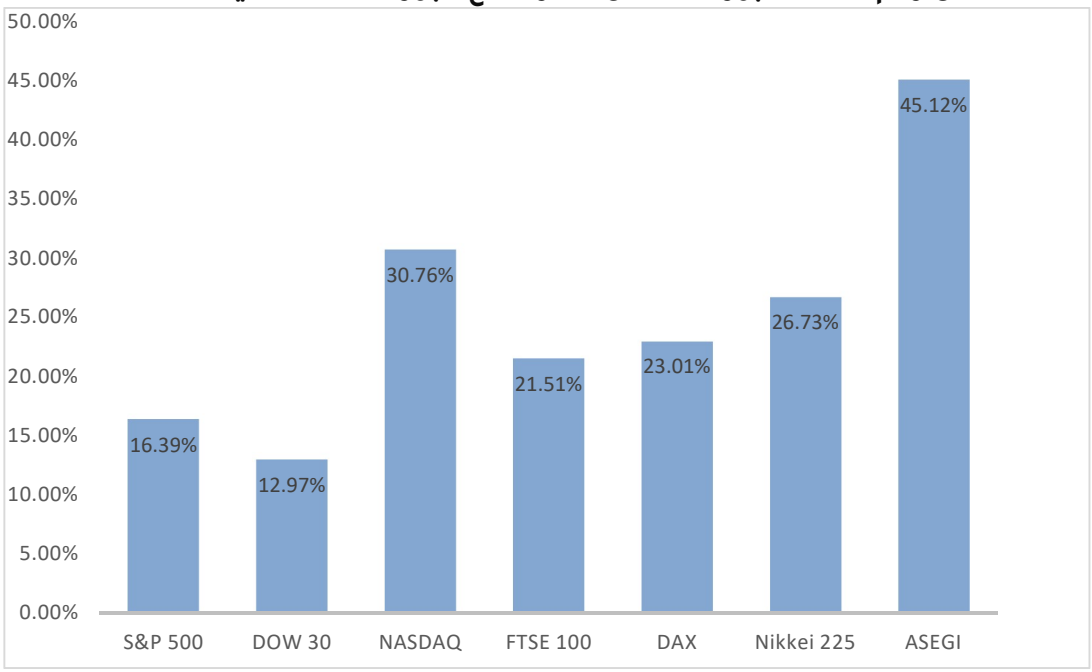

البيانات المالية السنوية المدققة

كما في 2025/12/31

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	١
قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٢
قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٣
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٤
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٥-١٩

١٠٥١٨١٠٣١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لهيئة الأوراق المالية (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري) والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

فقرة توكيدية

نود أن نلفت إنتباهكم إلى إيضاح رقم (١٠) حول القوائم المالية، فإنه من ضمن بند الممتلكات والمعدات يوجد أرض ومبنى كلفتها ٣,١٦٥,٥٥٠ دينار أردني تمثل حصة هيئة الأوراق المالية والبالغة ٤٧ % في ملكية مبنى مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة باسم هيئة الأورق المالية.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الهيئة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للهيئة.

TAG.GD Corporate House
46 Abdel Rahim Al-Waked St., Shmeisani
Tel: +962 6 5100 900
Fax: +962 6 5100 901
P.O.Box: 921100 Amman 11192, Jordan
tagi.com
tagco.amman@tagi.com

مبنى الإدارة العامة - طلال أبوغزاله العالمية الرقمية
46 شارع عبدالرحيم الواكد، الشميساني
هاتف: 900 5100 6 962+
فاكس: 901 5100 6 962+
ص.ب: 921100 عمان 11192، الأردن

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدّة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج عن مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الهيئة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الهيئة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

تحتفظ الهيئة بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس المفوضين بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)

عمّان في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥	٢٠٢٤
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية لدى البنوك	٣	١,٠٢٩,٠٦٧	٦١٨,١٢٦
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	٤	١٣,٦٥٢	٧,٢٠١
أرصدة مدينة أخرى	٥	٧,٦٨٠	١١,٨٧٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - الجزء المتداول	٦	٧,٩٨٠	٩,٥١٦
ذمم أطراف ذات علاقة مدينة	٧	٨٤,٢٢٤	٤٢,٣٠٣
مجموع الموجودات المتداولة		١,١٤٢,٦٠٣	٦٨٩,٠١٦
الموجودات غير المتداولة			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٦	١٠,٣٢٦	١٧,٤١٥
مشاريع قيد التنفيذ	٨	٢٣٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠
موجودات غير ملموسة	٩	٢	٦٠,٣٩٨
ممتلكات ومعدات	١٠	٦٨٥,٩٨٢	٨٤٢,٤٤٢
مجموع الموجودات غير المتداولة		٩٣١,٣١٠	١,١٥٥,٢٥٥
مجموع الموجودات		٢,٠٧٣,٩١٣	١,٨٤٤,٢٧١
المطلوبات والإحتياطيات			
المطلوبات المتداولة			
أرصدة دائنة أخرى	١١	٥٧٣,٩٠٠	٧٢٠,٣٦٠
مجموع المطلوبات		٥٧٣,٩٠٠	٧٢٠,٣٦٠
الاحتياطيات			
إحتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)		٨٤٠,٩٢٩	١,٨٩١,٩٥٩
الفائض المحتفظ به (العجز المتراكم)		٦٥٩,٠٨٤	(٧٦٨,٠٤٨)
مجموع الإحتياطيات		١,٥٠٠,٠١٣	١,١٢٣,٩١١
مجموع المطلوبات والإحتياطيات		٢,٠٧٣,٩١٣	١,٨٤٤,٢٧١

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	إيضاحات	٢٠٢٥	٢٠٢٤
الإيرادات		دينار أردني	دينار أردني
عمولات تداول	١٢	٢,٢٤٨,٢٨٤	١,٢٧٥,٩٠٩
رسوم ترخيص الشركات		٥٦٣,٦٧٥	٥٥٢,٧٥٠
رسوم تسجيل الأوراق المالية	١٣	٤٩٥,١٣٩	٣٧٧,١٩٩
رسوم إدراج الأوراق المالية	١٤	٣٣٦,٨٤٤	٣٤٥,٦٨١
غرامات مالية		١١٩,٩٦٠	١٨٧,٥٧٧
دعم من وزارة المالية		-	٢٣٦,٧٢٩
إيرادات أخرى بالصافي	١٥	٦,٨٨٩	١٣,١١٥
مجموع الايرادات		٣,٧٧٠,٧٩١	٢,٩٨٨,٩٦٠
المصروفات			
مصاريف إدارية وعمومية	١٦	(٢,٨٧٨,٦٠٣)	(٢,٨٢٥,٨٣٦)
خسائر إئتمانية متوقعة		(٢٣٣,١٠٤)	(٩٣١,١٧٢)
مجموع المصاريف		(٣,١١١,٧٠٧)	(٣,٧٥٧,٠٠٨)
الفائض (العجز)		٦٥٩,٠٨٤	(٧٦٨,٠٤٨)

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	إحتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)	(العجز المتراكم) الفائض المحتفظ به	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠٢٤	١,٨١٩,٩٩٩	١٤٨,٠١٢	١,٩٦٨,٠١١
إقفال الفائض المحتفظ به في إحتياطي الممتلكات والمعدات	١٤٨,٠١٢	(١٤٨,٠١٢)	-
المحول لوزارة المالية	(٧٦,٠٥٢)	-	(٧٦,٠٥٢)
العجز	-	(٧٦٨,٠٤٨)	(٧٦٨,٠٤٨)
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	١,٨٩١,٩٥٩	(٧٦٨,٠٤٨)	١,١٢٣,٩١١
إقفال الفائض المحتفظ به في إحتياطي الممتلكات والمعدات	(٧٦٨,٠٤٨)	٧٦٨,٠٤٨	-
المحول لوزارة المالية	(٢٨٢,٩٨٢)	-	(٢٨٢,٩٨٢)
الفائض	-	٦٥٩,٠٨٤	٦٥٩,٠٨٤
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	٨٤٠,٩٢٩	٦٥٩,٠٨٤	١,٥٠٠,٠١٣

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الفائض (العجز)	٦٥٩,٠٨٤	(٧٦٨,٠٤٨)
تعديلات لـ :		
خسائر إئتمانية متوقعة	٢٣٣,١٠٤	٩٣١,١٧٢
إطفاءات	٦٠,٣٩٦	٢٠,٦٨٠
إستهلاكات	١٦٤,٤٤٣	٢١٩,٩٦٢
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	(٤,٨٢١)	٧,٢٤٢
أرصدة مدينة أخرى	٢,٥٦٠	(٢,٨٩٣)
ذمم أطراف ذات علاقة مدينة	(٤١,٩٢١)	٧٢٤,٣٩١
أرصدة دائنة أخرى	(١٤٦,٤٦٠)	(١,٨٧٢,٦٣٣)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٩٢٦,٣٨٥	(٧٤٠,١٢٧)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(٢٢٤,٤٧٩)	(٩١٨,١٧٤)
شراء موجودات غير ملموسة	-	(٥٠,٧٢٣)
شراء ممتلكات ومعدات	(٧,٩٨٣)	(٢٩,٩٣٨)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(٢٣٢,٤٦٢)	(٩٩٨,٨٣٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المحول لوزارة المالية	(٢٨٢,٩٨٢)	-
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	(٢٨٢,٩٨٢)	-
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	٤١٠,٩٤١	(١,٧٣٨,٩٦٢)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٦١٨,١٢٦	٢,٣٥٧,٠٨٨
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	١,٠٢٩,٠٦٧	٦١٨,١٢٦
معلومات عن نشاط غير نقدي		
مشاريع قيد التنفيذ مكونة مقابل مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية	-	٢٣٥,٠٠٠
الجزء المحول لوزارة المالية والذي كان سلفة على وزارة المالية	-	٧٦,٠٥٢

هيئة الأوراق المالية
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسست الهيئة بتاريخ ١٥ أيار ١٩٩٧ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والذي تم إلغاؤه وحل محله قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، والذي تم إلغاؤه وحل محله قانون الأوراق المالية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧.
- تهدف الهيئة إلى:
  - حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
  - تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.
  - حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس مفوضي الهيئة بموجب قرارهم رقم ٢٠٢٦/٣٤ الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الجوهرية

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

– <u>الإطار العام لإعداد القوائم المالية</u>

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

– <u>أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية</u>

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

– <u>العملة الوظيفية وعملة العرض</u>

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقه التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، والأصول البيولوجية وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٣ معايير وتفسيرات أصدرت وأصبحت سارية المفعول

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).	عدم إمكانية التبادل.	١ كانون ثاني ٢٠٢٥.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ١٠,٩,٧,١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٧ .	تحسينات سنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	١ كانون الثاني ٢٠٢٦.
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) و (٩).	تعديلات متعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية.	١ كانون ثاني ٢٠٢٦.
تعديلات على لمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١).	الترجمة الى عملة عرض تضخمية	١ كانون ثاني ٢٠٢٧.
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٨).	العرض والافصاح للقوائم المالية الذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١).	١ كانون ثاني ٢٠٢٧ .
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩).	الإفصاح عن الشركات التابعة التي لا يوجد لها مسائلة عامة.	١ كانون ثاني٢٠٢٧.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨.	بيع أو مساهمة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك .	متاح للتطبيق الاختياري – تاريخ سريان موجل الى اجل غير مسمى.

٢-٤ ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية

- **الأدوات المالية**

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

- **الموجودات المالية**

- الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
  أ. نقد، أو
  ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
  ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
  د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.
- تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:
- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تحقق الشرطان التاليان:
- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى (بإستثناء الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- عند الإعتراف المبدئي بالإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة وقررت المنشأة منذ الإقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإن إختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:
- إنتهاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
- قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلتزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

- **المطلوبات المالية**

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
- بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
- يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

- **مقاصة الأدوات المالية**

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

- **النقد والنقد المعادل**

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

- **القروض المدينة**

- القروض المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
- تظهر القروض المدينة بقيمة رصيد المبالغ الممنوحه مطروحاً منها أي مخصص للقروض المشكوك في تحصيلها والذي يمثل تدني القيمة القابلة للتحصيل للقروض.
- يتم إحتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الإسكان الممنوحة للموظفين بمعدل ٥% سنوياً كما تحتسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل ٥% سنوياً على الأقساط المسددة من أصل قروض الإسكان الممنوحة، ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة جزءاً لا يتجزأ من أصل القروض الممنوحة.

- **تدني قيمة الموجودات المالية**

- في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إئتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
- تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعه لـ:
  - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
  - الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
  - موجودات العقود.
- تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الإئتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
  - من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
  - يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

- **الأطراف ذات العلاقة**

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الإلتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم إعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

- **موجودات غير ملموسة أخرى**

- الموجودات غير الملموسة هي موجودات غير نقدية قابلة للتحديد بدون أن يكون لها وجود مادي ملموس.
- تسجل الموجودات التي يتم إمتلاكها بشكل منفصل بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة.
- تشمل تكاليف الإمتلاك سعر الشراء والتكاليف الأخرى المحملة على إعداد الموجودات لإستخداماتها المتوقعة. يتم الإعتراف بالموجودات التي يتم إمتلاكها من إندماج الأعمال بالتكلفة وهي قيمتها العادلة في تاريخ الإمتلاك بشكل منفصل عن الشهرة.
- يتم الإعتراف بالإطفاء كمصروف بشكل ثابت ومحدد خلال الأعمار الإنتاجية التالية للموجودات غير الملموسة:

الفئة	العمر الإنتاجي (بالسنوات)
برامج ورخص كمبيوتر	٣
موقع إلكتروني	٣

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختبار تدني القيمة التي يظهر بها الموجود غير الملموس في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.

- **الممتلكات والمعدات**

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأرض فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك
	%
نظام الطاقة الشمسية	٥
مبنى	٤
أجهزة مكتبية	١٠
أجهزة كمبيوتر	٣٣,٣٣
وسائط نقل	١٠
نظام حريق	١٠
أثاث	١٠

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

- **مشروع قيد التنفيذ**

يتم تحميل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بداية إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ. وعندما يصبح المشروع جاهزاً للإستخدام يتم نقله إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات

- **تدني قيمة الموجودات غير المالية**

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الإستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.

- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

- **المخصصات**

- المخصصات هي إلتزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريقة موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعدل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا إنعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- صدر بالجريدة الرسمية خلال عام ٢٠١١ تعديل على نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، وبموجبه تم إخضاع موظفي هيئة الأوراق المالية لأحكام هذا النظام إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٢. وينص النظام على صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الهيئة الذين كانوا يستحقونها بموجب التشريعات الخاصة بدوائرهم قبل نفاذ أحكام هذا النظام على أن تحسب هذه المكافأة وفقاً للتشريعات الخاصة بهم حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وحسب التعليمات التي يصدرها مجلس الخدمة المدنية لهذه الغاية. بالتالي تم إيقاف العمل بمكافأة نهاية الخدمة إعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٢.

- **الإعتراف بالإيرادات**

- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامه وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.
- يتم الإعتراف بالإيراد عند تنفيذ عقود التداول لصالح العملاء.

توزيعات الأرباح وإيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعّال المستخدم.

٣. حسابات جارية لدى البنوك

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
البنك المركزي الأردني/ أمانات	١,٠٠٠,١٣٧	٦١٤,١٠٧
حساب جاري لدى البنك	٢٨,٩٣٠	٤,٠١٩
المجموع	١,٠٢٩,٠٦٧	٦١٨,١٢٦

٤. إيرادات مستحقة غير مقبوضة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	٢٣٠,٣٥٣	١٩٤,٠٥٤
يطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على إيرادات مستحقة غير مقبوضة (*)	(٢١٦,٧٠١)	(١٨٦,٨٥٣)
الصافي	١٣,٦٥٢	٧,٢٠١

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على إيرادات مستحقة غير مقبوضة خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد بداية السنة	١٨٦,٨٥٣	١٨٠,١٢٧
المكوّن خلال السنة	٢٩,٩٩٨	٦,٧٢٦
ذمة تم إقفالها في المخصص	(١٥٠)	-
رصيد نهاية السنة	٢١٦,٧٠١	١٨٦,٨٥٣

٥. أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
تأمينات مستردة	٤,٥٨٦	٤,٥٨٦
ذمم أخرى بالصافي (*)	١,٥٦٨	٣,٧٤٢
سلفة عمل	١,٠٠٠	١,٠٠٠
ذمم موظفين	٥٢٦	٢,٥٤٢
المجموع	٧,٦٨٠	١١,٨٧٠

(*) يتألف بند ذمم أخرى بالصافي مما يلي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم أخرى	٣,١٩٨	٣,٧٤٢
يطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة (*/*)	(١,٦٣٠)	-
الصافي	١,٥٦٨	٣,٧٤٢

(*/*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم أخرى خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
المكوّن خلال السنة	١,٦٣٠	-
رصيد نهاية السنة	١,٦٣٠	-

٦. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢٥			٢٠٢٤
	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	المجموع	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
قروض إسكان ممنوحة للموظفين	٩,٤٥٦	٨٣,٨٠٩	٩٣,٢٦٥	١٠٠,٤١٤
يطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على قروض إسكان ممنوحة للموظفين (*)	(١,٤٧٦)	(٧٣,٤٨٣)	(٧٤,٩٥٩)	(٧٣,٤٨٣)
الصافي	٧,٩٨٠	١٠,٣٢٦	١٨,٣٠٦	٢٦,٩٣١

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على قروض إسكان ممنوحة للموظفين خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد بداية السنة	٧٣,٤٨٣	٧٢,٠٠٧
المكوّن خلال السنة	١,٤٧٦	١,٤٧٦
رصيد نهاية السنة	٧٤,٩٥٩	٧٣,٤٨٣

٧. ذمم أطراف ذات علاقة مدينة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
بورصة عمان (*)	١,١٦٥,٩٧٦	٩٥٣,٤١٢
مركز إيداع الأوراق المالية	٤١,٢١٨	١١,٨٦١
يطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة (**)	(١,١٢٢,٩٧٠)	(٩٢٢,٩٧٠)
الصافي	٨٤,٢٢٤	٤٢,٣٠٣

(*) بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٠٢٥/٣٧٤) الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٥ والمتعلق بجدولة المستحقات المالية المترتبة على شركة بورصة عمّان والبالغة ١,١٢٢,٩٧٠ دينار أردني والذي يمثل الرصيد المستحق للهيئة من رسم تجديد الترخيص السنوي للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) فقد تقرر إلزام بورصة عمّان بسداد هذه الذمة بنسبة ٢٠% من صافي الأرباح السنوية قبل الإستهلاكات والإطفاءات بغض النظر عن وجود خسائر متراكمة وذلك إعتباراً من نتائج الأداء المالي للقوائم المالية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٦.

(**) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم أطراف ذات علاقة مدينة خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد بداية السنة	٩٢٢,٩٧٠	-
المكوّن خلال السنة	٢٠٠,٠٠٠	٩٢٢,٩٧٠
رصيد نهاية السنة	١,١٢٢,٩٧٠	٩٢٢,٩٧٠

٨. مشاريع قيد التنفيذ

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد بداية السنة	٢٣٥,٠٠٠	-
المكون خلال السنة مقابل مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية	-	٢٣٥,٠٠٠
رصيد نهاية السنة (*)	**٢٣٥,٠٠٠**	**٢٣٥,٠٠٠**

(*) يمثل هذا البند قيمة ما تم رصدة لمشروع إعادة توزيع المديريات والمكاتب لمبنى هيئة الأوراق المالية والذي تم تكوين مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية له عند طرح العطاء كما هو مشار إليه في إيضاح (١١).

٩. موجودات غير ملموسة

٢٠٢٥	برامج ورخص كمبيوتر	موقع إلكتروني	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة			
الرصيد في بداية السنة	٩٣٦,٦٣٢	٢٥,٣١٩	٩٦١,٩٥١
الرصيد في نهاية السنة	**٩٣٦,٦٣٢**	**٢٥,٣١٩**	**٩٦١,٩٥١**
الإستهلاك المتراكم			
الرصيد في بداية السنة	٨٧٦,٢٣٥	٢٥,٣١٨	٩٠١,٥٥٣
إطفاءات	٦٠,٣٩٦	-	٦٠,٣٩٦
الرصيد في نهاية السنة	**٩٣٦,٦٣١**	**٢٥,٣١٨**	**٩٦١,٩٤٩**
الصافي	**١**	**١**	**٢**

٢٠٢٤			
الكلفة			
الرصيد في بداية السنة	٨٨٥,٩٠٩	٢٥,٣١٩	٩١١,٢٢٨
إضافات	٥٠,٧٢٣	-	٥٠,٧٢٣
الرصيد في نهاية السنة	**٩٣٦,٦٣٢**	**٢٥,٣١٩**	**٩٦١,٩٥١**
الإستهلاك المتراكم			
الرصيد في بداية السنة	٨٥٨,٩٨٠	٢١,٨٩٣	٨٨٠,٨٧٣
إطفاءات	١٧,٢٥٥	٣,٤٢٥	٢٠,٦٨٠
الرصيد في نهاية السنة	**٨٧٦,٢٣٥**	**٢٥,٣١٨**	**٩٠١,٥٥٣**
الصافي	**٦٠,٣٩٧**	**١**	**٦٠,٣٩٨**

١٠. ممتلكات ومعدات

٢٠٢٥	أرض (*)	نظام الطاقة الشمسية	مبنى (*)	أجهزة مكتبية	أجهزة كمبيوتر	وسائط نقل	نظام حريق	أثاث	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة									
الرصيد في بداية السنة	٢٨٧,٤٨٣	١٩٦,٦٢١	٢,٨٧٨,٠٦٧	١٦٠,٢٦١	٨٠٣,٦٤٤	٢٦٣,٤٠٠	١,١٤٥	١٧٨,٨١٠	٤,٧٦٩,٤٣١
إضافات	-	-	٤,٧١٧	٣,٢٦٦	-	-		-	٧,٩٨٣
الرصيد في نهاية السنة	٢٨٧,٤٨٣	١٩٦,٦٢١	٢,٨٨٢,٧٨٤	١٦٣,٥٢٧	٨٠٣,٦٤٤	٢٦٣,٤٠٠	١,١٤٥	١٧٨,٨١٠	٤,٧٧٧,٤١٤
الإستهلاك المتراكم									
الرصيد في بداية السنة	-	١٣,٥٧٥	٢,٦٨١,٣٨٩	٩٣,٤٢٥	٧٣٤,٣٥٥	٢٢٦,١٩٢	٣٤	١٧٨,٠١٩	٣,٩٢٦,٩٨٩
إستهلاكات (*)	-	٩,٨٣١	١١٥,١٨٢	١٠,٠٤٣	٢٢,٣٩٣	٦,٥٥٤	١١٥	٣٢٥	١٦٤,٤٤٣
الرصيد في نهاية السنة	-	٢٣,٤٠٦	٢,٧٩٦,٥٧١	١٠٣,٤٦٨	٧٥٦,٧٤٨	٢٣٢,٧٤٦	١٤٩	١٧٨,٣٤٤	٤,٠٩١,٤٣٢
الصافي	٢٨٧,٤٨٣	١٧٣,٢١٥	٨٦,٢١٣	٦٠,٠٥٩	٤٦,٨٩٦	٣٠,٦٥٤	٩٩٦	٤٦٦	٦٨٥,٩٨٢

٢٠٢٤									
الكلفة									
الرصيد في بداية السنة	٢٨٧,٤٨٣	١٩٦,٦٢١	٢,٨٧٨,٠٦٧	١٣١,٤٦٨	٨٠٣,٦٤٤	٢٦٣,٤٠٠	-	١٧٨,٨١٠	٤,٧٣٩,٤٩٣
إضافات	-	-	-	٢٨,٧٩٣	-	-	١,١٤٥	-	٢٩,٩٣٨
الرصيد في نهاية السنة	٢٨٧,٤٨٣	١٩٦,٦٢١	٢,٨٧٨,٠٦٧	١٦٠,٢٦١	٨٠٣,٦٤٤	٢٦٣,٤٠٠	١,١٤٥	١٧٨,٨١٠	٤,٧٦٩,٤٣١
الإستهلاك المتراكم									
الرصيد في بداية السنة	-	٣,٧١٧	٢,٥٦٥,٩٥١	٨٥,٥٧٧	٦٥٤,٦٦٤	٢١٩,٦١٥	-	١٧٧,٥٠٣	٣,٧٠٧,٠٢٧
إستهلاكات (*)	-	٩,٨٥٨	١١٥,٤٣٨	٧,٨٤٨	٧٩,٦٩١	٦,٥٧٧	٣٤	٥١٦	٢١٩,٩٦٢
الرصيد في نهاية السنة	-	١٣,٥٧٥	٢,٦٨١,٣٨٩	٩٣,٤٢٥	٧٣٤,٣٥٥	٢٢٦,١٩٢	٣٤	١٧٨,٠١٩	٣,٩٢٦,٩٨٩
الصافي	٢٨٧,٤٨٣	١٨٣,٠٤٦	١٩٦,٦٧٨	٦٦,٨٣٦	٦٩,٢٨٩	٣٧,٢٠٨	١,١١١	٧٩١	٨٤٢,٤٤٢

(*) إن بنود المبنى والأرض الواردان أعلاه يمثلان حصة هيئة الأوراق المالية في ملكية مبنى مشترك يضم فيه (هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية) وتبلغ نسبة ملكية الهيئة فيهما ٤٧% من إجمالي التكلفة، علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية.

١١. أرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
إيرادات مقبوضة مقدماً	٣٣٧,٦٧٥	٣٤٢,٤٠٠
أمانات للغير	١٤٦,٣٣٠	١٤٢,٨٣١
مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية (*)	٨٩,٨٩٥	٢٣٥,٠٠٠
أمانات طوابع	-	١٢٩
المجموع	٥٧٣,٩٠٠	٧٢٠,٣٦٠

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد بداية السنة	٢٣٥,٠٠٠	-
المكوّن خلال السنة	-	٢٣٥,٠٠٠
المدفوع خلال السنة	(١٤٥,١٠٥)	-
رصيد نهاية السنة	٨٩,٨٩٥	٢٣٥,٠٠٠

١٢. عمولات تداول

تستوفي الهيئة عمولة تداول لقاء نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق بواقع (٠,٠٠٠٥) من القيمة السوقية للأوراق المالية ومن كل طرف من طرفي التعاقد.

١٣. رسوم تسجيل الأوراق المالية

تستوفي الهيئة رسم تسجيل على النحو التالي:

- (٠,٠٠٣) من القيمة الإسمية للأوراق المالية التي يتم إصدارها داخل المملكة، بإستثناء أسناد القرض، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على خمسين ألف دينار.
- (٠,٠٠٠٢) من القيمة الإسمية لإسناد القرض التي يتم إصدارها من الشركات المساهمة العامة الأردنية، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ثلاثة آلاف دينار.
- لا تستوفي الهيئة أي رسم لقاء تسجيل إسناد القرض التي يتم إصدارها من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

١٤. رسوم إدراج الأوراق المالية

تستوفي الهيئة رسم إدراج بواقع (٠,٠٠٠٢) من القيمة الإسمية للأوراق المالية الصادرة داخل المملكة وإسناد القرض الصادرة من الشركات المساهمة العامة الأردنية على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ألفي دينار لأي منهما، وتستوفي الهيئة رسماً مقطوعاً بواقع مائتان وخمسون ديناراً لقاء إصدار أسناد قرض من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

١٥. إيرادات أخرى بالصافي

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
أخرى	٦,٣٠٠	١٠,٣٨٠
فوائد وعوائد قروض الإسكان	٥٨٩	٢,٧٣٥
الصافي	٦,٨٨٩	١٣,١١٥

١٦. مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وملحقاتها	٢,٠٥٤,٠٣٦	١,٩٨٢,٠٩٩
مساهمة الهيئة في الضمان الإجتماعي	٢٤٩,٧٨٣	٢٣٩,٤٧٣
إستهلاكات	١٦٤,٤٤٣	٢١٩,٩٦٢
صيانة	١١٢,٣٨٣	١١٨,٩٠٥
إطفاءات	٦٠,٣٩٦	٢٠,٦٨٠
أمن وحماية	٣٨,٩٤١	٣٦,٢٣٦
نظافة	٣٣,٢٢٣	٣٤,٢١١
مياه وكهرباء	٣٠,٠٦٣	٣٢,٠١١
إشتراكات	٢٩,١٢٣	٢٧,٤٩٥
مساهمة الهيئة في صندوق إدخار موظفي الهيئة	٢٠,٩٥١	٢٠,٧٢٦
سفر وتنقلات	١٧,١٤٨	٢٣,٩٨٢
محروقات	١٣,٩٣٠	١٢,٦٧٠
إتصالات	٨,٤٧٥	١١,١٧٢
متفرقة	٨,٢٩٩	٧,٠٧٠
أتعاب مهنية	٥,٨٠٠	١,٥٠٠
تدريب	٥,٧٨٠	١٦,٢٩٧
قرطاسية ومطبوعات	٥,٦٥٠	٤,٢٤١
تأمين	٥,٤١٩	٥,٣٦٥
دعاية وإعلان	٤,٩٨٠	١,٢٢٧
ملابس مستخدمين	٤,٣٩٢	٣,٧٦٨
ضيافة	٣,٣٩٠	١,٩٢٢
مكافات غير موظفين	١,٩٩٨	٤,٨٢٤
المجموع	٢,٨٧٨,٦٠٣	٢,٨٢٥,٨٣٦

١٧. القضايا المقامة من أو على الهيئة

كما جاء في كتاب مديرية الدراسات والاستشارات القانونية، يوجد قضايا مقامة من الهيئة على الغير بتاريخ قائمة المركز المالي بلغت قيمتها ٤٥,٨٢٧ ديناراً أردنياً، وقضايا مقامة من الغير على الهيئة وأطراف أخرى بلغت قيمتها ٤٣,٢٦١,٤٦٠ ديناراً أردنياً، ولا تزال تلك القضايا منظورة لدى المحاكم المختصة.

١٨. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن الهيئة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن الهيئة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن الهيئة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

ه. مخاطر الإئتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بإنتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الإقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

الوصف	أقل من سنة		سنة واحدة فاكثر	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الموجودات المالية:				
حسابات جارية لدى البنوك	١,٠٢٩,٠٦٧	٦١٨,١٢٦	-	-
إيرادات مستحقة غير مقبوضة	١٣,٦٥٢	٧,٢٠١	-	-
أرصدة مدينة أخرى	٧,٦٨٠	١١,٨٧٠	-	-
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٧,٩٨٠	٩,٥١٦	١٠,٣٢٦	١٧,٤١٥
ذمم أطراف ذات علاقة مدينة	٨٤,٢٢٤	٤٢,٣٠٣	-	-
المجموع	١,١٤٢,٦٠٣	٦٨٩,٠١٦	١٠,٣٢٦	١٧,٤١٥
المطلوبات المالية:				
أرصدة دائنة أخرى	١٤٦,٣٣٠	١٤٢,٩٦٠	-	-
المجموع	١٤٦,٣٣٠	١٤٢,٩٦٠	-	-

١٩. الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية

نتيجة النزاع العالمي الحالي حيث أخذت المنشأة بعين الإعتبار أي تأثير محتمل للتقلبات الإقتصادية الحالية في مدخلات عوامل الإقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد مدى شدة وإحتمالية السيناريوهات الإقتصادية لتحديد الخسائر الإنتمانية المتوقعة.

الملاحق

ملحق (1): جداول الإصدارات والتخفيضات لرؤوس أموال الشركات المساهمة

جدول (1)

إصدارات السوق الأولي لأسهم الشركات المساهمة العامة عام 2025

الرقم	الشركة	طريقة زيادة راس المال	عدد الأسهم المسجلة (سهم)	سعر الإصدار (دينار)	عدد الأسهم المغطاة (سهم)	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)
1	المنارة الاسلامية للتامين	عرض غير عام	2,400,000	0.600	2,400,000	1,440,000
2	المتحدة للاستثمارات المالية	عرض غير عام	15,484,685	1.008	11,160,714	11,250,000
3	المجموعة العربية الاردنية للتامين	عرض عام	1,000,000	0.700	1,000,000	700,000
4	المنارة الاسلامية للتامين	عرض غير عام	900,000	1.000	900,000	900,000
5	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	عرض غير عام	10,000,000	1.000	10,000,000	10,000,000
6	بنك الاتحاد*	عرض عام	125,203,252	1.000	125,203,252	125,203,252
7	القدس للتامين	عرض عام	5,932,397	1.000	5,932,397	5,932,397
8	دار الدواء للتنمية والاستثمار	عرض عام	15,000,000	1.000	12,186,707	12,186,707
9	دلتا للتامين	عرض عام	7,280,000	1.000	5,055,919	5,055,919
10	الاردنية لانتاج الادوية	رسملة ذمم	11,718,750	1.280	11,718,750	15,000,000
11	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	عرض غير عام	12,000,000	0.208	12,000,000	2,496,000
	المجموع		206,919,084		197,557,739	190,164,275

*عن طريق تخصيص أسهم الزيادة لصالح مساهمي البنك الاستثماري لغايات تنفيذ عملية التملك كل بنسبة مساهمته في رأس مال البنك الاستثماري، وذلك مقابل تملك بنك الاتحاد لكامل أسهم رأسمال البنك الاستثماري والبالغة (125) مليون سهم - وننتج عن العملية علاوة إصدار بقيمة 108,926,829 دينار كما في البيانات المالية لبنك الاتحاد في 30/09/2025.

جدول (2)

الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات من خلال رسملة الأرباح أو الاحتياطيات خلال عام 2025

الرقم	الشركة	بند الرسملة	عدد الأسهم المسجلة (سهم)	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)
1	القدس للتامين	رسملة ارباح واحتياطي اختياري	2,067,603	2,067,603
2	كهرباء محافظة اربد	رسملة ارباح	5,785,733	5,785,733
3	الكهرباء الاردنية	رسملة ارباح	4,817,475	4,817,475
4	مناجم الفوسفات الاردنية	رسملة ارباح	52,500,000	52,500,000
5	بنك صفوة الاسلامي	رسملة ارباح	30,000,000	30,000,000
6	المتحدة للتامين	رسملة ارباح	2,000,000	2,000,000
7	التامين الوطنية	رسملة ارباح واحتياطي اختياري	800,000	800,000
8	النسر العربي للتامين	علاوة - اختياري - أرباح	6,000,000	6,000,000
9	المجموعة العربية الاوروبية للتامين	رسملة ارباح	2,724,696	2,724,696
10	توزيع الكهرباء	رسملة ارباح	4,000,000	4,000,000
	المجموع		110,695,507	110,695,507

جدول (3)

الشركات التي قامت بتخفيض رؤوس أموالها في عام 2025

الرقم	الشركة	سبب تخفيض راس المال	عدد الأسهم المخفضة (سهم)
1	المتخصصة للتجارة والإستثمار	فائض عن الحاجة	250,000
2	المقايضة للنقل والإستثمار	الخسائر المتراكمة	6,915,000
3	مجموعة اوفتك (القابضة)	خصم احتياطي الاستحواذ العكسي	18,627,185
4	الإحداثيات العقارية	الخسائر المتراكمة	1,594,692
5	فينيكس العربية القابضة	الخسائر المتراكمة	44,036,790
6	البلاد للأوراق المالية والإستثمار	الخسائر المتراكمة	2,000,000
7	المهنية للإستثمارت العقارية والإسكان	رأس المال الفائض عن الحاجة	1,642,038
8	دار الأمان للتمويل الإسلامي	الخسائر المتراكمة رأس المال الفائض عن الحاجة	8,000,000 3,000,000
9	رم للوساطة المالية	الخسائر المتراكمة	1,700,000
10	الأردنية لصناعة الأنانيب	الخسائر المتراكمة	752,500
11	الأولى للتمويل	أسهم خزينة	1,200,000
	المجموع		89,718,205

جدول (4)

إسناد القرض التي أصدرتها الشركات المساهمة العامة وتم تسجيلها خلال عام 2025

الرقم	الشركة	تاريخ التسجيل	عدد الإسناد المسجلة (سند)	قيمة الإسناد المسجلة (دينار)	قيمة الإسناد المغطاة (دينار)
1	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2025/10/23	100,000	100,000,000	0
	المجموع		100,000	100,000,000	0

جدول (5)

إسناد قرض مسجلة في سنوات سابقة وتم تغطيتها خلال عام 2025

الرقم	الشركة	تاريخ التسجيل	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	عدد الإسناد المغطاة (سند)	قيمة الإسناد المغطاة (دينار)
1	التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص*	2024	2025/01/26	2026/01/25	6.500%	759	7,590,000
2	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/04/06	2026/04/06	5.900%	15,000	15,000,000
3	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/05/18	2026/02/16	6.250%	5,000	5,000,000
4	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/06/24	2029/06/24	5.900%	9,500	9,500,000
5	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/06/24	2029/06/24	5.900%	9,500	9,500,000
6	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/08/17	2026/01/12	6.150%	4,000	4,000,000
7	الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/09/21	2026/11/10	6.050%	5,000	5,000,000
	المجموع					48,759	55,590,000

تم تغيير اسم الشركة من التسهيلات التجارية الأردنية إلى التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص في 23/03/2025

جدول (6)

إسناد القرض التي تم تسجيلها خلال عام 2025 بالعملات الأجنبية

الرقم	الشركة	تاريخ التسجيل	عدد الأسناد المسجلة (سند)	قيمة الأسناد المسجلة (دولار)	قيمة الأسناد المغطاة (دولار)
1	لا يوجد				
	المجموع				

جدول (7)

الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها بالدينار خلال عام 2025

الرقم	نوع الإصدار	تاريخ التسجيل	قيمة الإصدار	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة
1	سندات الخزينة	2025/01/28	150,000,000	2025/01/09	2028/01/09	6.090%
2	سندات الخزينة	2025/01/28	150,000,000	2025/01/19	2030/01/19	6.100%
3	اذونات شركة الكهرباء الوطنية	2025/01/28	100,000,000	2025/01/12	2026/01/12	5.800%
4	سندات الخزينة	2025/02/09	50,000,000	2025/01/23	2030/01/23	6.073%
5	سندات الخزينة	2025/02/16	200,000,000	2025/02/03	2030/02/03	6.144%
6	سندات الخزينة	2025/03/11	150,000,000	2025/02/10	2030/02/10	6.220%
7	سندات الخزينة	2025/03/11	200,000,000	2025/02/13	2030/02/13	6.281%
8	سندات الخزينة	2025/03/11	75,000,000	2025/02/24	2028/02/24	6.234%
9	اذونات الخزينة	2025/03/11	200,000,000	2025/02/18	2026/02/18	5.900%
10	سندات الخزينة	2025/03/20	150,000,000	2025/03/03	2030/03/03	6.247%
11	سندات الخزينة	2025/03/20	200,000,000	2025/03/10	2030/03/10	6.250%
12	اذونات الخزينة	2025/04/08	100,000,000	2025/03/16	2026/03/16	5.900%
13	سندات الخزينة	2025/04/08	200,000,000	2025/03/17	2030/03/17	6.248%
14	سندات الخزينة	2025/04/08	100,000,000	2025/03/19	2030/03/19	6.250%

15	سندات الخزينة	2025/04/23	100,000,000	2025/03/23	2028/03/23	6.200%
16	سندات الخزينة	2025/04/23	150,000,000	2025/04/03	2030/04/03	6.250%
17	سندات الخزينة	2025/04/23	150,000,000	2025/04/08	2028/04/08	6.000%
18	سندات الخزينة	2025/04/23	200,000,000	2025/04/15	2030/04/15	6.250%
19	اذونات الخزينة	2025/04/23	100,000,000	2025/04/15	2026/04/15	5.900%
20	سندات شركة الكهرباء الوطنية	2025/05/07	50,000,000	2025/04/27	2030/04/27	6.489%
21	سندات الخزينة	2025/05/07	50,000,000	2025/04/22	2028/04/22	6.000%
22	اذونات الخزينة	2025/05/07	100,000,000	2025/04/22	2026/04/22	5.900%
23	سندات شركة الكهرباء الوطنية	2025/07/03	75,000,000	2025/06/22	2030/06/22	6.500%
24	سندات الخزينة	2025/07/03	150,000,000	2025/06/19	2035/06/19	6.450%
25	سندات الخزينة	2025/07/15	100,000,000	2025/07/01	2030/07/01	6.201%
26	سندات الخزينة	2025/07/15	100,000,000	2025/07/08	2030/07/08	6.194%
27	سندات الخزينة	2025/08/06	50,000,000	2025/07/16	2028/07/16	6.000%
28	سندات الخزينة	2025/08/06	150,000,000	2025/07/16	2032/07/16	6.334%
29	سندات الخزينة	2025/08/06	50,000,000	2025/07/22	2032/07/22	6.325%
30	سندات شركة الكهرباء الوطنية	2025/08/06	50,000,000	2025/07/23	2032/07/23	6.470%
31	سندات الخزينة	2025/08/25	100,000,000	2025/08/07	2035/08/07	6.330%
32	سندات الخزينة	2025/08/25	150,000,000	2025/08/13	2035/08/13	6.330%
33	سندات الخزينة	2025/08/31	150,000,000	2025/08/19	2035/08/19	6.330%
34	سندات الخزينة	2025/09/28	50,000,000	2025/08/26	2028/08/26	5.860%
35	سندات الخزينة	2025/09/28	100,000,000	2025/09/03	2035/09/03	6.316%

36	سندات الخزينة	2025/09/28	100,000,000	2025/09/11	2035/09/11	6.298%
37	سندات الخزينة	2025/10/29	50,000,000	2025/10/20	2027/10/20	5.600%
38	اذونات الخزينة	2025/10/23	200,000,000	2025/10/07	2025/12/20	6.021%
39	اذونات الخزينة	2025/11/17	100,000,000	2025/11/04	2025/12/21	5.811%
40	سندات الخزينة	2025/12/04	150,000,000	2025/11/13	2035/11/13	6.196%
مجموع سندات الخزينة						3,725,000,000
مجموع أذونات الخزينة						800,000,000
أذونات وسندات شركة الكهرباء الوطنية						275,000,000
المجموع الكلي						**4,800,000,000**

جدول (8)

الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكفالتها بالعملات الأجنبية خلال عام 2025

الرقم	نوع الإصدار	تاريخ التسجيل	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	القيمة الاسمية (بالدولار)	القيمة الاسمية التقريبية (بالدينار)
1	سندات/2025	2025/04/27	2025/04/21	2028/04/21	6.250%	300,000,000	212,700,000
2	سندات/2025	2025/05/21	2025/05/08	2028/05/08	6.125%	215,000,000	152,435,000
3	اذونات/2025	2025/06/17	2025/05/14	2025/11/14	6.000%	60,000,000	42,540,000
4	سندات/2025	2025/06/19	2025/06/04	2027/06/04	6.000%	200,000,000	141,800,000
5	سندات/2025	2025/07/23	2025/07/09	2027/07/09	5.900%	413,000,000	292,817,000
6	سندات/2025	2025/08/14	2025/08/14	2028/08/14	6.250%	200,000,000	141,800,000
7	سندات/2025	2025/10/08	2025/09/22	2030/09/22	5.750%	120,000,000	85,080,000
8	سندات/2025	2025/10/15	2025/10/02	2030/10/02	5.750%	221,000,000	156,689,000
9	سندات/2025	2025/10/15	2025/10/12	2028/10/12	5.630%	300,000,000	212,700,000
11	يورو بوند	2025/11/25	2025	2032	5.750%	700,000,000	496,300,000
12	سندات/2025	2025/11/12	2025/11/06	2029/11/06	5.600%	105,000,000	74,445,000
المجموع						2,834,000,000	2,009,306,000

جدول رقم (9)

الشركات التي تمت تصفيتها خلال عام 2025

الرقم	اسم الشركة	رأس المال/دينار	نوع التصفية	تاريخ التصفية	اسم المصفي
1	الإتحاد العربي الدولي للتأمين	6,000,000	إجبارية	2025/01/26	نوفان منصور عقيل العقيل
المجموع		6,000,000			

جدول (10)

الشركات التي تحولت صفتها القانونية من مساهمة عامة إلى صفة قانونية جديدة خلال عام 2025

الرقم	اسم الشركة	رأس المال/دينار	تاريخ التحول	الصفة القانونية الجديدة
1	النور للتأجير وإدارة العقارات	500,000	2025/09/09	ذات مسؤولية محدودة
	المجموع	500,000		

ملحق (2)

جداول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات والتدابير المتخذة بحق المخالفين لعام 2025

جدول (1)

عدم تضمين التقرير السنوي (تقرير مجلس الإدارة) للشركة المصدرة عن العام 2023 بكافة البنود الإفصاحية المطلوبة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	- استبدال الغرامة المالية المفروضة بتوجيه تنبيه - قيد في السجل

جدول (2)

عدم تقديم تقرير نتائج الأعمال الأولية للشركة المصدرة عن العام 2024 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة سرى للتنمية والإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
6	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
8	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - -قيد في السجل
9	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
10	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
11	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- تنبيه - قيد في السجل
12	شركة بيت المال للادخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
13	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
16	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
		- قيد في السجل
17	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
18	شركة أمواج العقارية	- تنبيه - قيد في السجل
19	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
25	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- تنبيه - قيد في السجل
26	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (3)

عدم تقديم تقرير سنوي للشركة المصدرة عن العام 2024 يتضمن البيانات المالية مدققة من المدقق الخارجي خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة

		- قيد في السجل
10	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	الشركة الأردنية للإستثمارات المتخصصة	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
13	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
18	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
20	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
22	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- تنبيه - قيد في السجل
26	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	- تنبيه - قيد في السجل
27	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
28	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
29	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
30	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (4)

عدم تضمين التقرير السنوي (تقرير مجلس الإدارة) للشركة المصدرة عن العام 2024 بكافة البنود والإقرارات المطلوبة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
2	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
3	مصانع الكابلات المتحده	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل
4	المنارة الإسلامية للتامين	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
5	كهرباء محافظه اربد	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
6	سبائك للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
7	الانماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
8	اساس للصناعات الخرسانية	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
9	الطاقات الكامنة للاستثمارات	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
10	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	التامين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	المتوسط والخليج للتامين - الاردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	نور كابيتال ماركتس للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	الاردن الدولية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	المتكاملة للتأجير التمويلي	- فرض غرامة

		- قيد في السجل
16	ابعاد الاردن والامارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد / الفا	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	دار الدواء للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	الالبان الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
21	الاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل
22	العربية لصناعه المواسير المعدنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
23	القدس للصناعات الخرسانية	- فرض غرامة - قيد في السجل
24	الاردن الدولية للتامين	- تنبيه - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
25	افاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	- تنبيه - قيد في السجل
26	مسافات للنقل المتخصص	- تنبيه - قيد في السجل
27	السنابل الدولية للاستثمارات الإسلامية (القابضة)	- تنبيه - قيد في السجل
28	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
29	اتحاد المستثمرون العرب للتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
30	التحديث للاستثمارات العقارية	- تنبيه - قيد في السجل
31	فيلادلفيا لصناعه الأدوية	- تنبيه - قيد في السجل
32	سنيورة للصناعات الغذائية	- تنبيه - قيد في السجل
33	المتصدرة للأعمال والمشاريع	- تنبيه - قيد في السجل
34	الحياه للصناعات الدوائية	- تنبيه - قيد في السجل
35	بنك المال الاردني	تأكيد بالالتزام
36	البنك الاهلي الاردني	تأكيد بالالتزام
37	بنك صفوه الاسلامي	تأكيد بالالتزام
38	البنك التجاري الاردني	تاكيد بالالتزام

39	دلتا للتامين	تاكيد بالالتزام
40	الاولى للتامين	تاكيد بالالتزام
41	الحمه المعدنية الأردنية	تاكيد بالالتزام
42	العربية للمشاريع الاستثمارية	تاكيد بالالتزام
43	امواج العقارية	تاكيد بالالتزام
44	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	تاكيد بالالتزام
45	داركم للاستثمار	تاكيد بالالتزام
46	الموارد للتنمية والاستثمار	تاكيد بالالتزام
47	الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	تأكيد بالالتزام
48	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	تاكيد بالالتزام
49	الاسواق الحرة الأردنية	تاكيد بالالتزام
50	توزيع الكهرباء	تاكيد بالالتزام
51	المستثمرون الصناعية والعقارية	تاكيد بالالتزام
52	البتراء للتعليم	تاكيد بالالتزام
53	بيت الاستثمار الاردني السعودي للتطوير والاستثمار	تاكيد بالالتزام
54	المتحدة لصناعه الحديد والصلب	تاكيد بالالتزام
55	مصانع الاسمنت الأردنية	تاكيد بالالتزام
56	الصناعات الكيماوية الأردنية	تاكيد بالالتزام
57	الوطنية لصناعه الكوابل والاسلاك الكهربائية	تاكيد بالالتزام
58	العامة للتعدين	تاكيد بالالتزام
59	الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	تاكيد بالالتزام
60	الأردنية لإنتاج الأدوية	تاكيد بالالتزام
61	النور للتأجير وادارة العقارات	تاكيد بالالتزام
62	مصانع الاجواخ الأردنية	تاكيد بالالتزام
63	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	تاكيد بالالتزام
64	مغنيسيا الاردن	تاكيد بالالتزام
65	الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	تاكيد بالالتزام
66	الترافرتين	تاكيد بالالتزام

جدول (5)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي أول للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

6	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
12	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
13	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة توليد الكهرباء المركزية	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
17	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
18	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
20	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
22	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
26	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
27	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل

28	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
29	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (6)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثاني للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة النسر العربي للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
12	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
13	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
16	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
18	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل

19	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
21	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
25	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
26	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
27	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
28	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (7)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثالث للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
9	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
10	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
11	الشركة الأهلية للمشاريع	- تنبيه

		- قيد في السجل
12	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
13	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
14	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
17	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
18	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
19	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
23	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
26	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (8)

عدم القيام بمتابعة وإعادة تحميل البيانات المالية المرفوضة على نظام الافصاح الالكتروني، وخلافاً للتعميم الصادر عن الهيئة

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	المجموعة الإستشارية الإستثمارية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الشركة الأولى للتمويل	- تنبيه - قيد في السجل
3	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (9)

عدم تقديم تقرير سنوي للشركة المصدرة عن العام 2024 يتضمن البيانات المالية مدققة من

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
9	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
10	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
11	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
12	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
13	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
15	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
18	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	- تنبيه - قيد في السجل

21	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
24	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
26	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (10)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي أول للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة المستقبل العربية للإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	الشركة الصناعية التجارية الزراعية - الإنتاج	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه -قيد في السجل
14	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل

15	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
18	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
20	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
23	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	- تنبيه - قيد في السجل
26	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
27	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
28	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
29	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
30	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
31	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
32	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
33	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (11)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثاني للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الأردن الأولى للإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة الشرق الأوسط القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
13	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
18	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
21	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه

		- قيد في السجل
22	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
23	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
24	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
26	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
27	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
28	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
29	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
30	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (12)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثالث للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الشركة الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد - الفا	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة الشرق الأوسط القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل

12	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
13	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
14	الشركة الأهلية للمشاريع	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
17	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
18	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
19	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
21	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة البطاقات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	- تنبيه - قيد في السجل
24	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
26	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- تنبيه - قيد في السجل
27	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- تنبيه - قيد في السجل
28	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
29	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- تنبيه - قيد في السجل
30	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- تنبيه - قيد في السجل
31	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
32	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (13)

عدم قيام الشركة المصدرة بإعلام الهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة التغيرات في تشكيلة مجلس إدارة الشركة خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	البنك التجاري الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة كهرباء محافظة إربد	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة البتراء للتعليم	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة أبعاد الأردن والإمارات للإستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	بنك الإستثمار العربي الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	شرك القدس للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	شركة الشرق الاوسط للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	شركة المجموعة العربية الاوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	شركة المتوسط والخليج للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	شركة الاردن ديكابولس للأملاك	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	الشركة الدولية للفنادق والاسواق التجارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل

21	شركة مصانع الاسمنت الاردنية	- تنبيه - قيد في السجل
22	الشركة الاردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
23	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- تنبيه - قيد في السجل
24	الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة	- تنبيه - قيد في السجل
25	شركة الترافرتين	- تنبيه - قيد في السجل
26	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الأستثمارية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (14)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن التغيرات في أشخاص الإدارة التنفيذية العليا للشركة خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة دلتا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الضامنون العرب للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة بنك المال الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة دلتا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتكاملة لتطوير الأراضي والإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
12	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الأستثمارية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (15)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة فروقات نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الشركة الأردنية للتطوير والاستثمار المالي	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الإحداثيات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مستشفى إبن الهيثم	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الشرق الأوسط القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (16)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة قرارات مجلس الإدارة التي تتعلق بتوزيع أرباح خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة عمد للإستثمار والتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة النسر العربي للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الضمان للإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة الإستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل

8	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	المجموعة الإستشارية الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة الألبان الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	مجموعة أوفتك القابضة	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (17)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن مواعيد انعقاد الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة البلاد للأوراق المالية والإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الديرة للإستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة رم للوساطة المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الصناعات الكيماوية الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة الترافرتين	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	الشركة المتحدة للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	شركة حدائق بابل المعلقة للإستثمارات	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الإنماء العربية للتجارة والإستثمارات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل

17	الشركة الأردنية للإدارة والإستشارات	- تنبيه - قيد في السجل
18	الشركة العامة للتعدين	- تنبيه - قيد في السجل
19	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- تنبيه - قيد في السجل
20	شركة النور للتأجير وإدارة العقارات	- تنبيه - قيد في السجل
21	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	- تنبيه - قيد في السجل
22	شركة مغنيسيا الأردن	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (18)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة هامة أو جوهرية أخرى خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	مجموعة أوفتك القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة شيركو للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (19)

عدم إعلام الهيئة برأي الشركة حول تحفظ مدقق الحسابات القانوني على البيانات المالية السنوية المدققة خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الشركة الأردنية للتطوير والإستثمار المالي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الإنماء العربية للتجارة والإستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة الأردن الأولى للإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة

		- قيد في السجل
9	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (20)

عدم اعلام الهيئة حول انتخاب مدقق حسابات جديد او شغور مكانه خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة إرنست ويونغ - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (21)

عدم القيام باعلام الهيئة عن تعديل بيانات المدقق او مكتب التدقيق خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	شركة القبج لتدقيق الحسابات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (22)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الاوراق المالية وقرار مجلس المفوضين من خلال إعطاء صورة مضللة وغير صحيحة عن سعر أي ورقة مالية أو حجم تداولها

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	الشركة العربية السويسرية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الاردن والخليج للاستثمارات المالية	- التأكيد عليهم بالالتزام - قيد في السجل

جدول (23)

شركات الخدمات المالية التي تم فرض قيد التعامل النقدي لعملائها

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي
2	الامناء للاستثمار وادارة المحافظ المالية	فرض قيد التعامل النقدي
3	ابداع للاستثمارات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
4	الحكمة للخدمات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
5	التنمية للأوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي
6	السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
7	المغتربين الاردنيين للوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
8	التعاون العربي للاستثمارات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
9	المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
10	الاوائل الدولية للاوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي

جدول (24)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص قيد التعامل النقدي لعملاء الشركة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- توجيه تنبيه - قيد في السجل
3	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- توجيه تنبيه - قيد في السجل

جدول (25)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (6،5) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يتعلق بانخفاض نسبة صافي حقوق الملكية لرأس المال المدفوع عن 75%

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	رم للوساطة المالية	- فرض غرامة* - قيد في السجل

2	مبادلة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة* - قيد في السجل
3	العربية السويسرية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة* - قيد في السجل
4	المتحدة للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	ملتقى التداول	- تنبيه* - قيد في السجل
6	شعاع للتداول والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
7	الاوائل الدولية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
8	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

* مكرر

جدول (26)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تخفيض الذمم المدينة وساطة الى نسبة ما دون 50% من صافي حقوق الملكية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- فرض غرامة* - قيد في السجل

* مكرر

جدول (27)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (3) و(4) من تعليمات تداول اعضاء مجالس ادارة / هيئة مديري شركات الوساطة المالية وموظفيها وذوي العلاقة بهم لسنة 2013.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الامناء للاستثمار وادارة المحافظ المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
4	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (28)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الاوراق المالية وتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	شيركو للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	التعاون العربي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	الاولى للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
6	المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
7	النخبة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
8	استثمار للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
9	اجياد للاوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
10	السهم الدولي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
11	المركز المالي الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
12	المغتربين الاردنيين للاستثمار والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

13	لبنان والمهجر للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل	
14	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل	

جدول (29)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (3) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الاجنبية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التنمية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (30)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية فيما يخص قصور في نظام الرقابة الداخلية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	التنمية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	لبنان والمهجر للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
6	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- تنبيه - قيد في السجل
7	السهم الدولي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (31)

شركات الخدمات المالية التي خالفت نظام العضوية في شركة بورصة عمان فيما يخص عدم وجود مدير عام/تنفيذي متفرغ

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	تفوق للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (32)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية فيما يخص دور ضابط الامتثال

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	تفوق للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (33)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (8) من تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2018 فيما يخص تجاوز لمبالغ التمويل الممنوحة للعميل الواحد والبالغ 10% من صافي حقوق الملكية.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الندوة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (34)

شركات الخدمات المالية التي خالفت احكام المادة (15) من تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2018 فيما يخص عدم تصويب نسبة هامش الصيانة للعملاء.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المتحدة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	دلتا للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الاوائل الدولية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (35)

شركة الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (63) من قانون الاوراق المالية رقم 18 لسنة 2017

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	المغتربين الاردنيين للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (36)

شركات الخدمات المالية التي خالفت معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة العاملة في السوق

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاولى للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (37)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولاً بأول وان لا تتجاوز اجمالي رصيد الذمم الدائنة للعملاء ما نسبته 90% من قيمة الكفالات المقدمة للهيئة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (38)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولاً بأول وان لا تتجاوز نسبة الذمم الدائنة للعملاء ما قيمته 20% من صافي حقوق الملكية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	رم للوساطة المالية	- فرض غرامة - تنبيه - قيد في السجل

جدول (39)

شركة الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (56/أ) و (66) من تعليمات ترخيص واعتماد الخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يخص عدم اتخاذ الاجراءات السليمة لمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية بصورة منظمة وصحيحة.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (40)

شركات الخدمات المالية التي خالفت احكام المادة (8/أ) من أسس وإجراءات التعامل مع شكاوى عملاء شركات الخدمات المالية المرخصة لممارسة أعمال الوسيط المالي فيما يخص عدم قيامهم بتضمين مستند منفصل في اتفاقياتهم الموقعة مع عملائهم يتضمن حقهم بالتقدم بأي شكوى تتعلق بالخدمات المقدمة لهم

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	التنمية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	السهم الدولي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	لبنان والمهجر للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
6	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (41)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص عدم التخلص من العقارات المملوكة من قبل الشركات

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاستثمارات المالية للاسهم والسندات	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (42)

شركات الخدمات المالية التي خالفت التعميم الصادر عن الهيئة فيما يخص عدم التحقق من صحة ودقة المعلومات التي يتم تزويد الهيئة بها في ملف الملاءة المالية الالكتروني

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	مبادلة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (43)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (55/أ) من تعليمات الترخيص والاعتماد وأحكام المادة (11/د)من تعليمات التمويل على الهامش فيما يخص عدم تعبئة كافة البيانات الأساسية في اتفاقيات التمويل على الهامش الموقعة مع العملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (44)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الاوراق المالية من خلال استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (45)

الجهة التي خالفت قانون الأوراق المالية من خلال التأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	نديم عباس حسين حرب	- تنبيه - قيد في السجل
2	ابراهيم فتحي شحاده عبدالخالق	- تنبيه - قيد في السجل
3	محمد سعود جخيدم عطيوي	- تنبيه - قيد في السجل

4	وائل حسان عبدالحميد ابو حسان	- تنبيه - قيد في السجل
5	ناصر خليل فكتور انضوني	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة المجموعة الوطنية السريعة لاصدار البطاقات	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (46)

الجهة التي خالفت قانون الاوراق المالية من خلال استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	احمد محمد بهجت البلبيسي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المحفظة العقارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (47)

شركات الخدمات المالية التي خالفت الماده (18/ب) من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فيما يخص تزويد الهيئة وخلال المدة القانونية لتقديم تقريرها السنوي برأي المحاسب القانوني بتقرير منفصل عن التقرير السنوي في مدى تطبيق أحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها عن الفترة التي يغطيها التقرير).

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	ملتقى التداول	- تنبيه - قيد في السجل
2	دلتا للإستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (48)

الشركات التي أفصحت عن البنود الواجب ذكرها وتضمينها في تقرير الحوكمة وتبين عدم التزامها بها

الرقم	اسم الجهة	الأجراء
1	التأمين الوطنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	المتوسط والخليج للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	سبائك للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الانماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	الاردنية لصناعة الانابيب	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	السنابل الدولية للاستثمارات الاسلامية القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الاولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	ميثاق للاستثمارات العقارية	- فرض غرامة

		- قيد في السجل
12	الاردنية للاستثمارات المتخصصة	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	التجمعات للمشاريع السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	سرى للتنمية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (49)

الشركات التي تبين عدم تضمينها بعض البنود الواجب ذكرها في تقرير الحوكمة

الرقم	اسم الجهة	الأجراء
1	أبعاد الاردن والامارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	ألاردن الدولية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	عمد للاستثمار والتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (50)

مخالفة أحكام المادة (4/ز) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017

الرقم	اسم الجهة	الأجراء
1	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (51)

الشركات اللي خالفت تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها - أسهم الخزينة

الرقم	اسم الشركة	الإجراء
1	شركة سخاء للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (52)

شركات الخدمات المالية التي خالفت البند (ثالثاً/ب) من قرار مجلس المفوضين المؤرخ في 19/3/2023 لعدم قيامها بتزويد الهيئة بتقرير الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه بشكل منتظم

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	شركة أدميرال ماركتس ايه اس /الأردن	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (53)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام البند (ثامناً/ب) و(ثالثاً/ب) من قرار مجلس المفوضين رقم (39/2024) تاريخ 6/2/2024 وذلك لعدم قيام الشركة بإبلاغ الهيئة بحد أقصى ثاني يوم عمل بالتداولات الغير سليمة وعدم تزويد عملائها بنسخة من الاتفاقية الموقعة عند فتح الحساب

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (54)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (14/و) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية لسنة 2017 وأحكام المادة رقم (18) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 وذلك لعدم قيام الشركة بتزويد الهيئة بالبيانات المتعلقة بتداولات العملاء عند الطلب

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة مجموعة اكويتي المحدودة /الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (55)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (10/أ/1) و (10/أ/2) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية وذلك لقيامها بمنح العملاء تمويل والسماح لهم بالتداول دون وجود رصيد كافي مسبق في حسابات العملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة مجموعة اكويتي المحدودة /الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (56)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (72) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 لعدم قيامها بتزويد الهيئة بتقرير نصف السنوي لعام 2025 خلال المدة المحددة بالتشريعات

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (57)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (105/أ) من قانون الأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017 بخصوص التزويد ببيانات غير صحيحة/ مضللة في الوثائق المقدمة للهيئة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (58)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام البند (ثامنًا) من قرار مجلس المفوضين رقم (39/2024) تاريخ 6/2/2024 بخصوص التداولات الغير سليمة للعملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	أدميرال ماركتس ايه اس الأردن	- تنبيه - قيد في السجل
2	إنغوت للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	شركة نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

ملحق (3)

مدققي الحسابات المقيدين في السجل لدى الهيئة لعام 2025

جدول (1)

سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

تسلسل الشركة	تسلسل المدقق	الشركة/ المكتب	اسم المدقق	إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول
1	1	المجموعة المهنية العربية	عادل إبراهيم صالح أيوب	499
	2		نسيم عادل رشاد شاهين	812
2	3	شركة جمال حمودة وشركاه / المراقبون المهنيون	جمال صابر حسين حمودة	478
	4		جمال محمد خير صادق البطيخي	559
3	5	شركة رمضان ناصر وشركاه	رمضان عبد القادر محمود ناصر	125
	6		امهان إبراهيم محمد أبو رزق	408
4	7	شركة جمال فلاح مسعود وشركاه لتدقيق الحسابات/ المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات	جمال محمد فلاح مسعود	285
	8		خالد جمال محمد مسعود	1111
	9		زينات عادل عبدالله الصيفي	431
	10		فارس ابراهيم فارس حسن	1122
5	11	دويك وشركاه - التجمع للاستشارات والتدقيق	رفيق توفيق خلوي الدويك	386
	12		فادي رفيق توفيق الدويك	779
6	13	مكتب الهندي للتدقيق والاستشارات المالية	مهند يوسف محمود الهندي	844
	14		يوسف محمود يوسف الهندي	319
7	15	ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)	شفيق كميل شفيق بطشون	740
	16		كريم بهاء ممدوح النابلسي	611
	17		محمود عبد السلام جمعة أبو نجم	1110
	18		محمد مازن محمد عثمان	1045
	19		احمد فتحي عبدالله شتيوي	1020
8	20	سمان وشركاه (BDO)	رامي مجدي احمد سمان	594
	21		احمد حسين علي الرمحي	868
	22		حسن محمود محمد السعدي	1133
9	23	برايس وتر هاوس كوبرز	حازم حنا جبر صبابا	802
	24		عمر جمال انطوان قلانزي	1015

10	25	مكتب خليفة والريان للتدقيق والاستشارات المالية	عماد علي موسى الريان	719
11	26	عادل حبيب وشركاه	عادل غازي عادل عقل	686
	27		غازي عادل حبيب عقل	46
12	28	المحاسبون الأردنيون	إسماعيل محمد أحمد ياغي	769
	29		ربحي حسن محمد القصاص	491
13	30	مزود خبرة الشرق الأوسط لتدقيق الحسابات	إبراهيم علي محمد أبو يوسف	900
	31		مأمون إبراهيم محمد الخوالدة	570
14	32	الدار العربية لتدقيق الحسابات	محمد أحمد محمد البشير	355
15	33	محمود سعادة وشركاؤه	محمود سعادة حسن ذيب	190
16	34	الحداثة الدولية لتدقيق الحسابات	محمد محمود عبدالله حرب	852
	35		نزار راجح أحمد سعيفان	843
17	36	المعيار لتدقيق الحسابات	حكم أنور صبري القرم	847
18	37	المترابطون لتدقيق الحسابات	فراس محمد ماجد علان	966
	38		فتحي عبد الوهاب محمد أبو فرح	929
19	39	فاشة ألف وتسعمائة وسبع وخمسون للتدقيق والاستشارات	ميشيل قسطندي ميخائيل فاشه	395
	40		ماهر حامد احمد جمعه	535
20	41	مجموعة طلال أبو غزالة وشركاه	عزيز علي عبد الله عبد القادر	867
	42		محمد خليل أحمد الأزرق	1000
21	43	المحاسبون الاستشاريون للاستشارات المالية وتدقيق الحسابات	سامي الياس فرح	527
	44		ستيف شوقي سلامة كرادشة	756
	45		فادي سامي عموري	1099
22	46		حازم صالح أحمد صالح	1034

	47	حازم صالح وشريكه - إكليل الغار لتدقيق الحسابات	شعبان رياض شعبان مرقه	1032
23	48	مكتب المدار لتدقيق الحسابات	عبد الرحيم محمد طه شيحة	569
	49		أحمد عبد الرحيم محمد شيحة	1069
	50		محمود محمد محمود شيحة	1145
24	51	مؤسسة ميثاق للاستشارات وتدقيق الحسابات	علي عطية عبدالله عطية	895
25	52	ارنست و يونغ	علي حسن عطا سماره	503
	53		شروق نواف الخطيب	1038
	54		أسامة فايز حسن شخاتره	1079
	55		يسار عبدالله سالم الزريقات	1154
	56		احمد محمود عمر أبو عصبة	1155
26	57	المكتب الدولي المهني للتدقيق-كريستون	ريم شاهر محمد الأعرج	820
	58		محمد احمد الرجبي	985
27	59	شركة عبيدات والصالح	نبيل محمد محمود عبيدات	877
	60		نادر بديع جميل الصالح	694
28	61	خطاب وشركاه	محمد حمدان عطيه خطاب	730
29	62	مجموعة العثمان الدولية محاسبون قانونيون	حسن أمين حسن عثمان	674
30	63	إبراهيم ياسين وشركاه - دار التدقيق	إبراهيم سليم ياسين محمد	255
	64		يوسف حسن كامل	432
31	65	المحاسبون العصريون لتدقيق الحسابات-نيكسيا	عبد الكريم محمد علي قنيص	496
	66		وليد محمد يوسف طه	703
	67		سنان ثائر صبحي غوشة	580

32	68	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)	حاتم محمد إبراهيم القواسمي	656
	69		خالد ماجد حلمي تفاحه	872
	70		ربيع محمد حسن شلبي	1002
33	71	المهنيون العرب	إبراهيم منذر إبراهيم حمودة	606
	72		فهد منذر إبراهيم حمودة	822
	73		أمين عبد الرحمن محمد سمارة	481
34	74	المدققون العرب	عمران مصطفى عمر التلاوي	577
	75		منير محمد خليل القواسمي	761
	76		نبيل إبراهيم عرسان حداد	561
35	77	الأخوة لتدقيق الحسابات	أحمد محمد أحمد عرعراوي	921
36	78	مكتب المدونة لتدقيق الحسابات	معتز محمد صالح الطريفي	1021
	79		بلال عمر خليل القواسمي	955
37	80	مكتب المحاسبون المتضامنون	حسام توفيق محمود رحال	671
	81		نعيم محمد سليم باطه	660
38	82	شركة نوباني ومعروف لتدقيق الحسابات	محمد جمال بشر مصطفى النوباني	539
	83		أسامة محمود أحمد معروف	718
39	84	مكتب أبو دهيم ويوسف محاسبون ماليون ومستشارون قانونيون	خالد موسى أبو دهيم	635
	85		شادي اسحق يوسف	1065
40	86	المدققون المعتمدون	محمد وليد محمود التلاوي	834
	87		إبراهيم يعقوب عبد الفتاح الخطيب	684
	88		خالد وليد محمود التلاوي	835
41	89	تنظيم الأعمال للاستشارات	رامي محمد عبد الرحيم سنونو	758
	90		بهاء الدين روحي كلبونة	723
42	91	آفاق الريادة لتدقيق الحسابات	عصام محمد مكي	509

43	92	مكتب الحكماء لتدقيق الحسابات	عدنان محمد عبد المولى الدرديسي	607
	93		رضوان سليما داود بدوي	892
44	94	بيت الاستشارات للخدمات المهنية	حسن عيد سليمان أبو صعيليك	917
45	95	حلول الأعمال لتدقيق الحسابات	طارق يوسف عبد الرحمن ابزيع	1005
	96		أحمد مصطفى حامد رمضان	942
	97		عبد الحميد عبد الله أحمد أبو صقري	836
46	98	شركة العباسي وشاهين وعودة محاسبون قانونيون	أحمد محمد سليمان العباسي	710
	99		محمد مصطفى حسن عوده	633
47	100	مؤسسة رشيد رفيدي- بيكر تلي	رشيد محفوظ رشيد رفيدي	783
48	101	المؤسسة العربية للتدقيق والمحاسبة	محمد عبد الله عوض الله	193
49	102	المنهجية لتدقيق الحسابات	علي عبد القادر عبد الرحيم جاروشة	881
50	103	شركة عبد المجيد الطاهر وشركاه-الريادة لتدقيق الحسابات والاستشارات المالية والضريبية	عامر فياض سامي الطاهر	1060
	104		عبد المجيد تيسير عبد الحميد الطاهر	1082
51	105	الحسني وحدادين للتدقيق والاستشارات	يزن فاروق جميل حدادين	918

جدول (2)

سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة باستثناء الشركات المساهمة العامة

تسلسل الشركة	الشركة/ المكتب	اسم المدقق	رقم الاجازة
1	مؤسسة باسم الاطرش لتدقيق الحسابات	باسم باسيل الياس الاطرش	367
2	مكتب الصابر محاسبون قانونيون	غسان منذر أسعد الصابر	642
3	الابتكار الدولية لتدقيق الحسابات	رمزي البخاري	801
4	مؤسسة قشلان لتدقيق الحسابات	فهد عبد الحميد هاشم قشلان	313
5	أسوار القدس لتدقيق الحسابات وشركاه	رامي نجيب عبد الله	994
6	طريق المعرفة لتدقيق الحسابات	مؤيد أحمد محمد سالم	971
7	مكتب الحياري لتدقيق الحسابات	يوسف محمود علي الحياري	1049
8	مؤسسة رائد الراميني-ماتريكس لتدقيق الحسابات	رائد حسين عرسان الراميني	610
9	مكتب الفكر المعياري لتدقيق الحسابات	باسم مفيد احمد طنوس	1050
10	مؤسسة الصباغ لتدقيق الحسابات والاستشارات	حمزة "محمد خير" هشام الصباغ	1061
11	البصيرة محاسبون قانونيون	مراد ابراهيم عمر عثمان	1078
12	شركة القبج لتدقيق الحسابات	جواد رفيق فايز القبج	647

هيئة الأوراق المالية

Jordan Securities Commission

مبنى سوق رأس المال ـ شارع المنصور بن أبي عامر منطقة العبدلي ـ حي المدينة الرياضية
عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية

ص. ب.: 8802

الرمز البريدي: 11121

المدينة: عمان

الهاتف: 0096265607171

الفاكس: 0096265686830

عنوان البريد الإلكتروني: info@jsc.gov.jo

موقع الإنترنت: www.jsc.gov.jo